الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université M'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département et Économiques,

جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـوان

وظائف الجهاز المصرفي في ظل تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية
دراسة مقارنة (الجزائر – مصر)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات البنوك والتمويل

إعداد الطالبة:
بعلي أحلام

تحت إشراف الأستاذ:
قدوري نور الدين

لجنة المناقشة

صـلاح محمد	.....	رئيسا
قدوري نور الدين	.....	مشرفا ومقررا
برو هـشـام	.....	مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الغاليين اللذين أفنيا من عمريهمـــا السنين لنصـل إلى هذا المستوى:

***

الوالدين الكريمين حفظهمـا الله،

إلى من يتمنون الخير لي دائمـا إخوتـــي:

مسعود، ميلود، حسين، عبد الرحيم

إلى زوجة أخي: أسمهان

إلى صديقاتي ورفيقاتي دربي:

نجاة، فاطمة، أسماء، راضية، حنان، سميرة، ليندة، فايزة

، مونية، أمال.

وإلى أصدقاء وزملاء :

طارق، أمين، زواوي، توفيق.

إلى أساتذتي الكرام، إلى كل من علمني حرفا

إلى كل من يعرف أحلام نجلي..

أهدي عملي المتواضع هذا...

شكر وتقدير

بفضل الله وعونه تم انجاز هذا العمل الذي أسأل الله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم.

يسعدني بعد حمد الله وشكره أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأستاذ قدوري نور الدين الذي قام بالإشراف على هذا العمل، ولم يبخل علي بإرشاداته ونصائحه وتشجيعه، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ بن عبد فريد لتوجيهاته القيمة التي استفدت منها كثيرا، وكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إتمام هذا العمل المتواضع.

لكم مني أجمل عبارات الاحترام والتقدير.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.....

المحتويات	الصفحة
الإهداء	I
تشكرات.....	II
فهرس المحتويات.....	IV
قائمة الجداول والأشكال.....	IX
مقدمة عامة.....	أ- ي
الفصل الأول: الإطار النظري للمصارف والنشاط المصرفي	
مدخل الفصل الأول:.....	2
المبحث الأول: مفهوم المصارف.....	3
المطلب الأول: تعريف المصارف	3
المطلب الثاني: نشأة وتطور المصارف.....	5
المطلب الثالث: أنواع المصارف وخصائصها.....	7
الفرع الأول: أنواع المصارف.....	7
الفرع الثاني: خصائص المصارف.....	10
المبحث الثاني: تنظيم ووظائف الجهاز المصرفي.....	14
المطلب الأول: أسس وتنظيم النشاط المصرفي.....	14
الفرع الأول: تنظيم هيكل النشاط المصرفي وهيكله.....	14
الفرع الثاني: أسس العمل المصرفي.....	17
المطلب الثاني: وظائف الجهاز المصرفي.....	19
الفرع الأول: وظائف المصارف المركزية.....	19
الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية.....	21
المبحث الثالث: بنية النظام المصرفي.....	29
المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي	29
الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي.....	29
الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي.....	30
المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي.....	31
الفرع الأول: المؤسسات المصرفية.....	31
الفرع الثاني: العلاقات المصرفية.....	32
الفرع الثالث: الوسائل والأدوات المصرفية	33

المطلب الثالث: مفهوم الوساطة المالية.....	34
الفرع الأول: تعريف الوساطة المالية.....	34
الفرع الثاني: الوساطة البنكية.....	35
الفرع الثالث: أهمية الوساطة المالية.....	35
خلاصة الفصل.....	38
الفصل الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية	
مدخل الفصل.....	40
المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي.....	41
المطلب الأول: تعريف التحرير المالي.....	41
المطلب الثاني: مبررات التحرير المالي.....	45
المطلب الثالث: مستويات وأهداف التحرير المالي.....	47
الفرع الأول: مستويات التحرير المالي.....	47
الفرع الثاني: أهداف التحرير المالي.....	49
المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات التحرير المالي.....	50
الفرع الأول: ايجابيات التحرير المالي.....	50
الفرع الثاني: سلبيات التحرير المالي.....	51
المبحث الثاني: الاطار النظري للخدمات المالية والمصرفية.....	54
المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية.....	54
الفرع الأول: تعريف الخدمات.....	54
الفرع الثاني: تعريف الخدمات المصرفية.....	56
المطلب الثاني: نشأة وتطور الخدمة المصرفية.....	57
المطلب الثالث: خصائص الخدمة المصرفية.....	60
المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	63
المطلب الأول: الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات المالية والمصرفية في الاقتصاد.....	63
المطلب الثاني: تعريف تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	65
المطلب الثالث: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	66
الفرع الأول: تعريف اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	66
الفرع الثاني: مكونات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	78

المطلب الرابع: مزايا ومخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	70
الفرع الأول: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	70
الفرع الثاني: التحديات والمخاطر المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.....	72
خلاصة الفصل.....	75
الفصل الثالث: انعكاسات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي (الجزائر- مصر)	
مدخل الفصل.....	77
المبحث الأول: واقع المنظومة المصرفيةالجزائرية.....	78
المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري	78
الفرع الأول: النظام المصرفي غداة الاستقلال.....	78
الفرع الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971.....	79
الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية لعام 1986.....	81
المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض(90-10).....	86
الفرع الأول: مضمون الإصلاحات المصرفية لقانون (90-10).....	86
الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001.....	89
الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض سنتي 2003 و2004..	90
المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي الحالي.....	92
الفرع الأول: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري.....	92
الفرع الثاني: صعوبات الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري.....	95
الفرع الثالث: التحديات الخارجية للمنظومة المصرفية الجزائرية.....	97
المبحث الثاني:واقع المنظومة المصرفية المصرية.....	99
المطلب الأول: تطور المنظومة المصرفية المصرية.....	99
الفرع الأول: مرحلة النشاط المصرفي الأجنبي	99
الفرع الثاني: مرحلة إنشاء البنوك المصرية	100
الفرع الثالث: مرحلة منح الهوية المصرية للبنوك.....	101
الفرع الرابع: مرحلة تأميم إعادة تنظيم الجهاز المصرفي.....	102
الفرع الخامس: مرحلة الانفتاح الاقتصادي.....	103
المطلب الثاني: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي المصري.....	106

الفرع الأول: البنك المركزي المصري.....	106
الفرع الثاني: الجهاز المصرفي الحالي.....	107
المبحث الثالث: تحليل مقارن لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في كل من الجزائر ومصر.....	109
المطلب الأول: الآثار المتوقعة لتحرير القطاع المصرفي في الجزائر ومصر.....	109
الفرع الأول: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري...	109
الفرع الثاني: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي المصري...	103
المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في كل من الجزائر ومصر.....	106
الفرع الأول: تحرير القطاع المصرفي في مصر.....	116
الفرع الثاني: تحرير القطاع المصرفي في الجزائر.....	118
المطلب الثالث: إستراتيجية عمل البنوك الجزائرية والبنوك المصرية لمواجهة تحديات التحرير المصرفي...	120
الفرع الأول: الاندماج المصرفي.....	120
الفرع الثاني: خوصصة البنوك.....	125
الفرع الثالث: البنوك الشاملة.....	128
خلاصة الفصل.....	130
الخاتمة العامة	132
قائمة المراجع.....	138
ملخص.....	

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-1)	أنواع المصارف	13
(02-1)	الهيكل التنظيمي الوظيفي في البنك التجاري	16
(03-1)	وظائف البنك التجاري	28
(04-1)	مؤسسات النظام المصرفي	32
(01-3)	النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة وفق قانون نظام القرض والبنوك لعام 1986	85
(02-3)	هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي2014	94
(03-3)	هيكل الجهاز المصرفي المصري سنة 1988	105

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	بداية التحرر المالي لبعض الدول	43
(1-3)	المصارف العاملة في مصر لسنة 2013	108

مقدمة عامة

I.توطئــة

شهدت الأسواق المالية والصناعة المصرفية العديد من التطورات خلال الربع الأخير من القرن الماضي، وذلك في إطار العولمة والتحرير المالي والمصرفي الذي انتهجته العديد من الدول، فقد أصبحت الأسواق المالية في معظم هذه البلدان تتمتع بقدر كبير من الحرية.

ويعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة استجابة، وتأثرا بهذه المتغيرات العالمية، وبخاصة العولمة المالية و تداعياتها، والتي تمثلت أهم ملامحها في مجموعة من التحولات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية العالمية، والذي كان في صدارتها الاتجاه المتزايد نحو تحرير النشاط المصرفي من القيود وإزالة المعوقات التنظيمية والتشريعية التي كانت تحول دون توسع الأنشطة المصرفية والمالية وتعدد مجالاتها.

ولعل من أبرز التحولات والتطورات المعاصرة ما تشهده الساحة المصرفية على المستوى العالمي خصوصا منذ عقد التسعينات من القرن الماضي، فمن بين أهم الاتجاهات العالمية الحديثة للجهاز المصرفي هي ظاهرة الاندماج المصرفي التي تسمح بظهور كيانات مصرفية عملاقة ذات قدرة تحكم عالية في التسيير وإدارة المخاطر، كما يتجه النظام المصرفي العالمي إلى تغيير كبير في هيكلة الخدمات المصرفية والمالية نتيجة التطور التكنولوجي الحاصل من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفي، كما يتزايد الاتجاه المصرفي نحو البنوك الشاملة والتي تقوم بممارسة مختلف الأنشطة خصوصا تلك التي لم يعهدها والبنك التقليدي، فاقتحم البنك لذلك مجالات استثمارية وخدمية جديدة تلبية لمتطلبات السوق المصرفي المحلي والعالمي.

وانطلاقا من هذه التحديات التي حملتها تغيرات البيئة المصرفية الدولية، أصبحت معظم الدول تتبنى جملة من الإصلاحات لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق شرعت الدول النامية ومن بينها مصر والجزائر في العديد من الإصلاحات، لمسايرة الاتجاه العالمي في جميع نواحيه، بالخصوص في المجال الاقتصادي، وقد مست هذه الإصلاحات بالأساس القطاع المالي والمصرفي، اللذان يعتبران من الأنشطة الاقتصادية الأكثر تأثيرا سواء من جانب التحول إلى اقتصاد السوق أو من جانب ا لتأثر بالمتغيرات العالمية في المجال المالي والمصرفي، فكان لزاما على مصر والجزائر أن تباشرا إصلاح نظامهما المالي والمصرفي بما يتماشى وطبيعة الأنظمة الاقتصادية العالمية واتجاه العولمة، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالحهما الإستراتيجية ومكاسبهما الوطنية.

II. الإشكاليـة

مما سبق يمكننا إثارة التساؤل الرئيسي التالي:

– ما مدى انعكاس تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على وظائف البنوك الجزائرية والبنوك المصرية ؟

إن التساؤل السابق يقودنا إلى طرح أسئلة فرعية تندرج تحت الإشكالية الرئيسية وتتمثل هذه الأسئلة في:

– ماهي دوافع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ؟

– ما هي التحديات التي تواجه وظائف البنوك الجزائرية والبنوك المصرية في ظل التحرير المالي والمصرفي ؟

– ما هي استراتيجيات عمل كل من البنوك المصرية والبنوك الجزائرية لمواجهة تحديات التحرير المصرفي والعولمة ؟

III. فرضيات البحث:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صحة محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو التالي:

– من دوافع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية هو الأهمية النسبية لهذا القطاع والتطور التكنولوجي الحاصل في مجال الصناعة المصرفية.

– على عكس وظائف البنوك الجزائرية التي لم تسمح الإصلاحات فيها في جانبها التشريعي والتنظيمي من تحسين أداء وتنافسية البنوك العمومية، فإن الإصلاحات المصرفية كان لها الأثر الايجابي على وظائف البنوك المصرية.

– تتميز البنوك العمومية الجزائرية بسيطرتها على السوق المصرفي، وتقديم خدمات محدودة وتقليدية، في حين أن البنوك المصرية تواكب تطور الصناعة المصرفية على المستوى العالمي وتتميز بتنوعها وحداثة خدماتها.

IV. أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من العناصر التالية:

– أهمية ودور النظام المصرفي في نجاح أي نظام اقتصادي، فعاليته ونجاعته وقدرته على تمويل التنمية الاقتصادية.

– التعرف على مدى جاهزية الجهاز المصرفي الجزائري في ظل المنافسة العالمية والناتجة عن تطبيق اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفي، في ظل انضمام المرتقب إلى منظمة التجارة العالمية، ودعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

-الموضوع يستدعي الاهتمام والمتابعة خاصة في ظل الظروف التي تمر بها الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء(الأزمات المالية والمصرفية)، والتي تزداد في ظل الانفتاح التحرير المصرفي.

V. أهداف البحث:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة رصد التوجه العالمي في مجال الخدمات المصرفية الحديثة والتطور الحاصل فيها.

- عرض أهم الإصلاحات التي مست كل من الجهاز المصرفي المصري و الجزائري.

- إبراز انعكاسات التحرير المالي المصرفي على النشاط المصرفي بشكل عام، وعلى البنوك في الجزائر ومصر على وجه التحديد، وذلك للدور الذي تلعبه البنوك عبر مختلف مراحل التنمية وضرورة امتلاكها لعناصر القوة والمنافسة.

VI. حدود الدراسة:

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف ثلاث تصنيفات، على النحو التالي:

1- **الحدود الموضوعية:** فتتميز بإبراز التحرير المالي كعامل مؤثر و البنوك كعامل متأثر.

2- **الحدود المكانية:** تتركز بشكل كبير في كل من الجزائر و مصر، وذلك من خلال دراسة واقع البنوك وكذا أثر التحرير المصرفي بهما.

3- **الحدود الزمانية:** امتدت الفترة التي خصصنا فيها دراستنا في الفصل الأخير ما بين فترة 1920- 2014.

VII . دوافـع اختيار الموضوع:

تنوعت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع ومن بينها:

*** مبررات موضوعية:**

– محاولة التعرف على المستجدات الحديثة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، وخاصة ظاهرة التحرير المالي والمصرفي، وتحدياتها للأنظمة المصرفية الناشئة.

– التعرف على مدى تأثير رفع القيود على العمل المصرفي وكذا تواجد البنوك الأجنبية داخل المنظومة المصرفية للجزائر ومصر، وبالتالي معرفة انعكاسات هذا التحرير انعكاسات هذا التحرير على كفاءة الجهاز المصرفي الجزائري والمصري.

– حداثة موضوع تحرير الخدمات المصرفية في البحوث الاقتصادية واحتلاله صدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي.

VIII . المنـهج المستخدم في البحث:

إن طبيعة الموضوع جعلت من معالجته تتطلب استخدام منهجين رئيسيين هما: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي بالإضافة إلى منهج المقارنة

فالمنهج الوصفي تم اعتماده في سرد الجانب النظري للجهاز المصرفي والتحرير المالي والمصرفي من مفاهيم وخصائص، بالإضافة إلى الإطار المفاهيمي للخدمات المصرفية، وكذا أهم الإصلاحات التي مست النظام المصرفي في الجزائر ومصر.

أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في إبراز وتحليل أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في كل من الجزائر ومصر على القطاع المصرفي.

وأستخدم منهج المقارنة في إبراز أوجه الاختلاف لتأثير ظاهرة تحرير القطاع المصرفي في كل من البنوك المصرية والبنوك الجزائرية وما مدى التزام كل منهما بمبادئ اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

IX. الدراسات السابقة:

نظرا لأهمية موضوع تحرير قطاع الخدمات المصرفية فقد عنيت به دراسات سابقة نذكر من أهمها:

*عبد القادر بريش، "**التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.

هدف الباحث إلى:

– تحديد الآليات والميكانيزمات التي تمكن من إرساء من منظومة مصرفية وطنية قادرة على المنافسة في ظل المتغيرات والتطورات التي تعرفها البيئة المصرفية العالمية.

– إبراز المتطلبات التي يجب الأخذ بها لتطوير الخدمات المصرفية والارتقاء بجودتها ودعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

–لفت انتباه الباحثين والأكاديميين ولممارسين إلى ضرورة الاهتمام بالبحث في مجال تطوير الخدمات المصرفية.

خلص الباحث إلى:

-بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية، إلا أنه لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.

- الطبيعة العمومية لملكية البنوك جعلها تتمتع باحتكار النشاط المصرفي، وما ترتب عنه من نقص روح الابتكار والتطوير والمنافسة.

- أهمية البنوك العمومية الجزائرية لا يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءة هذه البنوك بقدر ما يعود لعوامل تاريخية ولطبيعة ملكية هذه البنوك للدولة واحتكارها النشاط المصرفي من جهة، ومن جهة ثانية يعود إلى عدم الثقة في البنوك الخاصة.

* عبير بلعبيدي عايدة، "**أثر البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد الوطني -دراسة حالة الجزائر-**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، سنة 2006.

هدفت الباحثة إلى:

- توضيح مدى أهمية كل من التدويل والعولمة للنظام المالي والمصرفي

- توضيح مدى تأثير البنوك الأجنبية على البنوك الجزائرية لمواكبة هذه الأخيرة عصرنة البنوك العالمية

خلصت الباحثة إلى:

- لقد ساعد التدويل والعولمة المالية في إعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي وكانت لهما انعكاسات كبيرة على أعمال البنوك، وتمثلت في الصيرفة الشاملة والاندماج المصرفي.

– لقد سمح التحرير المالي لتجارة الخدمات المالية باندماج اقتصاديات الدول وتفتحها على بعضها البعض، وخلق منافسة شديدة بين البنوك في تسويق منتجاتها نحو مختلف الدول.

– إن الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر خاصة فيما يتعلق بقانون النقد والقرض لسنة 1990، سمحت بالاستثمار الأجنبي للبنوك الأجنبية، والذي أدى إلى انفتاح النظام المصرفي الجزائري على عالمه الخارجي.

*فاطمة بوسالم، "**أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي** في الدول النامية–حالة الجزائر–، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2011.

هدفت الباحثة إلى:

– تحليل أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية على كفاءة البنوك المحلية للدول النامية ومنها الجزائر.

– التعرف على أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية.

– تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يجب على المسؤولين في الدول النامية والجزائر إتباعها لمواجهة المنافسة الأجنبية.

خلصت الباحثه إلى:

– بالرغم من قيام عدد كبير من الدول النامية بتقديم جداول التزاماتها المحددة في مجال تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية، إلا أن مستوى الالتزامات تقدمت بها يعتبر منخفضا نسبيا.

– أصبح من الضروري على البنوك في الدول النامية و الجزائر في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال، وضع إستراتيجية عمل تمكنها من الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة، وبالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي يفرزها التطور المصرفي.

X. مساهمة الباحث:

عالج هذا البحث إشكالية التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل التطورات العالمية، كما عالج إشكالية التحرير المالي وأثره على الجهاز المصرفي وانعكاساته على البنوك المصرية، وتطرقنا أيضا إلى إستراتيجية عمل البنوك لمواجهتها في كل من الجزائر ومصر، وفي الأخير قمنا بدراسة مقارنة بين تحرير القطاع المصرفي بين البنوك في مصر وفي الجزائر، كما تبرز مساهمتنا في دراسة مستجدات التحرير المالي في كل من مصر و الجزائر من حيث الأثر على الجهاز المصرفي، وخلال فترات زمنية حديثة وذلك من بداية إقرار هذا التوجه الإصلاحي في البلدين.

XI. خطة وهيكل البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المطروحة في بحثنا هذا، وبغية تحقيق الأهداف المسطرة، ارتأينا تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

– **الفصل الأول: (الإطار النظري للمصارف والنشاط المصرفي):** والذي يحدد ماهية ومفهوم المصارف ودورها في الاقتصاد، بالإضافة إلى التطرق إلى النشاط المصرفي وأهم الوظائف التي تنسب إلى المصارف، وكذا بنية ومكونات النظام المصرفي.

– **الفصل الثاني: (تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية):** والذي يحدد الإطار المفاهيمي للتحرير المالي ومبرراته وكذا الايجابيات والسلبيات الناجمة عنه، بالإضافة إلى الخدمات المالية والمصرفية وتحديد خصائصها وتطورها، كما يتناول أيضا اتفاقية تحرير

تجارة الخدمات المالية والمصرفية، بإبراز الأهمية المتزايدة لها في الاقتصاد والمزايا المحتملة من الالتزام بهذه الاتفاقية.

الفصل الثالث: (انعكاسات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على كل من الجزائر ومصر): يتطرق هذا الفصل إلى عرض تطور الجهاز المصرفي الجزائري والمصري، وأهم الإصلاحات التي مست هذين البلدين في قطاع المصارف، بالإضافة إلى التطرق الآثار المتوقعة لتحرير القطاع المصرفي في الدولتين، وأهم الاستراتيجيات المتبعة لمواجهة تحديات التحرير المصرفي، كما تناول هذا الفصل تحليلا مقارنا لالتزام كل من مصر والجزائر باتفاقية تحرير الخدمات المصرفية.

وتختم الدراسة بالنتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث، وفي الأخير التوصيات وقائمة المراجع التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للمصارف

و النشاط المصرفي

مدخل الفصل الأول:

اعتمد الأفراد في بداية المبادلات التجارية على نظام المقايضة للحصول على ما يمكنهم أن يوفروه لأنفسهم من منتجات، إذ يتم تبادل سلعة بسلعة أخرى حسب الاتفاق، وبعد تطور الفكر الاقتصادي والتقدم العلمي، أحدثت وسيلة جديدة للتبادل التجاري الداخلي منه والخارجي، ألا وهي النقود والتي تستعمل كوسيلة للدفع و الوفاء في المعاملات التجارية، سواء كان محلها تبادل السلع أو الخدمات، أو المشاريع الاستثمارية، حيث برزت الحاجة لكيفية تنظيم هذه الموارد المالية والحفاظ عليها، وفي هذه المرحلة ظهرت المصارف، حيث تلعب المصارف دور الوسيط المالي، الذي يربط بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي، كما أن للبنوك دورا هاما في تمويل النشاط الاقتصادي للبلد، إلا أن نجاحها في تطوير وظيفتها يرتبط بقدرتها على التكيف مع الأوضاع الجديدة، وسنتطرق في هذا الفصل للمصارف والنشاط المصرفي من خلال ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول ماهية المصارف، أما المبحث الثاني فيتناول النشاط المصرفي وأهم وظائف المصارف، وفيما يخص المبحث الثالث فيتطرق إلى بنية النظام المصرفي.

المبحث الأول: مـاهية المصارف

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة وأنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام،وكذا بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر.حيث تم تخصيص هذا المبحث، لمفهوم البنوك ونشأتها، أنواع وخصائص المصارف.

المطلب الأول: تعريف البنوك

يعرف الجهاز المصرفي بأنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها، وتعمل في ظلـها المصـارف.[1]

يتكون الجهاز المصرفي من وحدات تسمى المصارف أو البنوك،وقد تتعدد تعاريف البنوك في الدول، لأن البنوك في معظم البلاد تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها حيث تنص هذه القوانين على تعريف لها، كما تختلف هذه التعاريف باختلاف طبيعة نشاطها، وشكلها القانوني. ويقصد بالمصرف: منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض إقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم و سندات) محددة.

ويعرف كذلك على أنه: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين.[2]

من وجهة النظر الكلاسيكية يعرف البنك بأنه: مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى

[1] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، ط 1، (الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، 2006)، ص 7.

[2] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، إدارة البنوك، ط1، (عمان: دار وائل للنشر، ب ت)، ص 13.

الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.[1]

وكذلك يعرف البنك استنادا إلى وظيفته بأنه: "منشأة تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها "و قد عرفه القانون المصرفي في الأردن أنه "الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون " وفي الولايات المتحدة الأمريكية يعرف القانون المصرف أنه " منشأة حصلت على تصريح للقيام بأعمال المصارف يسمى " BANK CHARTER" سواء حصلت على هذا التصريح من الحكومة المصرفية (الاتحادية أو الفدرالية) أو من حكومة الولاية التي تباشر فيها نشاطها.

أما المشرع المصري فعرف المصرف أنه " كل شخص طبيعي أو اعتباري يكون عمله الرئيسي قبول الودائع من الجمهور تحت الطلب أو بعد أجل".[2]

أما التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون (90-10) الصادر في 14 أفريل المتعلق بالقرض والنقد في مادته 144 " البنك هو شخصية اعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض وتوفير وسائل الدفع وتسييرها[3].

كذلك يعرف البنك بأنه المنشأة التي تقبل ديونها ممثلة في الودائع المودعة لديها في تسوية الديون بين الأفراد ومؤسسات المجتمع،أي تتمتع ودائعها بقبول عام في الوفاء تقريبا، وبالرغم من أن التعريف الشائع للبنك يحوي قبول الودائع ومنح القروض إلا أن هناك بعض البنوك لا تقبل ودائع تحت الطلب، وهناك بعض البنوك لا تمنح قروض، إلا أنه وبالرغم من ذلك تعتبر بنوكـا.[4]

وبناءا على ما سبق يمكن تعريف البنك: إن البنك مؤسسة ذات نشاط معين يتمثل في الوساطة المالية أو بعبارة أخرى هو وسيلة التعامل في القروض على اختلاف أنواعها، إذ أن

---

[1] محمد، الصيرفي، مرجع سابق، ص 7.

[2] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية:الطرق المحاسبية الحديثة، ط2، (الأردن: دار وائل للنشر، 2000)، ص ص 15-16.

[3] فضيل فارس، التقنيات البنكية:محاضرات و تطبيقات، (الجزائر: مطبعة الموساك رشيد، 2013)، ص 24.

[4] محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2005)، ص ص: 9-10

البنك يقترض من مجموعة من أفراد المجتمع، ثم يقرض الأموال المودعة لديه إلى مجموعة أخرى من الأفراد أو استثمارها في شتى أوجه الاستثمار، وتؤول إليه في النهاية الأرباح المترتبة على عمليتي الإقراض والاقتراض.

المطلب الثاني: نشأة وتطور المصارف

أصل كلمة (مصرف بكسر الراء) في اللغة العربية مأخوذة من الصرف بمعنى (بيع بالنقد) ويقصد بها المكان الذي يتم فيه الصرف و يقابلها كلمة بنك ذات الأصل الأوربي والمشتقة من الكلمة الايطالية (banco) والتي تعني المنضدة أو الطاولة[1].

نشأت البنوك والمصارف التجارية منذ قرون طويلة، حيث أن تاريخ أول نشاط مصرفي في العالم يرجع إلى عام 1700 قبل الميلاد في بابليون، غير أن معالم الاقتصاد الحديث والنشاط المصرفي الملازم له لم تظهر إلا قرب العصر الحديث، وعلى تدرج دام عدة قرون من أبرز معالمه: إنشاء أول بنك في مدينة البندقية عام "1157" ثم بنك برشلونة بإسبانيا عام"1401" ثم بنك ريالتو بالبندقية عام "1587"، وبنك أمستردام عام "1609" وبنك هامبورج عام "1619" وبنك انجلترا عام "1694" وبنك فرنسا عام "1800".

كما كان أول ظهور للشيك في انجلترا عام "1659"، وظهور أوراق البنكنوت لأول مرة في أوربا عام 1661" وكان ذلك في السويد[2].

ونشأة المصارف التجارية كان كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين ولعل الصيارفة في أوروبا وايطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب، فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة.لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال، وكان المودع إذا أراد ذهبه يعطي الصائغ الإيصال ويأخذ الذهب، ومع مرور الزمن أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل ويبقى الذهب مكدسا في خزائن الصائغ وقد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

[2] محي الدين إسماعيل علم الدين، موسوعة أعمال البنوك، ط2، (القاهرة: دار حراء، 1993)، ص ص:21- 22.

يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة وهكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للمصارف و هي الإقراض.[1]

ولقد برز العمل المصرفي وتطور تبعا لاستعمال النقود كوسيلة للمبادلات وعليه فنشأة البنوك قد مرت بعدة مراحل يمكن إيجازها في ما يلي:

المرحلة الأولى: مرحلة التـاجر

إن توسع التجار وزيادة رأس مالهم بالإضافة إلى السمعة الطيبة جعل الأفراد يثقون فيهم وذلك بإيداع أموالهم لديهم مقابل عمولة وتطورت أعماله إلى القيام بعملية الإقراض مقابل فوائد من خلال إصدار حوالات التي استندت لبعض الهياكل حاليا.

المرحلة الثانية:مرحلة الصائغ

دوره كان تقريبا من دور المصارف حاليا، حيث كان الأفراد يودعون سبائكهم لديه لفترات متفق عليها وهذا لأنه يمتلك الحماية الكافية ولديه أمتن الخزائن المحكمة الإقفال، إلى أن تطور هذا النشاط وأصبح مصارف تتعامل مع الأفراد.

المرحلة الثالثة: مرحلة ظهور المصارف

إن ازدياد نشاط الصاغة أدى إلى زيادة كبيرة في الثروات، حيث بدأ النشاط يتطور، وشكل بداية إنشاء المصارف من قبل هؤلاء الصاغة، الذين اقتصر نشاطهم على قبول الودائع و الإقراض مقابل فائدة وكان أساس التعامل الذهب و الفضة.

المرحلة الرابعة: مرحلة إصدار الأوراق المالية والنظام المصرفي الحديث

تعدد نشاط المصارف واتسع إلى أن أصبح على شكله الحالي، وتطور البنوك كان نتيجة للتطور الحاصل في جميع الميادين لأن العمل المصرفي اتخذ شكلا جديدا ومختلفا

[1] زياد رمضان، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، ط3، (عمان: دار وائل للنشر، 2006)، ص 11.

بظهور النقود، وتوسع رقعة الأنشطة المصرفية في مجالات عديدة وأصبحت كشركات قابضة تقدم الخدمات المحاسبية، المشورة المالية وتمويل المشروعات.[1]

فالبنوك منذ نشأتها عرفت تطورات كبيرة وواسعة في العديد من المجالات حيث أن البنوك لم تعد مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير إذا ما فاضت من حاجتهم وتسحب منها إذا ما رغبوا في ذلك " البنوك تقترض لكي تقرض ".[2]

المطلب الثالث: أنواع المصارف وخصائصها

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعا لذلك تختلف كل من النظم المصرفية ومميزاتها من دولة لأخرى.

الفرع الأول: أنواع المصارف

تنوعت البنوك وذلك لتعدد المعايير المصنفة على أساسها وذلك كما يلي:

أولا: من حيث طبيعة النشاط

تنقسم البنوك هنا إلى:

1- البنوك المركزية: البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي ترأس النظام النقدي، وكذلك يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في كل البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك الحكومة، حيث يعودون إليه عندما يحتاجون إلى السيولة، فهو يقوم بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة

كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.[3]

---

[1] سماح ميهوب، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص 6.

[2] سعيد سيف النصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2000)، ص7.

[3] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط 4، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 11.

2- البنوك التجـارية: يعرف على أنه وسيط مالي والذي تتمثل عملياته في تحويل الودائع التي تلقاها من الجمهور إلى قروض، حيث يؤكد هذا التعريف على حقيقة أن البنوك هي الوحيدة التي تقرض وتقترض المال في نفس الوقت، وبالتالي يكون المصدر الرئيسي لتمويل البنوك هو ودائع الجمهور.[1] كما يقصد به تلك المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان، الإقراض والاقتراض.[2]

3- **البنـوك الصناعية:** تتخصص هذه البنوك في تمويل الأنشطة الصناعية في المجتمع، حيث تقوم بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية أو بضمان أرض المصنع، والمباني المقامة عليه، أو الآلات والمعدات الرأسمالية فيه، كذلك تقوم هذه البنوك بتمويل العمليات الجارية في مجال النشاط الصناعي مثل شراء الخامات الصناعية، أو السلع الوسيطة أو التامة الصنع منها.

3- **البنوك الزراعية:** تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي لغرض التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة للحصول على أكبر إنتاج من المحاصيل الزراعية، ويتفق النشاط الإقراضي للبنوك الزراعية مع طبيعة النشاط الزراعي بمعنى أنها تقوم بتقديم قروض موسمية قصيرة الأجل لتمويل شراء البذور الزراعية والأسمدة والكيماويات الخاصة بالتربة، وكذا تقديم قروض متوسطة الأجل لتمويل شراء الآلات والمعدات الزراعية، كما تقوم بتقديم قروض طويلة الأجل لتمويل شراء بعض الأراضي واستصلاحها.[3]

5- **البنـوك العقارية:** البنك العقاري وهو الخاص باقراض أصحاب الأراضي الذين يريدون إنشاء عمارة عليها، أومن له عقار ويريد إتمامه، فهؤلاء يعطيهم البنك العقاري قروضا طويلة الأجل بفائدة مشروطة في عقد القرض تسدد مع أصل القرض.[4]

---

[1] Lukasz Kuguel, fund Transfer Pricing in commercial Bank, master thèses in finance and international business, Aarhus school of business, DANISH, 2009, P 08.

[2] ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2008)، ص273.

[3] حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، ط 1، (القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2008 / 2009)، ص ص: 76- 78.

[4] رمضان حافظ عبد الرحمان، موقف الشريعة الإسلامية من البنوك، ط 1، (دار السلام,2005)، ص29 .

6- **بنوك وصناديق التوفير**: هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح قروض صغيرة الحجم (السلف) أيضا لجمهور المتعاملين معها.

7- **البنوك التعاونية:** وهي البنوك التي تقدم قروضا إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية، الاستهلاكية والحرفية وغيرها.

ثانيا: من حيث علاقتها بالدولة

1- بنوك القطاع العام: وتعود ملكية هذه البنوك كلية للدولة.

2- بنوك القطاع الخاص: وتعود ملكية هذه البنوك كلية إلى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين أو الاعتباريين سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات خاصة، أو شركات أموال.

3- بنوك مختلطة: ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع العام والخاص.

ثالثا: من حيث جنسيتهـا

1- البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.

2 – البنوك الأجنبية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.

3 – البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعنية مثل صندوق النقد العربي.

4 – البنوك والصناديق الدولية: وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.[1]

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 20-21.

الفرع الثانـي: خصائــص المصارف

تختلف خصائص االمصارف باختلاف أنواعها ويمكن إيرادها بالشكل التالي:

أولا: خصائص البنوك المركزية

البنك المركزي هو تلك المنظمة التي تهيمن على النظام المصرفي كله، وتتولى إصدار البنكنوت، و تضمن من خلال استخدام وسائلها المتعددة سلامة أسس البنيان المصرفي في الدولة، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة النقدية في هذه الدولة، بما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الدولة.[1] وتتصف البنوك المركزية بمجموعة من الخصائص والسمات الفريدة والتي قد لا تتصف بها بقية المنشآت المالية والمصرفية ومن هذه الخصائص ما يلي:[2]

- تتم إدارة البنوك المركزية من قبل أفراد لهم صلة مباشرة بالهيئات الحكومية أي أن البنوك المركزية تعود ملكيتها للدولة.
- لا تهدف هذه البنوك إلى الربح المادي بل أنها تتحمل مسؤولية اجتماعية واقتصادية شاملة اتجاه جميع القطاعات ونشاطات المجتمع.لهذه البنوك علاقة وثيقة بالمصارف التجاريـة والمتخصصة، إذ تمتلك السلطة والأساليب المختلفة والتي تمكنها من التأثير في أنشطة وفعاليات هذه المصارف بهدف تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة.

ولذلك فإن وجود البنك المركزي ضمن إطار الهيكل المـالي والنقدي للدولة ضروريا وذلك للأسباب الآتية:

- هو أداة لتحقيق التعاون الدولي في السياسة النقدية للدولة.
- لتحقيق سياسة نقدية رشيدة، وهذا يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية.

[1] أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك، ط1، (مصر: المكتبة العصرية، 2007)، ص 14.

[2] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 28.

ومن الخصائص كذلك:[1]

- مبدأ الوحدة: في العادة يوجد لكل دولة بنك مركزي واحد.
- مؤسسة غير ربحية: فالبنك المركزي لا يسعى من وراء نشاطه إلى تحقيق ربح تجاري، وإنما يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، والتي تتحدد على شكل أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها مثل النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على أسعار صرف العملة.
- إصدار النقود: يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة والمحتكرة بموجب القانون لإصدار النقود الأساسية في المجتمع وإتلافها والاحتفاظ بالاحتياطات النقدية منها.
- ارتباطه بالحكومة: في الغالب، الحكومات هي التي تنشأ البنوك المركزية، وتمولها، وتشكل إدارتها، وتضع لها القوانين والأنظمة الخاصة بها، وعادة تمثل هذه البنوك حكومتها في المؤتمرات والمؤسسات الدولية التي تتعلق بشؤون النقود.
- رأس الجهاز المصرفي: حيث يعتبر البنك المركزي هو الموجه و المشرف على الجهاز المصرفي القائم في الاقتصاد، ويقوم على تنظيم شؤون مختلف أنواع البنوك، من خلال ترخيصها والإشراف على عملها وتدقيق حساباتها، ويقوم بتصفية الديون القائمة بين البنوك التجارية، ويحدد الحدود العليا والدنيا لأسعار الفائدة.

ثـانيا: خصائص البنوك التجـارية

للبنوك التجارية مجموعة من الخصائص نوردها فيما يلي:[2]

- البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل في النقود والتي تسعى لتحقيق الربح، إذ تعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها.

[1] عبد الله الطاهر و موفق علي الخليل، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، ط1، (الأردن: مركز يزيد للنشر، 2004)، ص 301-302.

[2] محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص14.

- مبدأ التدرج: حيث تتواجد البنوك التجارية في الدرجة الثانية من الترتيب الرأسي للجهاز المصرفي وهذا بعد البنك المركزي الذي يعتبر في قمة هذا الترتيب ويباشر رقابته عليها بوسائل مختلفة.
- تتميز المصارف التجارية بخاصية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) تشكل نقودا لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النقود من كونها قابلة للسحب بصكوك، وتتعدد المصادر بالنسبة لهذه النقود باختلاف البنك التجاري كما تتباين أشكالها، أما النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فهي ذات مصدر وحيد وشكل محدد لجميع وحداتها، كما أنها متماثلة في قيمتها "المطلقة" بغض النظر عن الزمان والمكان.
- تعد البنوك التجارية مشروعات رأسمالية هدفها الأول هو تحقيق الربح، وهي تسعى للتوسع وانتهاز الفرص المتاحة أمامها لزيادة توظيفها بعكس ما يهدف إليه البنك المركزي من تحقيق للتوازن ودعم للاستقرار المالي والاقتصادي.

ويوضح الشكل رقم (1-1) أهم التقسيمات للمصارف وفق عدة أنماط.

شكل رقم (1-1): أنواع المصـــارف

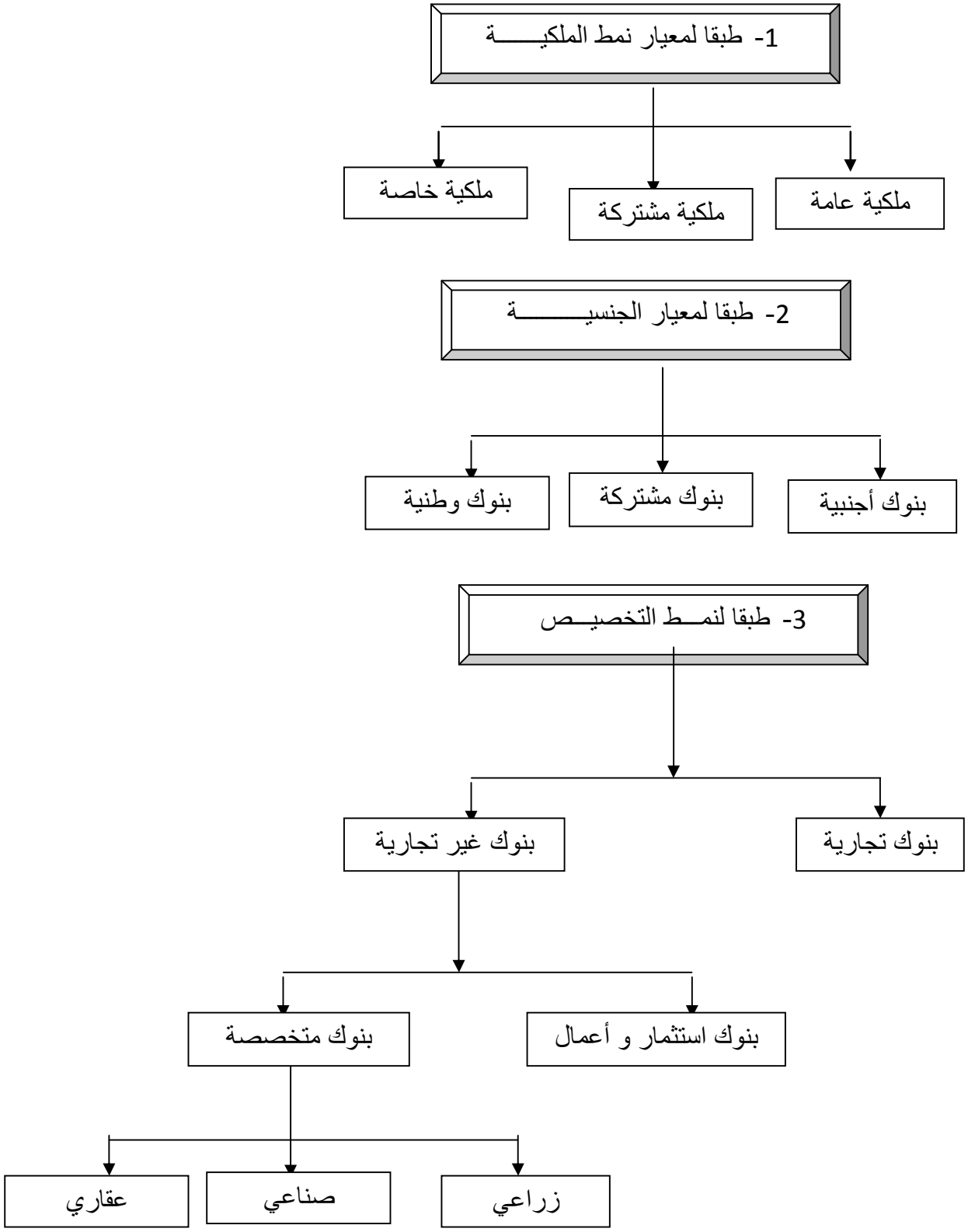

المصدر: (عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود و البنوك، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص119.

المبحث الثاني: تنظيم ووظائف الجهاز المصرفي

لقد تغيرت نظرة المصرف إلى نفسه من مجرد (دكان) لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولا وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع، لتضمن لنفسها البقاء والنمو والازدهار والحصول على الأرباح، ووسيلتها إلى تأدية هذه الخدمة هي محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على ولوج أبوابها، باعتبار أن اجتذاب متعامل جيد للمصرف يعتبر ربحا في حد ذاته، وبعض هذه الخدمات ناشئ بالضرورة عما تقتضيه طرق الإثمان المختلفة، التي تستخدمها المشروعات التجارية و الصناعية والتي تتطور بتطور طرق الإنتاج و التوزيع، كل ذلك نظير عمولة تتقاضاه المصارف مقابل تلك الخدمات. وسنتطرق فيما يلي إلى تنظيم النشاط المصرفي وأسسه، وأهم وظائف الجهاز المصرفي.

المطلب الأول:أسس وتنظيم النشاط المصرفي

لقد ادى التطور الهام في اقتصاد إلى اتساع و تطور نشاط المصارف، حيث أصبح يستقطب مزيدا من المنافسين، مما أوجب أن يكون هناك تنظيم وأسس لهذا النشاط.

الفرع الأول: تنظيم النشاط المصرفي وهيكله

ونتطرق في هذا الفرع إلى تعريف تنظيم النشاط المصرفي والهيكل التنظيمي للبنك التجاري

***أولا:*تعريف تنظيم النشاط المصرفي**

– تهدف عملية التنظيم إلى توزيع الأدوار بما يحقق الفعالية في النظام ما، وهذا يعني توزيع المهام وتحديد المسؤوليات وضبط العلاقات ما بين مختلف أجزاء المؤسسة، كما يعني ذلك أيضا تخصيص الموارد المادية، المالية والبشرية، بما يحقق أهداف المؤسسة[1]. ويدار

[1] رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي: مفاهيم؛ تحاليل؛ تقنيات؛ ط1، (قسنطينة: دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، 2008)، ص31–32.

نشاط المصرف كأي مؤسسة اقتصادية، عن طريق مجموعة من الهياكل، وتنشأ عن هذا النشاط مجموعة علاقات ما بين هذه الهياكل نفسها من جهة (علاقات وظيفية أو علاقات سلمية)، وما بين هذه الهياكل والعالم الخارجي من جهة ثانية، وتتمثل أهم خصائص نشاط المصرف التجاري في:

- نشاط إنتاج الخدمات.
- نشاط وساطة مالية.
- نشاط قائم على أموال الغير (المودعين).

– كما يترتب عن ممارسة المصرف لنشاطه خمسة أنماط أساسية من العلاقات:

- علاقة المصرف كالمؤسسة بملاكه أو بالمساهمين.
- علاقة البنك بالإدارة العليا للمصرف.
- علاقة المصرف (الإدارة) بالعاملين بها.
- علاقة المصرف بالزبائن.
- علاقة المصرف بالهيئات والمصارف الأخرى.

وتنظيم المهنة المصرفية أو العملية المصرفية تتضمن قواعد تسيير العمل المصرفي، محاسبته، وممارسة الرقابة على أعمال المصرف ومحاسبته.[1]

[1] خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 1991)، ص 44.

الشكل رقم (1-2): هيكل تنظيمي وظيفي في بنك تجاري

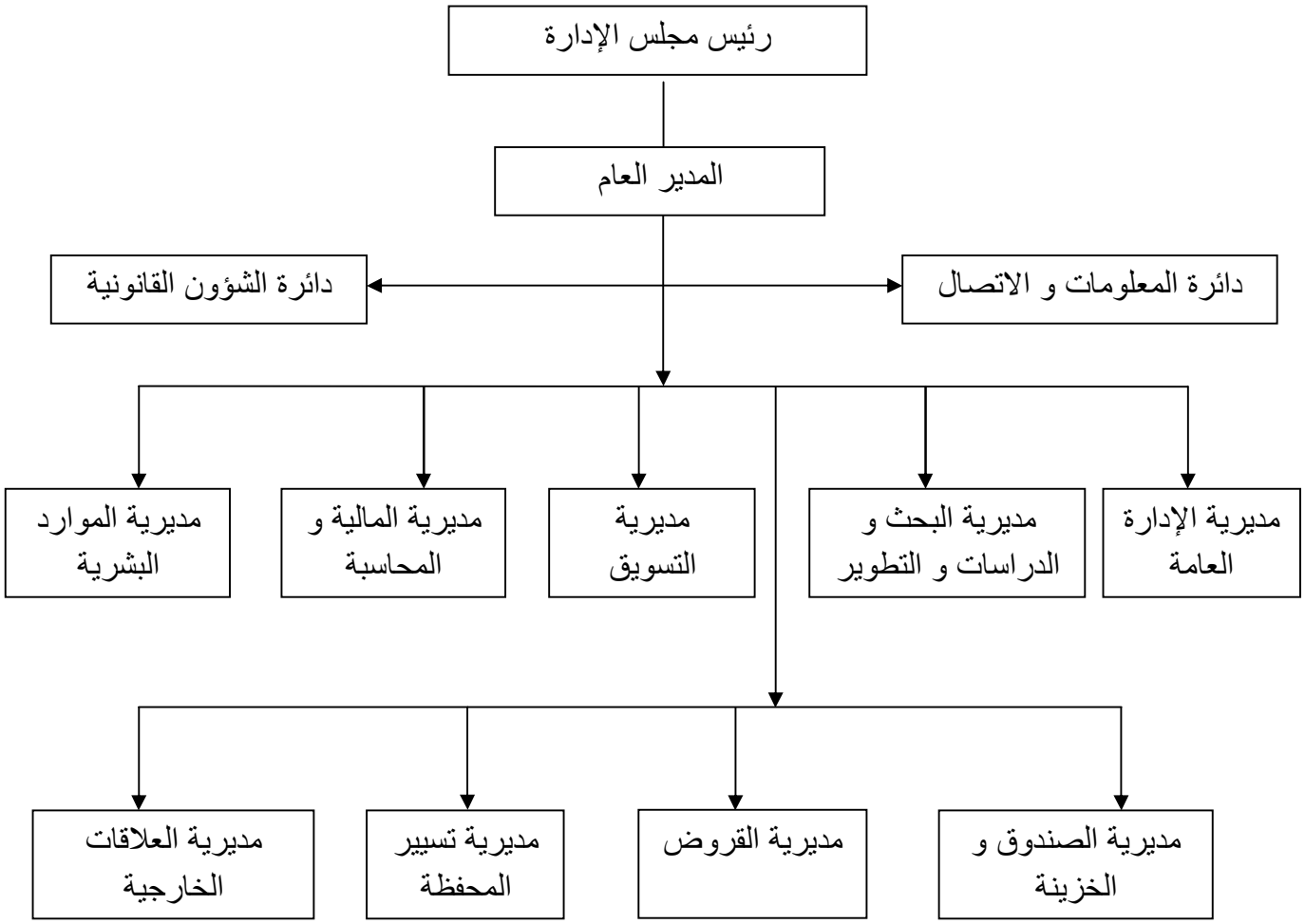

المصدر: رحيم حسين، مرجع سابق، ص 34.

ثانيا: **الهيكل التنظيمي الوظيفي للمصارف**

المستوى الأول في الهيكل التنظيمي يتعلق بمجلس الإدارة والمدير العام، وهو المستوى الذي تتحدد فيه الأهداف الإستراتيجية للبنك وسبل تحقيقها، فمجلس الإدارة يمثل ملاك البنك، أي المساهمين، وإليهم تعود القرارات المصيرية التي تهم البنك، في حين يكون المدير العام، وطاقم المديرين الرئيسيين بمثابة المستشارين، كما يضم مجلس الإدارة نواب المدير العام أو بعض المديرين المركزيين الذين من شأنهم إفادة مجلس الإدارة في قراراتهم،

ويتعلق الصف الثاني من المستوى الثاني من الهيكل التنظيمي بنشاط الاستغلال، أي بمجال العمليات المصرفية، فهو يرتبط بالوظائف الأساسية للبنك، وكل مديرية تعتبر مركز مسؤولية له مهامه وواجباته بصورة محددة بوضوح.[1] والشكل رقم (1-2) يوضح ذلك.

الفرع الثاني: أسس العمل المصرفي

يقوم العمل البنكي على ثلاث أسس هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال،هذه الأسس تكتسي أهمية من خلال تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها البنوك التجارية، المتمثلة في قبول الودائع وتقديم القروض، وتتمثل هذه الأسس في الربحية، السيولة والضمان.[2]

أولا: الربحيـــة

يسعى البنك كأي من المؤسسات الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة عمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة. إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك، أما نفقاته فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع، إضافة إلى الخسائر الرأسمالية التي تلحق به، والقروض التي يعجز البنك عن استردادها، لهذا وحتى يتمكن البنك من تحقيق مبدأ الربحية لابد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ممكن لتحقيق أكبر إيراد ممكن.[3]

---

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 35-36.

[2] مصطفى رشدي شيحة، الوجيز في الاقتصاد النقدي و المصرفي، (الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة للنشر، 1998)، ص139.

[3] إيمان العاني، البنوك التجارية و تحديات التجارة الإلكترونية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص بنوك و تأمينات جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص 8.

ثانيا: السيولة

يتميز البنك التجاري بقدرته على توفير السيولة اللازمة للمتعاملين الاقتصاديين في الوقت المناسب، حيث تتمثل موارده الأساسية في فوائد تستحق عند الطلب، و هذا ما يجعله يستعمل احتياطي قانوني يلزمه بدفع وتغطية عمليات السحب اليومية، إلا أنه قد تحدث تغيرات مفاجئة لا تسمح له بتلبية طلبات أصحاب الودائع و المتعاملين معه، وذلك قد يكون نتيجة إشاعات حول عدم قدرة البنك على توفير السيولة اللازمة، وهنا ستهتز ثقة المودعين التي يليها تصرف واحد من قبلهم وهو سحب ودائعهم، مما يجعل البنك على هامش الإفلاس.[1]

ثالثا: الأمان

يهدف هذا المعيار إلى تحقيق استقرار وسلامة المركز المالي للبنك،و يتحقق ذلك عندما تكون القيمة السوقية للأصول مساوية أو أكبر من قيمة الالتزامات الجارية على البنك للغير، كما أنه لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال، فأي خسارة من هذا النوع معناها التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري،[2] و بالتالي فإن إقدام البنك على منح قروض لمتعامل ما، يتوقف على الثقة التي يوحي بها هذا يعني أن البنك التجاري يسعى إلى التأكد من أنه يوظف أمواله في نواحي مضمونة من حيث الربح وقلة المخاطر.

[1] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك: مدخل اتخاذ القرارات، ط 3، (مصر، المكتب العربي الحديث، 1996)، ص 11.

[2] توفيق غفصي، تقييم أداء البنوك الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي، دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية و تأمينات (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة، 2010-2011، ص 12.

المطلب الثاني: وظائف الجهاز المصرفي

تسعى البنوك إلى ممارسة العديد من الوظائف، وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة، وذلك لتحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها. ويمكن توضيح أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك في معظم دول العالم في الوقت الحاضر كما يلي:

الفرع الأول: وظائف المصارف المركزية

البنك المركزي شخصية اعتبارية عامة ومستقلة ويعتبر بنك البنوك فهو المسؤول عن السياسة النقدية، ويطلق عليه السلطة النقدية، والبنك المركزي بالرغم من أنه شخصية عامة مملوكة للجميع فإنه يقوم بكل الخدمات المصرفية للحكومة و يطلق عليه في هذه الحالة بنك الدولة ورغم ذلك فهو مستقل عن الحكومة في مجال السياسة النقدية وللبنك المركزي عدة وظائف أساسية أهمها:

1/ إصدار و تنظيم العملة فيما يعرف ببنك الإصدار:

ويسمى في ذلك بنك الإصدار وينفرد بهذه الوظيفة ويحتكر إصدار النقود الورقية وتمثل النقود التي يصدرها العملة القانونية للدولة ولها قوة الإبراء غير المحدودة، ومن ثم تنظيم كمية النقود المتداولة في الاقتصاد القومي بما يتواءم مع النشاط الاقتصادي، بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي والاقتصادي،[1] حيث ومع بداية القرن العشرين بالنسبة للبنوك المركزية حدث وأن امتنعت أغلبها تدريجيا عن القيام بالأعمال المصرفية العادية واقتصر على الأعمال المصرفية للحكومة، كما اقتصر حق إصدار البنكنوت على البنوك المركزية وحدها.[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 120.

[2] إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، ط 1، (الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1996)، ص 46.

2/ القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي:

القيام بالأعمال المصرفية التي تحتاجها الدولة، فهو يحتفظ بودائع الدوائر الحكومية وينظم حساباتها و يسدد التزامات الدولة، ويقدم لها الائتمان ضمن حدود وضوابط معينة و بذلك فهو يقوم بوظيفة بنك الحكومة. [1]

3/ المسؤول عن الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية:

يحتفظ البنك المركزي لديه بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية والبنوك الأخرى، ويقدم لها القروض مقابل خصم الأوراق المالية معتمدا على الاحتياطات النقدية لديه، وإن تجميع الاحتياطات النقدية في البنك المركزي هو مصدر قوة عظيمة للنظام المصرفي لأي بلد، إذ يؤدي تمركز الاحتياطات النقدية إلى جعل النظام الائتماني أكثر اتساعا وأكثر مرونة مما لو كان نفس المبلغ موزعا بين مصارف متعددة كل على انفراد، كما أن تجميع مثل هذه الاحتياطات يمكن أن يؤدي إلى أفضل استخدام لها وبأكثر الطرق فعالية خلال فترات الدورة الاقتصادية وحالات الأزمات المالية أو الظروف الطارئة.

4/ المسؤول عن احتياطات الدولة من العملات الأجنبية:

أصبح البنك المركزي في العديد من الدول بنكا مركزيا للتحويل، إذ يحصل على الفائض من العملات الأجنبية عندما يكون الميزان الحسابي (المدفوعات) لصالح البلد ويسد النقص الواجب مواجهته عندما يكون الميزان في غير صالح البلد، فقد أخذت البنوك المركزية تلعب دورا مهما في تنظيم احتياطات البلد من العملات الأجنبية لدى البنوك المركزية من الهزات التي يمكن أن تتعرض لها عملاتها الوطنية، كما استخدمت كوسيلة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف.[2]

[1] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 27.

[2] ضياء مجيد، مرجع سابق، ص253.

5- وظيفة مراقبة وتوجيه الائتمان:

لقد طور البنك المركزي علاقة وثيقة مع البنوك للرقابة على الائتمان المصرفي للبنوك التجارية لغرض تحقيق الاستقرار النقدي، وذلك من خلال وسائل متعددة، فطالما أن البنوك الأخرى وخاصة التجارية قد تتوسع في توليد نقود الودائع بشكل يؤثر على قيمة العملة واستقرارها، على أداء النشاط الاقتصادي وبالتالي فلا يترك لها الأمر مطلقا بل تتم هذه العملية برعاية وتوجيه البنك المركزي في إطار سياسة ائتمانية انكماشية، أو توسعية حسب الأوضاع الاقتصادية[1].

ويقوم البنك المركزي بوظيفة مراقبة المصارف وضمان تطبيق شروط تأسيس مصارف جديدة أو فتح فروع لها، ومدى التزامها بالتشريعات المصرفية ومن الوظائف الحديثة للبنك المركزي هي وظيفته كمؤسسة للتنمية الاقتصادية، فهو يعمل على التنشيط والإسراع بالتنمية الاقتصادية ضمن إطار الدولة. [2]

الفرع الثاني: وظائف البنوك التجارية

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم خدمات متنوعة ومختلفة حيث تعمل هذه المصارف على تحقيق مستويات متزايدة من الربحية وتحسين نوعية خدماتها سعيا نحو خلق مركز استراتيجي متميز و تحقيق رضا وولاء للزبائن، وهناك وظائف تقليدية وأخرى حديثة يقدمها البنك التجاري.

[1] محمد شايب، تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي و انعكاساته على اقتصاديات الدول، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 13-14 مارس-2012، ص 5.

[2] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 28.

أولا: الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:

تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

1- قبول الودائع:

تعتبر هذه الوظيفة من أقدم وأهم الوظائف، حيث تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة، إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك وعليها تتوقف الكثير من عمليات الوساطة البنكية كمنح القروض وإنشاء النقود.[1]

توجد أشكال من الودائع البنكية المعروفة في البنوك التجارية بوجه عام تتمثل في:

أ – ودائع جارية أو تحت الطلب:

الودائع الجارية التي تعرضها البنوك حاليا لا تختلف في طبيعتها عن الودائع الجارية التقليدية، حيث أنها مبالغ مالية تودعها الأفراد والهيئات لدى البنك يمكن سحبها جزئيا أو كليا في أي وقت بموجب أمر يصدره المودع أي ليس لها تاريخ استحقاق.[2]

ب- الودائع لأجل:

لا يجوز السحب من الودائع لأجل قبل حلول ميعاد الاستحقاق، وفي مقابل ذلك يتقاضى العميل فوائد تتفاوت معدلاتها حسب مدة الإيداع وحجم الوديعة، وقد تتجدد الوديعة تلقائيا ولمدة مماثلة بناءا على طلب كتابي من العميل، وإذا لم يطلب العميل ذلك عند حلول أجل الاستحقاق، يتوقف حساب الفائدة، ويحول الرصيد إلى حساب تحت الطلب.[3]

---

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 13.

[2] سماح ميهوب، مرجع سابق، ص 3.

[3] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، (مصر: الدار الجامعية، 2008)، ص 236

جـ- ودائع التوفير:

هي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار، وفي نفس الوقت تكون مصدرا من مصادر موارد البنك، ومعدل الفائدة عليها أقل من الودائع الأخرى،[1] ويكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، وتضع معظم التشريعات حد أقصى للمبلغ الذي يمكن للمودع سحبه في الشهر وذلك لحماية البنك من التعرض لمخاطر العسر المالي، إلا أن البنوك عادة ما تتجاوز عن تطبيق هذا المبدأ رغبة في تشجيع الادخار وتنمية الموارد المالية للبنك.[2]

1- تقديم القروض:

من الوظائف المهمة للمصارف التجارية، المساهمة في تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض والائتمان بصيغ مختلفة،[3] حيث تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض قصيرة الآجال لرجال الأعمال و المستثمرين وغيرهم حتى يتمكنوا من إتمام أعمالهم، و في مقابل ذلك يدفعون فوائد للبنك مقابل هذه القروض عند حلول ميعاد معين متفق عليه تدفع فيه قيمة القرض والفوائد، ويساهم هذا النشاط للبنوك التجارية في تدعيم النشاط الاقتصادي للدولة، حيث يكون لذلك الدور أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية للمجتمع[4]، كما يمثل الائتمان المصرفي مجال الاستثمار الأكثر جاذبية للبنوك، نظرا لارتفاع العائد المتولد عنه عن بقية العوائد المتولدة عن الاستثمارات الأخرى، وبالتالي فهو الاستثمار الأكثر فاعلية في تحقيق هدف الربحية [5].

---

[1] إسماعيل محمد هاشم، مرجع سابق، ص 65.

[2] منير إبراهيم هندي، ص 149.

[3] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 34.

[4] حسن أحمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 73.

[5] طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص 335.

2- الوظائف الحديثة:

الخدمات غير التقليدية هي مجموعة الخدمات المصرفية التي قدمت للسوق المصرفي حديثا بواسطة بعض البنوك، و ليس كل البنوك، وقد تظهر وتستمر لفترة ثم تختفي من السوق أو قد يتغير شكل تقديمها، كما لا يشترط أن تقدم لكل العملاء بالبنك، وعليه فإنها تتمتع بالخصائص التالية:[1]

- خدمات تقدمها بعض البنوك وليس كل البنوك العاملة في السوق المصرفي.
- خدمات لا تؤدى باستمرار، إذ قد تظهر وتختفي من السوق خلال فترة قصيرة من الزمن.
- لا يشترط أداؤها لكل العملاء بالبنك.
- بعضها يخرج عن دائرة الأعمال المصرفية.
- قد لا تحتاج إلى أي نوع من التمويل للقيام بها، كإدارة أموال ومشروعات العملاء من قبل البنك.

و من أهم هذه الوظائف نذكر:

1- تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:

مؤخرا أصبحت المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة المصرف ومصلحة

[1] فوزية بن يوسف، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية، وعملياتها غير التقليدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2008-2009، ص 22.

المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله.

2- ادخـار المناسبات:

تشجع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل مواجهة نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو تدريس الأبناء في الجامعة، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل، على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها المتعامل، فيقوم بسحب مدخراته[1].

3- البطاقة الائتمانية

وتسمى كذلك بطاقة الاعتماد وهي تعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يومـــا من تاريخ استلامـه قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم.[2]

[1] زياد رمضان، مرجع سابق، ص 17.

[2] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، مرجع سابق، ص 37.

إضافة إلى **وظائـف حديثـة** أخرى منها: [1]

1 – إدارة محافظ الاستثمار، حيث تعمل البنوك التجارية على شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها ولحساب العملاء وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.

2 – خصم الأوراق التجارية و تحصيلها، فقد يحدث وأن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق، مقابل عمولة.

3– تمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتح الاعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.

4 – التعامل بالعملات الأجنبية حيث تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أو آجلا.

كما تقوم البنوك التجارية بوظائف تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكومبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء، تمويل الإسكان الشخصي...

وتضاف وظائف أخرى تعمل بها المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد منها: [2]

1– وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق بالائتمانية.

---

[1] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000)، ص ص: 218–219.

[2] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 38.

2- وظيفة الإشراف و الرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة، إلى استخداماتها المناسبة، مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أن أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

حيث يمثل الشكل رقم (1-3) أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، وفيما يلي عرض لهذه الوظائف:

الشكل رقم(1-3): وظائف البنك التجاري

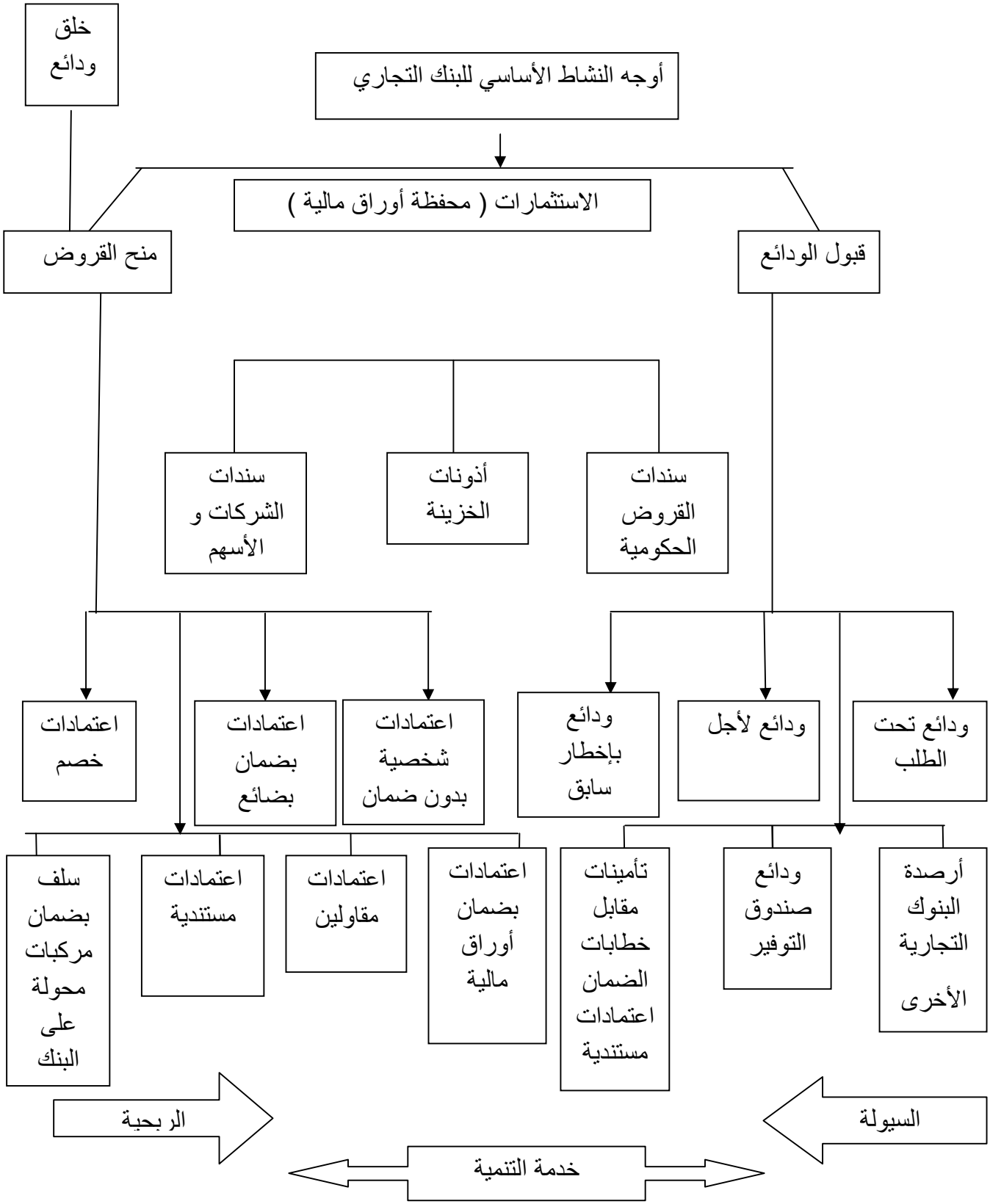

المصدر: عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 90.

المبحث الثالث: بنية النظام المصرفي

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، تزايدت أهميته من يوم للآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، وعليه فقد أخذ مفهوم النظام المصرفي عدة تعريفات، وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره، وانعكاس ذلك على هيكله، مما جعله يتسم بخصائص معينة.وسنتناول فيما يلي: تعريف النظام المصرفي، ومكوناته، و كذا إدارة السيولة المصرفية.

المطلب الأول: ماهية النظام المصرفي

– يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان.

الفرع الأول: تعريف النظام المصرفي:

أي نظام هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق هدف محدد، وهذه العناصر تمثل مدخلات النظام، يتم المزج بينها على أساس مجموعة من الموارد والإجراءات قصد تحقيق نتائج مرغوبة (أهداف) تسمى مخرجات النظام، وبالنسبة للنظـام المصرفي فهو يدل على مجموعة المؤسسـات المصرفية، على رأسها البنك المركزي يحكم سيرها والعلاقات فيما بينها مجموعة من القوانين والتنظيمات، التي تتعلق بكل مؤسسة على حدا، وهو متضمن القوانين التأسيسية والتنظيمـات الداخلية للبنـوك، ومنها ما هو مشترك، بحيث تلتزم به كل مؤسسـات النظـام، ويتعلق الأمر بالقانون المنظـم للعمل المصرفـي،[1] ومختلف التنظيمات والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي من حين لآخر وكذا قواعد العرف المصرفي، وعليه فإن النظام المصرفي يشمل كل من المؤسسـات، أنظمة ووسائل الدفع، التشريعات والأعراف.

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 40.

كما يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما، وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف التي يتكون منها، وعدد وتوزيع فروع المصارف في البلاد، ملكية المصارف، وحركة دمجها أو توحيدها.[1]

كما كشف الفحص المتعمق للنظم المصرفية اختلاف هياكلها وفقا للنظام الاقتصادي لكل دولة، ودرجة التحرر من القواعد التي تلتزم بها بيئة النظام، ومدى التدخل الحكومي في البيئة المصرفية، وكذا مدى حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك.[2]

الفرع الثاني: هيكل النظام المصرفي:

هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل المصرفي منها:[3]

أ- **المصرف ذو المكتب الواحد:** وهو مستقل بإدارته، ولا يسيطر على ملكية رأسماله ولا يسيره مصرف أخر، ولا يسيطر هو على ملكية المصارف.

ب- **المصرف ذو الفروع المتعددة:** و يؤدي خدماته في أكثر من محل أو مكتب واحد، وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي.ا

ج- **مجموعة المصارف:** وتتألف من مجموعة من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.

د- **سلسلة المصارف:** وهي تشبه مجموعة المصارف فيما عدا ما يتعلق بالملكية، إذ أنها هنا تكون بيد شخص طبيعي واحد، أو عدة أشخاص طبيعيين.

---

[1] شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ط 5، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص 37.

[2] طارق طه، مرجع سابق، ص 103.

[3] شاكر القزويني، مرجع سابق، ص 37.

المطلب الثاني: مكونات النظام المصرفي

يحتل النظام المصرفي مركزا حيويا في اقتصاد أي دولة، لأنه يعتبر إحدى الدعامات الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه فإن الجهاز المصرفي يتكون من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي و قوامها البنوك التجارية، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تختص في تقديم نوع معين عن الائتمان، أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي، كما يتكون النظام المصرفي من جانب أخر هو جانب العلاقات التي تمثل التفاعل ما بين عناصر هذا النظام.

الفرع الأول: المؤسســـات المصرفية

يشمل الهيكل المصرفي في مفهومه الواسع كل الوسطاء الماليين، حيث يتم من خلاله تدفق الأموال السائلة لمختلف فروع النشاط، وقد جرت العادة على قصر الهيكل المصرفي على البنوك بأنواعها المختلفة فقط،[1] كما تشكل مؤسسات مؤسسات النظام المصرفي من البنك المركزي ومختلف المؤسسات المصرفية الأخرى بمختلف أشكالها، وكل من هذه المؤسسات لها وظيفة معروفة، وهي عموما وظائف نمطية،أي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان ومن الناحية الإدارية تقع هذه المؤسسات تحت وصاية وزارة المالية، رغم أن ذلك كثيرا ما يثير جدل الاستقلالية والتبعية بالنسبة للبنك المركزي،[2] والجهاز المصرفي في أي دولة يتكون من البنك المركزي الذي يأتي على رأس هذا الجهاز ويشرف على مجموعة من البنوك وهي بنوك تجارية وبنوك غير تجارية وبنوك أخرى.[3]

والشكل رقم (1-4) يوضح أهم المؤسسات في النظام المصرفي.

---

[1] عبد الغفار حنفي وعبد السلام أبو قحف، تنظيم وإدارة البنوك، (مصر، المكتب العربي الحديث، 2000)، ص5.

[2] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 42.

[3] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 119.

الشكل رقم (1-4): مؤسسات النظام المصرفي

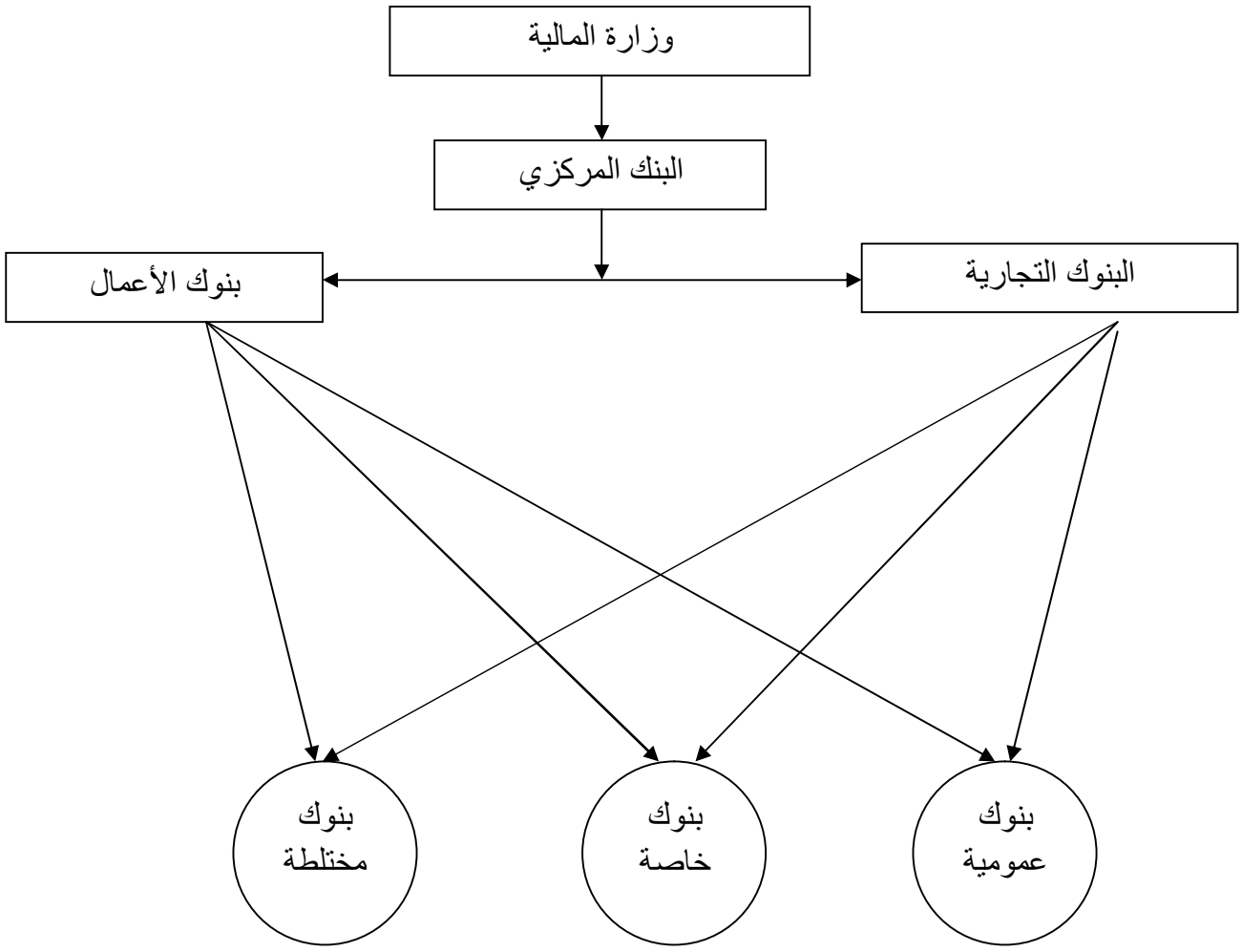

المصدر: رحيم حسين، مرجع سابق، ص 42.

الفرع الثاني: العلاقـــات المصرفية

يتضمن النظـــام المصرفي، نظـــام العلاقات المصرفية والتي أمكنت البنـوك العمل معا، بما يساعد البنـوك المحلية الصغيرة خدمة مجتمعاتها بدرجة أكبر بكـثير من قدراتها المصرفية الفردية، كما يشمل النظام المصرفي الطرق المختلفة لتنظيم البنـوك لنفسها، كالبنـوك ذات الوحدات المنفردة و البنـوك ذات الفروع أو أعضاء التنظيمات المصرفية، ونجد أن تطور هذه الأشكال التنظيمية والعلاقات القانونية تم على سنوات طويلة استجـابة

للحاجات المتغيرة في الاقتصاد، واستجابة للاتجاهات العامة المتمثلة في الآراء السياسية.[1] وترتبط المؤسسات المكونة للنظام المصرفي بشبكة من العلاقات، منها ما يندرج ضمن العلاقات الوظيفية، كالعلاقة ما بين البنوك التجارية فيما بينها، ومثالها السوق ما بين البنوك، وأيضا علاقة الإشراف والرقابة ما بين البنك المركزي، والبنوك التجارية أو بنوك الأعمال، أو العلاقة مابين البنك والفروع التابعة له، وهذه العلاقات تخضع لتنظيم محدد ومضبوط، منها ما هو منبثق عن القوانين والتنظيمات المعمول بها داخل الدولة، أو التي التزمت بها الدولة اتجاه دول أخرى أو اتجاه المجتمع الدولي، ومنها ما يندرج ضمن ما يعرف بالعرف المصرفي، وكل خروج عن هذا الإطار يعد مخالفة لقواعد النظام، يتحمل مرتكبه المسؤولية عن ذلك أمام القضاء.[2]

الفرع الثالث: الوسائل والأدوات المصرفية

بدأت المصارف في كل أنحاء العالم تقوم بدورها الطبيعي كوسيط بين كل من طرفي المبادلة، وفي سبيل أداء هذا الدور، قامت بخلق عدة وسائل وصور تلبي كل منها حاجة معينة تظهر أثناء ممارسة عمليات المبادلة، ولم تتوقف عمليات خلق هذه الوسائل في كل يوم يطلعنا عالم البنوك بوليد جديد يضاف إلى ما اصطلح عليه وسائل الدفع المستخدمة منها: أوراق البنكنوت الأجنبي، أوامر الدفع الخارجية، الشيكات المصرفية، الشيكات السياحية، خطابات الاعتماد الشخصي، الكروت الممغنطة وآلات البنك الشخصي...[3] كما أن كل عملية تتم ضمن النظام المصرفي تستند إلى مرجع مستندي، أي إلى أوراق أو مستندات، أبرزها الشيكات، والأوراق التجارية (السفتجة، السند الإذني، أوامر التحويل..) وقد تتمثل في الإرسالات التي تتم بين مختلف أعضاء النظام، كالبنك وزبائنه، البنك والبنوك

[1] محمد سعيد سلطان سويلم، إدارة البنوك، (مصر: دار هاني للطباعة ب ت)، ص 40.

[2] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 43.

[3] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص ص: 125-126.

الأخرى، البنك المركزي والبنوك التجارية، وعلى كل فإن مستند يجب أن تتميز بالوضوح التام، كما أن القوانين تضع مجموعة من البيانات التي تشمل عليها بعض المستندات.[1]

المطلب الثالث: مفهوم الوساطة المالية

تعتبر الوساطة المالية فكرة جديدة في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية، حيث أن الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك التجارية لم تبقى محدودة فقط على تحويل الفائض، من جهات ترغب في استثمارها إلى جهات العجز التي تبحث على تمويل خارجي، بل تعدى دورها إلى العمليات الاقتصادية الأكثر دقة.

الفرع الأول: تعريف الوساطة المالية

الوساطة المالية تعني عملية استحواذ على موارد مالية من إحدى الوحدات الاقتصادية مثل الشركات، الأفراد المؤسسات، وذلك بغرض إتاحة هذه الموارد إلى وحدات اقتصادية أخرى،فالمؤسسة المالية توجد من أجل تسهيل هذه الوساطة، حيث أن الوسطاء الذين يقومون بجمع الأموال بكميات مختلفة وشروط يقبلها المدخرون والمستثمرون، وفي نفس الوقت يقومون بالتحويل بالكميات والشروط التي يقبلها المقترضون أو المستخدمون لهذه الأموال،[2] كما أن الوسطاء الماليون هم تلك الفئة التي تتعامل في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المصدرة لهذه الأوراق، و في نفس الوقت تبيع هذه الأوراق إلى المدخرين[3]، فالوساطة المـالية تخلق قنـاة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي.[4]

---

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 43.

[2] عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص:11-12.

[3] عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، مرجع سابق، ص 13.

[4] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 7.

الفرع الثاني: الوساطة المالية البنكية

– قبول الودائع أمر تشترك فيه أنواع مختلفة من المصارف، فالمصرف المركزي يقبل الودائع من المصارف التجارية، كما تقبل بعض المصارف المتخصصة الودائع من المواطنين، ولكن أهم ما يميز المصارف التجارية هو قبولها للحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع الودائع على أصحابها وقت ما شاءو ودون تأخير، وبما أن السحب من الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى يتم بشيكات يحررها المودع حيث أن أهم ما يميز البنوك التجارية عن غيرها، قبولها الديون التي عليها (للمودع)، في تسوية الديون التي للآخرين (عل المودع)، وهذا ما يعـــرف بالوساطة المالية،[1] لذلك يقوم البنـك بحفظ الودائـع ومن ثـم استغلالها لأجل تقديمها في شكل قروض لمن هم بحاجة لتمويل استثماراتهم وأنشطتهم المختلفة.[2]

الفرع الثالث: أهـــمية الوساطة المالية

وجود الوساطة المالية في الاقتصاد يعد ضرورة حيوية، ليس فقط لكونها متعامل اقتصادي مهم، ولكن لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل وتكمن أهميتها في:[3]

1– بالنسبة لأصحاب الفائض المالي: فقد سمحت الوساطة المالية بالنسبة لهذه الفئة بمزايا منها:

[1] عبد القادر بحيح، مرجع سابق، ص ص: 30–31.

[2] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 34.

[3] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 8–9.

- ✓ مصداقية الوسيط المالي مضمونة، ليس السبب في حجم السيولة التي يسيرها فحسب، لكن بصفة رئيسية نظرا للقوانين والتنظيمات المعدة خصيصا لحماية المودعين.
- ✓ يتيح وجود الوساطة المالية لصاحب الفائض المالي، إمكانية الحصول على السيولة في أي وقت.
- ✓ يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد، التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر، فالمؤسسة المالية الوسيطة، تكون على العموم في وضعية مالية تسمح لها بتنفيذ كل التزاماتها اتجاه المودعين وذلك لما تتوفر عليه من أموال ضخمة، ولما تتمتع به من مركز مالي قوي.
- ✓ يعف وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي، من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين.

2 – بالنسبة لأصحاب العجز المالي:

- ✓ توفر الوساطة المالية الأموال اللازمة، بشكل كافي وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي، وهي تحقق هذه العملية لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة.
- ✓ يجنب وجود الوساطة المالية المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون دائما مستعدة لتقديم مثل هذا الدعم.
- ✓ يسمح وجود الوساطة المالية، بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا، وذلك نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف الوساطة المالية، والاستفادة من طفرة الحجم من جهة، ورمزية الفوائد المدفوعة على الموارد المستعملة من جهة ثانية.[1]

[1] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 20.

3- بالنسبة للاقتصاد ككل:

- ✓ لا تنحصر أهمية الوساطة المالية في مجرد إحداث التوازن بين الفوائض والعجوز المالية، أو إحداث التوافق ما بين المدخرين والمستثمرين، من حيث المبالغ المطلوبة أو من حيث تجاوز بعدي المكان والزمان، ولذلك فإن مهمة الوسيط المالي هي البحث عن الفجوات الموجودة على تلك المستويات الثلاثة، واستغلالها بأفضل صورة بما يحقق له أقصى ربح ممكن.[1]
- ✓ تقليص اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد (ذو طبيعة تضخمية)، بتعبئة السيولة الموجودة، وترتبط القدرة على هذه التعبئة إلى حد كبير بمدى فعالية الوساطة المالية ذاتها في أداء دورها كجامعة للأموال.
- ✓ توفير الأموال اللازمة بواسطة تعبئة الادخارات الصغيرة وتحويلها إلى قروض ذات مبالغ كبيرة،[2]بحيث يكون توفير الأموال من خلال جذب المدخرات من الأفراد أو منشات الأعمال وتقديم القروض المختلفة إلى الوحدات الاقتصادية التي هي بحاجة إلى أموال لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. [3]

[1] رحيم حسين، مرجع نفسه، ص 20.

[2] طاهر لطرش، مرجع سابق، ص 10.

[3] محمد صالح الحناوي ونهال فريد مصطفى، أسواق المال والمؤسسات المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2004)، ص 300.

خلاصة الفصل الأول

يلعب النظام المصرفي دورا أساسيا نظرا لما يقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور، ونظرا أيضا لكونه القطاع الذي يعمل على تدبير وسائل التمويل اللازمة، وهو يتكون من مجموعة من المؤسسات المصرفية، والقوانين والأنظمة، التي يعمل في ظلها وتسير على هديها تلك المؤسسات والتي تتكون من المصارف المركزية، المصـارف التجارية وغير التجارية، والمصارف المتخصصة.

ومما لا شك فيه كذلك أن المصارف التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظيفتها الأساسية المتمثلة في منح القروض وقبول الودائع، وخلال تغير نظرة البنوك إلى العمل المصرفي قامت باقتحام مجالات جديدة لتقديم خدماتها، رأت فيها بقاءها ونموها، مراعية في ذلك أسس نجاحها المتمثلة في تحقيق مبـادئ الربحيـة،السيولة والضمـان.

كما يبرز دور الوساطة المالية في السماح لأصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، بتفادي الكثير من المصاعب المرتبطة بعلاقة التمويل المباشرة، والاستفادة من العديد من المزايا المترتبة عن الانتقال إلى علاقة التمويل غير المباشرة.

إن التطورات الاقتصادية المتلاحقة دفعت نحو تطوير هذه البنوك وإيجاد نظم مصرفية معاصرة تقدم خدماتها لمختلف القطاعات وتحتل مكانة رئيسية ضمن السياسات الاقتصادية لكل الدول، وذلك من خلال تحرير القطاع الاقتصادي والمصرفي.

الفصل الثاني

تحرير تجارة الخدمات المالية

و المصرفية

مدخل الفصل الثاني

تلعب الخدمات المالية والمصرفية دورا هاما في مجال المعاملات الاقتصادية والتجارية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي، ولقد ترتب على التطورات والتغيرات التي حدثت في العالم من الناحية الاقتصادية والسياسية، اتجاه الأفراد إلى البنوك ليس من أجل الأموال فقط ولكن من أجل المشاركة في عمليات الاستثمار وتداول الأوراق المالية والكثير من الأنشطة غير التقليدية.

وقد ساعد على حدوث مثل هذه التطورات في الوظائف المصرفية النمو الهائل الذي حدث في الخدمات المالية والمصرفية خلال الفترات السابقة، نتيجة إزالة القيود الدولية التي كانت تعوق التجارة الدولية في الخدمات المالية فيما يعرف "بالتحرير المالي"، وذلك من خلال دعم التطور الهائل الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى اثر هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث سنتناول في المبحث الأول ماهية التحرير المالي، أما المبحث الثاني فنتطرق من خلاله إلى مفهوم الخدمات المالية والمصرفية، وجاء المبحث الثالث لعرض تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية.

المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي

يعد التحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيا، وقد بدأت في العديد من الدول المتقدمة،ثم تلتها الدول المتخلفة من خلال الإصلاحات والتحولات الاقتصادية، وقد تضمنت إستراتيجية التحرير المتبعة من جانب الدول إلى إزالة الأسقف الخاصة بأسعار الفائدة والقيود على الائتمان وتخفيف الرقابة والإشراف الحكومي على الجهاز المصرفي، حيث يعتبر الاتفاق العام في تجارة الخدمات المالية الناتج عن جولة الأروجواي خطوة هامة في إطار التعاون الاقتصادي، ويبين الأهمية المتزايدة التي توليها الدول لقطاع تجارة الخدمات المالية، وضرورة التعاون الأوسع ما بين الدول، لعالم يتميز بالاندماج والترابط المتزايد.ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لتعريف التحرير المالي ومبرراته، ومستوياته واهم أهدافه، وأيضا السلبيات والايجابيات الناتجة عن سياسة التحرير.

المطلب الأول: تعريف التحرير المالي

مع ما شهده العالم من تطورات سريعة، والتي كان من أهمها انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية، أدركت العديد من الدول أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات العالمية، مما وجب عليها إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، بالاعتماد على مبادئ التحرير المالي.

يعرف التحرير المالي انه مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي، بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية، في ميادين المصارف والتأمين والأوراق المالية، وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق، وعدد كبير من الخدمات[1]، فيما يتحدد مفهوم التحرير المالي بالمعنى الضيق بتحرير عمليات السوق المالية

[1] عبد الغني حريري، دور التحرير المالي في الأزمات و التعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر، ص 2.

من القيود المفروضة عليها والتي تعمق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

كما يعتبر التحرير المالي أحد مكونات وصفة التحرير الاقتصادي، والتي تركز على تقليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص، وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسعير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية، وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار، والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية. كما يتمثل التحرير المالي في إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية والبنوك وذلك من خلال إلغاء كل القيود و الضوابط، واعتماد آليات السوق في تحديد معدلات الفائدة الدائنة والمدينة، وخفض الاحتياطي الإلزامي وإلغاء الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة كالقطاع الحكومي، أو تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفاضلية، مما يؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية، والتأثير السلبي على النمو والاستثمار والادخار وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وإنشاء نظام إشرافي قوي وخصخصة بنوك القطاع العام.[1]

ويعرف التحرير المالي كذلك بأنه:[2] قيام الدول بإزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة وخفض نسب الاحتياطي القانوني، كما إزالة العديد من الحواجز المؤسسية التي تفصل بين السوقين المحلي والدولي للأوراق المالية، وقد ساعد الفاء القيود على اندماج الأسواق المالية المحلية في الأسواق العالمية، مما ترتب عليه إعطاء دفعة قوية لظهور العولمة.

[1] عبد الحميد بوخاري و علي بن ساحة، التحرير المالي و كفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، ملتقى دولي حول نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيني، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص ص: 143-144.

[2] علي بوعبد الله، اثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بسكرة،جوان 2014، ص 121.

الجدول رقم (2-1): بداية التحرير المالي لبعض الدول

الدولـــة	بداية التحرر	الدولـــة	بداية التحرر
الو.م.أ	1982	المكسيك	1989
كندا	1980	البيرو	1991
اليابان	1979	فنزويلا	1991
المملكة المتحدة	1981	مصر	1991
ألمانيا	1984	المغرب	1991
هونغ كونغ	1978	جنوب إفريقيا	1980
الفلبين	1981	تايلاندا	1985
سنغافورة	1978	البرازيل	1989
تايوان	1979	شيلي	1974

المصدر: علي بوعبد الله، مرجع سابق،ص121.

كما يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد، وأهم ملامح التطورات الاقتصادية البارزة خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة، وكذلك بموجة التوجه نحو الاندماجات في الاقتصاد العالمي التي تشهدها غالبية الدول، فالتحرير المالي: يشمل كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات، وقطاع التأمين والمصارف، وتحرير حركة رؤوس الأموال، وتحرير البورصات.[1]

ويعرف التحرير المالي أيضا بأنه: حالة مرور من حالة التقييد إلى حالة من التحرير، وهذا يتطلب إزالـة عدد من القيود أهمها:

[1] شذا جمال خطيب، العولمة المالية، ط1،(الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2008)، ص 27.

– تحديد إداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع.

– رقابة إدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة، مع تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفضيلية لبعض القطاعات.

– فرض ضريبة ضمنية مرتفعة على القطاع المصرفي، من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي الإجباري.

كما أن التحرير المالي يقضي بالتخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، حيث ينجم عن هذا التخصيص غير الكفء للموارد المالية إلى التأثير السلبي على النمو والاستثمار والادخار، أو هو محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية و عملها وأدواتها.[1]

والتحرير المصرفي يندرج ضمن سياق التحرير الاقتصادي، ويعتبر أحد مكوناته الرئيسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويمكن تعريف التحرير المصرفي بالمعنى الضيق أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المصرفي، والتقليل من احتكار الدولة، أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية، وتطبيق نظام غي مباشر للرقابة النقدية، وتشجيع القطاع الخاص على إنشاء المصارف والسماح للبنوك الأجنبية من الدخول إلى السوق المصرفية المحلية.[2]

يشمل التحرير المالي في إعطاء البنوك والمؤسسات استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية، من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على القروض والودائع والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض

[1] عبد الغني حريري، أثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية– دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2007،ص 36.

[2] عبد القادر بريش، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 37.

نسبة الاحتياطي الإلزامي والتوجه نحو اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وتمثل هذه الإجراءات كلها في التحرير المالي الداخلي، هذا بالإضافة إلى تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات، والتي تمثل التحرير المالي الخارجي، والذي يعتبر تكملة للتحرير المالي الداخلي.[1]

المطلب الثاني: مبررات التحرير المالي

يعد التحرير المالي أكثر جوانب الإصلاح الاقتصادي، ويهدف إلى التخلص من سياسات الكبح المالي و المتمثلة في:

– التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض و الودائع.

– رقابة إدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات معينة، مع تقديم أسعار فائدة تفضيلية لبعض القطاعات.

– فرض ضريبة ضمنية على القطاع المصرفي، من خلال المبالغة في تحديد متطلبات مرتفعة للاحتياطي الإجباري.

– إلزام المؤسسات بشراء الأوراق المالية الحكومية وبعائد منخفض.

– فرض قيود صارمة على حرية الدخول والخروج إلى القطاع المالي بصفة عامة وقطاع البنوك بصفة خاصة، وقد يصل مداها إلى الحظر المطلق لدخول المستثمرين الأجانب إلى قطاع الخدمات المالية.

[1] غالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، ط 1،(الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع،2014)، ص 140.

– فرض قيود صارمة على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية سواء كانت تدفقات داخلية أم خارجية.[1]

– أصبحت الأصول المالية المحلية أقل جاذبية من البدائل الأخرى من الأصول الأجنبية، أدى ذلك تقلص رقعة النظام المالي الرسمي، مقاسا بذلك بنسبة الأصول المالية المحلية إلى الناتج المحلي، وذلك في مواجهة تزايد حجم القطاع المالي غير الرسمي.

– افتقار القطاع المالي إلى التنويع حيث تميز بسيادة القطاع المصرفي وتراجع الأهمية النسبية لأسواق الأوراق المالية.

– كما أدى ضعف القطاع المالي على النمو المتقدم إلى سوء تخفيض في الموارد المالية وضعف القدرة على حشد الموارد اللازمة لتمويل.

– الاستثمارات في الدول النامية، الأمر الذي دفعها للجوء إلى القروض الخارجية لتمويل خططها التنموية، وذلك خلال عقد السبعينات من القرن العشرين في جو يتسم بسيولة مالية مفرطة ورخيصة، غير أن سوء استخدام تلك القروض، مع ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الموارد الذاتية للصرف الأجنبي في الدول النامية، مما أدى إلى عدم قدرة تلك الدول على خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها اتجاه الأطراف الدائنة، الأمر الذي دفع البنوك العالمية إلى ترشيد الإقراض.[2]

وقد واكب سياسات الكبح المالي أثار سلبية على الهياكل القانونية والمؤسسية للقطاع المالي أهمها:

- كبر حجم العجز المالي، والذي يصل إلى نحو 20 % من الناتج الإجمالي.

[1] مختار بوضياف، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر لفترة (1990–2010)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة المدية،2011–2012، ص 16.

[2] عبد الغني حريري، مرجع سابق،ص 35.

- يأتي تمويل عجز الموازنة بشكل كاسح عبر النظام المصرفي في الدول الأخذة في النمو، نجد أن نحو 47% يأتي من البنك المركزي، 7% من ودائع البنوك خلال فترة 1975-1985، مقارنة بنحو 12%، 23% على الترتيب في الدول المتقدمة.
- ارتفاع معدلات التوسع النقدي ومعدلات التضخم.
- يعاني قطاع التصدير من سعر الفائدة الحقيقي المقوم بأعلى من قيمته الحقيقية.
- عدم التواصل بين أسواق النقد والمال المحلية، وبين القطاع المالي الدولي من خلال الرقابة على الصرف.
- ارتفاع معدلات التعريفة الجمركية، والحصص وغير ذلك من القيود الجمركية.[1]

المطلب الثالث: مستويات وأهداف التحرير المالي

تتضمن مستويات التحرير المالي مستويين أساسيين هما:

الفرع الأول: مستويات التحرير المالي

عملية التحرير المالي تتطلب جهودا عملية لتكييف وإصلاح النظام المالي، وهذه الإصلاحات لها أثارها الإيجابية على مسار المؤسسة المالية على الأصعدة التمويلية من حيث الموارد،والإنتاجية عن طريق الوظائف، والتسويقية عن طريق المنافذ، والتأهيلية عن طريق العوامل، فمن خلال وجود نظام مالي متطور، يمكن تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة ولخدمة الأغراض المنتجة وتحقيق نمو قابل للاستمرار، إضافة إلى كون التحرير المالي أضحى من متطلبات اللحاق بركب التطور الاقتصادي العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، وتأخذ تلك الاستراتيجيات مستويين من الإصلاحات تتمثل في:

أولا:التحرير المالي على المستوى المحلي

يشمل التحرير المالي على المستوى المحلي، تحرير أسعار الفائدة، تحرير الاعتمادات والاحتياطات الإلزامية، وتشجيع المنافسة البنكية.

[1] مختار بوضياف، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

1- تحرير أسعار الفائدة: ويقصد بتحرير أسعار الفائدة هو إزالة القيود على تحركات أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا ودنيا لأسعار الفائدة على القروض والودائع، وتركها تتحدد بناءا على نقطة التوازن بين العرض والطلب على الأموال القابلة للإقراض، وفق آلية السوق بين عارضي الأموال والطالبي عليها للاستثمار.

2- تحرير الاعتمادات والاحتياطات الإلزامية: وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة والحد من الاعتمادات للقطاعات الأخرى، وتخفيض أو إلغاء الاحتياطات الإلزامية المغالى فيها على البنوك، والاعتماد على الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بدلا من الاعتماد على الأدوات المباشرة التي تكون عادة معيقة لإستراتيجية التحرير.[1]

3- تشجيع المنافسة البنكية: وذلك بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة، ونقلها للقطاع الخاص، مع إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات النقدية والمالية.

ثانيا: التحرير المالي على المستوى الخارجي

يتضمن التحرير المالي على المستوى الخارجي مايلي:[2]

1- إلغاء ضوابط الصرف وذلك من خلال تحرير أسعار صرف العملات وجعلها تتحدد وفق آلية السوق.

2- الفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي على النظام المالي العالمي وعلى أساس غير تمييزي.

3- العمل على تجارة الخدمات المالية.

---

[1] مختار بوضياف، مرجع سابق،ص ص: 20-21.

[2] حسن كريم حمزة، العولمة المالية و النمو الاقتصادي، ط 1، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011)، ص 58.

4- تحرير حساب رأس المال، حيث يعتبر تحرير حساب رأس المال هو جوهر عملية التحرير المالي وعولمة الأسواق المالية، والمقصود بذلك هو إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال، والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال رأس المال، مثل الديون والأسهم، والاستثمار المباشر، والعقار والثروات الشخصية، وعليه فإن تحرير حساب رأس المال (قابلية حساب رأس المال للتحويل) ترتبط كذلك بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات والتي تشمل حركة رأس المال من و إلى أي دولة أخرى وكذا القطاع الخاص.

5-السماح للشركات الأجنبية للدخول في السوق المالي وفتح المجال لها لإصدار الأدوات المالية المختلفة وذلك لتعزيز المنافسة في القطاع المالي.[1]

6- يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنح البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحساب الجاري و حساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.[2]

الفرع الثاني: أهداف التحرير المالي والمصرفي

هذه الأهداف ساهمت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المالي والمصرفي، وتوفير الأموال اللازمة والظروف المناسبة لزيادة الاستثمار وتتمثل في: [3]

- ✓ تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد، عن طريق رفع معدلات الاستثمار.
- ✓ خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.

---

[1] علي بوعبد الله، مرجع سابق،ص165.

[2] عبد القادر بريش ومحمد طرشي، التحرير المالي و عدوى الأزمات المالية -أزمة الرهن العقاري- ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة و البدائل المالية المصرفية -النظام المصرفي الإسلامي-، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 5-6 ماي 2009، ص 6.

[3] صليحة بن طلحة و بوعلام معوش، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية -واقع و تحديات- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص 478.

- ✓ استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ رفع فعالية الأسواق لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر اقتراض وتمويل أجنبية، وخلق فرص استثمار جديدة.
- ✓ تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية و حركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة.

المطلب الرابع: ايجابيات وسلبيات التحرير المالي

التوجه المتزايد نحو تخفيف القيود المفروضة على العمل المصرفي والمالي، جاء في سياق الرغبة في تطوير القطاع المالي، وإعطائه المرونة والقدرة الأكبر على أداء أدواره بكفاءة وفعالية كنتيجة لمدى ارتباط النمو الاقتصادي بدرجة التطور المالي، كما يمكن للتحرر المالي أن يفرض على الدول أعباء كبيرة.

الفرع الأول: ايجابيات التحرير المالي

يمكن أن يكون للتحرير المالي العديد من المزايا والايجابيات التي تعود بالنفع على الدول منها:[1]

1- ترشيد القرار التمويلي: إن إضافة الصبغة العالمية على عمليات التحرير المالي يتيح فرص كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية، والمهم في ذلك أنها توفر خيارات وبدائل، يمكن المفاضلة فيما بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي، كونه يتيح التعامل مع أسواق متنوعة و واسعة النطاق تحقق مزايا كبيرة لطالبي التمويل.

2- سهولة الوصول إلى مصادر التمويل: إن التحرر المالي يسمح للدول بالوصول إلى الأسواق المالية بسهولة ويسر، والحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية.

3- الحد من زيادة المديونية: وتخص البلدان المدينة (أغلبها البلدان النامية)، وذلك من خلال الابتعاد عن التمويل بالقروض المصرفية والتجارية، وبالتالي الحد من المديونية الخارجية.

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص 61.

4- تخفيض تكلفة التمويل: التحرر المالي يعني العمل بآلية السوق، وإحدى هذه الآليات هي المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين العاملين، وإن التنافس بين مصادر التمويل الواسعة والمتنوعة يمنح ميزة خفض تكلفة التمويل للدول المحتاجة.

5- نقل التكنولوجيا المتنوعة وبأساليب مختلفة، واكتساب الأيدي العاملة، والمهارات والخبرات وكذا الفنون الإدارية وخصوصا في مجال استحداث خدمات مالية ومصرفية حديثة.

6- خفض أسعار الفائدة محليا: فقد يسمح التحرر المالي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وهذا يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة محليا، مما يشجع المستثمرين على الاقتراض المحلي ورفع مستويات الاستثمار وفتح مشارع جديدة، وينعكس ذلك على زيادة معدل النمو الاقتصادي

7- زيادة حجم المعاملات يساعد في خفض المخاطر للسوق والقرض عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية و سرعة في عملية اتخاذ القرارات.

8- إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسييرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين، عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعملات.

9- رفع مستوى التعامل مع الزبائن واستخدام الأساليب التسويقية الحديثة وتطوير الخدمات المصرفية.

10- تفعيل قوى السوق والمنافسة وبالتالي خروج البنوك غير القادرة على المنافسة وإمكانية اندماجها مع بنوك أكثر قوة، وعليه فالتحرير المالي والمصرفي يدفع باتجاه تشجيع الاندماج المصرفي، وتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة.[1]

الفرع الثاني: سلبيات التحرير المالي

رغم المنافع التي يمكن أن يحققها التحرير المالي، إلا أن له مخاطر وسلبيات يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدول، والتي نذكر منها:

[1] صليحة بن طلحة و بوعلام معوش، مرجع سابق، ص 484.

1- الخطر النظامي: ويحدث عندما يتسبب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها للهيئات الأخرى، سواء من خلال أثر العدوى أو العجز الحقيقي ثم تحدث حالة انقطاع خطيرة في قلب النظام المصرفي والمالي.

2- سهولة انتقال الأزمة، وسرعة انتشارها بين المؤسسات المالية حين وقوعها.

3- مخاطر هروب الأموال الوطنية: ويعني استخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها، وبأشكال استثمارية مختلفة، وعلى الرغم من أن تلك الظاهرة ليست بالحديثة ولكنها تكاثرت في ظل التحرير المالي.

4- مخاطر غسيل الأموال، حيث أن عولمة الاتصالات والتحرير المالي وتنوع الأدوات المالية وشبكات الصراف الآلي، باعتبارها من تقنيات التعامل عن بعد وكذلك استخدام النقود الالكترونية والبنوك الإلكترونية والمحمولة وكل ذلك لا يسمح بتعقيب مصادر الأموال لأنها أصبحت تحمل أرقام سرية ومشفرة، وإمكانها المرور بعدد من الإجراءات قبل أن تدخل الدورة الاقتصادية لبلد ما، وكلها عوامل ساعدت على توسيع أنشطة اقتصادية غير مشروعة والتي تمارس تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي، ألا وهو غسيل الأموال والتي كانت ولا تزال ظاهرة عولمية تهدد النمو والاستقرار الاقتصادي.

5- عولمة المديونية: حيث عمدت البنوك الغربية وبالتعاون مع بيوت السمسرة المختصة إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق العالمية، شأنها في ذلك شأن أي أداة مالية أخرى، وهذا سيعرض تلك الدول إلى حالة عدم التأكد من ديونها، نتيجة التقلبات التي في الأسواق المالية وقد يعرضها ذلك إلى ارتفاع مديونيتها.[1]

6- ارتفاع معدلات التضخم نتيجة حجم الأصول المحلية وزيادة الطلب على السلع المحلية.[2]

7- ارتفاع معدل الصرف الحقيقي بسبب التدفقات الرأسمالية الكبيرة، وما يترتب عليه من فقدان القدرة على المنافسة الخارجية، وزيادة العجز في الحساب الجاري.

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص ص: 62-64.

[2] شذا الخطيب، مرجع سابق، ص 135.

8- زيادة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل مقارنة بالتدفقات طويلة الأجل، وهو ما أدى إلى مضاربات تسببت في تدفقات عكسية للخارج.

9- إضعاف السيادة الوطنية في مجال رسم السياسة النقدية و المالية.[1]

10- التحرير المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف، والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي ما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لا سيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف.[2]

11- يؤدي التحرير المالي إلى تدويل وانتقال أزمات البنوك والأزمات المالية، ولعل ذلك من أهم تحديات والآثار السلبية للتحرير المالي، وقد تصاعدت أزمات البنوك والأزمات المالية في جنوب شرق أسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية، كندا، وشمال أوربا وإفريقيا، فضلا عن الأزمات التي تواجهها بنوك روسيا ودول شرق ووسط أوروبا، وقد حدثت كل تلك الأزمات في ظل التحرير المالي والعولمة، حيث كانت لهذه الأزمات تأثير على مجمل الاقتصاديات الوطنية التي حدثت فيه، بل وامتد تأثيرها السلبي على النظام المالي في البلاد الأخرى.[3]

[1] مختار بوضياف، مرجع سابق، ص 19.

[2] عبد القادر بريش ومحمد طرشي، مرجع سابق، ص 11.

[3] عبد الغني حريري، مرجع سابق، ص 78.

المبحث الثاني: الإطار النظري للخدمات المالية والمصرفية

لقد أصبح قطاع الخدمات المصرفية يلعب دورا مهما في الاقتصاد، حيث يعتبر هذا القطاع من بين الاتجاهات المهمة والحديثة التي شهدت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة في مختلف الاقتصاديات والسبب يعود لتزايد الدور الكبير للخدمات المالية والمصرفية خاصة بعد تكاملها مع المنتجات المادية في تحقيق المنافع المطلوبة.حيث سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الخدمات المصرفية وتطورها، وكذا الخصائص المميزة لها.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية

مفهوم الخدمة المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة بصفة عامة، حيث يوجد العديد من التعاريف للخدمة سنحاول عرض بعضها مع محاولة إعطاء بعض التعاريف للخدمة المصرفية.

الفرع الأول: تعريف الخدمات

إن التباين في أنواع الخدمات أخضع مفهوم الخدمة بصفة عامة لتفسيرات عديدة ومن بين هذه التعريفات مايلي [1]:

حيث عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق الخدمة بأنها "النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة ".

أما GROUROO (2000) عرفها بقوله "هي أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة ولكن ليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك وموظفي الخدمة أو الموارد المادية أو السلع أو الأنظمة والتي يتم تقديمها كحلول لمشاكل العميل ".

[1] هاني حامد الضمور، تسويق الخدمات، ط4، (الأردن: دار وائل للنشر، 2008)، ص 20

أما koller فقد عرفها على أنها " أي نشاط أو انجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف آخر، وتكون أساسا غير ملموسة، ولا ينتج عنها أي ملكية، وإن إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطا بمنتج مادي ملموس أو لا يكون ".

أماZEITAML & BITNES فعرفا الخدمات " عبارة عن أفعال، عمليات وانجازات أو أعمال"، بينما التعريف الواسع الذي قدماه يتماشى مع تعريفهم البسيط هذا. وهو: "الخدمات تتضمن كل الأنشطة الاقتصادية التي مخرجاتها ليست منتجات مادية، وهي بشكل عام تستهلك عند وقت إنتاجها، وتقدم قيمة مضافة مثل الراحة، الصحة والتسلية، واختصار الوقت ".وهي بشكل أساسي غير ملموسة لمشتريها الأول.

الخدمات هي تلك الأنشطة والفعاليات غير الملموسة التي تهدف إلى إشباع حاجات المستهلك الأخير مقابل دفع مبلغ معين من المال، من دون أن تقترن هذه الخدمات مع بيع سلع.[1]

ولقد عرف "STATON " الخدمة بأنها النشاطات غير الملموسة التي تحقق إشباع الرغبات، والتي لا ترتبط أساسا ببيع سلعة ما أو خدمة أخرى.[2]

وأيضا تعرف الخدمة على أنها: أي نشاط أو منفعة التي يمكن يقدمها طرف إلى طرف آخر والتي تكون في الأساس غير ملموسة ولا تؤدي إلى ملكية أي شيء.[3]

فالعديد من النشاطات يمكن تسميتها خدمات، وبعض هذه الخدمات تمارسها مؤسسات هادفة للربح مثل المحلات التجارية، المستشفيات الخاصة والجامعات، بينما أنواع أخرى تمارسها مؤسسات غير هادفة للربح مثل الجامعات الحكومية، والجمعيات الخيرية،

[1] محمد صالح المؤذن، مبادئ التسويق، ط 1، (الأردن: دار الثقافة، 2002)، ص207

[2] محمود جاسم الصميدعي و بشير عباس العلاق، أساسيات التسويق الشامل و المتكامل، ط 1، (عمان: دار المناهج، 2002)، ص 397.

[3] J.BAKER Michael, the Marketing Book, fifth Edition, Butter Worth Heinemann publishing, Great Britain, 2003, P 588.

والبلديات، وفي كل الأنواع فإن تقديم خدمة ذات نوعية ممتازة وخلق قيمة للعميل هو الحجر الأساس للنجاح.[1]

الفرع الثاني: تعريف الخدمات المصرفية

يعتبر عنصر المنتجات أو الخدمات المصرفية أهم ما تقدمه البنوك، حيث تظهر أهمية هذا العنصر في أن الخدمات المصرفية تمثل الأداة التي يعتمد عليها البنك في إشباع رغبات عملائه وفي تحقيق أهدافه.

إن مفهوم الخدمة المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة بشكل عام، حيث أنها تمثل عمل أو نشاط يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد، المنظمات أو المكائن والتي تقدم ذلك لعدم ملموسية هذا النشاط أو العمل من خلالها، وأن مستوى الإشباع للمستفيد يرتبط بمستوى أداء الأفراد و إن هذه الخدمات قد يرتبط تقديمها بمنتج أو لا، ومن هذا كله نجد بأن الخدمة المصرفية تمثل:[2]

أ- نشاط أو عمل يقدم إلى المستفيد من قبل الأفراد مع استخدام الأجهزة المرافقة لتلك العملية.

ب-أن تقديمها قد يرتبط أو لا بسلعة، فعلى سبيل المثال، إن حصول المستفيد عن المعلومات التي يحتاجها من خلال الالتقاء بالعاملين في البنك يجعل هذا النوع من الخدمة مرتبط بالشخص الذي يقدمها.

ت-إن عملية استقبال المستفيد وأسلوب المعاملة مرتبط بالشخص الذي يقدمها.

ث-إن سحب المستفيد للنقود من الصراف الآلي يرتبط بالاستخدام الأمثل لهذا الصراف.

ج- أن مستوى إشباع المستفيد يرتبط بمدى كفاءة العاملين ومستوى تطور الآلات والأجهزة المستخدمة والتي تساعد على سرعة انجاز وتقديم الخدمة.

وبشكل عام فإن مفهوم الخدمة المصرفية يشمل على بعدين أساسين هما البعد المنفعي، والبعد السماتي، حيث أن البعد المنفعي للخدمة المصرفية يختلف من مستفيد لآخر وذلك

[1] هاني حامد الضمور، مرجع سابق، ص 21.

[2] محمود جاسم الصميدعي، مداخل التسويق المتقدم، ط 1،(عمان: دار زهران للنشر والطباعة، 2000)، ص 214.

لاختلاف الاحتياجات والرغبات ولعدم سهولة قياس وتقييم المنفعة بشكل دقيق، وإنما تعتمد عملية التقييم على المستفيد وعلى مستوى الإشباع الذي يحصل عليه، أما البعد السماتي فهو يتمثل في مجموعة خصائص التي يتصف بها المضمون المنفعي للخدمة وهو يرتبط بالخدمة المصرفية نفسها، عكس البعد الأول الذي يرتبط بالعميل نفسه.[1]

كما تتضمن الخدمات المصرفية كل الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك مثل قبول الودائع، الإقراض بكافة أشكاله، وخدمات الدفع وخدمات تحويل الأموال، ومن الخدمات المالية الأخرى، تجارة الصرف الأجنبي تجارة المشتقات وجميع أنواع الأوراق المالية، والاكتتاب في الأوراق المالية، وإدارة الأصول، وخدمات التسوية والمقاصة والخدمات الاستشارية وغيرها من الخدمات المالية المساعدة.[2]

من خلال ما سبق يمكن استنتاج بأن الخدمة المصرفية تمثل مجموعة من الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها غير خدمات الإيداع والائتمان وهي خدمات عديدة و متنوعة، وهي خدمات نادرا ما تحتوي على منتجات مادية، وهي تحتوي على خصائص أساسية مميزة للخدمة كأن تكون غير ملموسة وغير متجانسة، و تستهلك في نفس الوقت.

المطلب الثاني: نشأة وتطور الخدمة المصرفية

شهدت الخدمات المصرفية تطورا كبيرا وكان ذلك عبر مراحل وهي:

أولا: الخدمة المصرفية في مرحلة ما قبل التصنيع: لقد اعتمدت المجتمعات في هذه المرحلة على الزراعة والصيد في توفير احتياجاتها، ولقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

1- الاكتفاء الذاتي: حيث أن الأسرة تنتج ما تحتاجه من سلع وخدمات لذلك تتصف هذه المرحلة بعدم وجود نشاط مالي ومصرفي.

[1] محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، التسويق المصرفي، ط 1،(عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2005)، ص 60.

[2] محمد صفوت قابل، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008-2009)، ص 252.

2- تبادل الفائض من الإنتاج: بعد توجه الأسر إلى التخصص في الإنتاج، حدث ظهور فائض في الإنتاج، مما دفعهم إلى إجراء عملية المبادلة بالسلع وذلك من خلال مقايضة سلعة بسلعة، وإن الخدمات التي كانت تقدم في تلك الفترة بسيطة، شخصية، طوعية، أما بالنسبة إلى الخدمات المصرفية، فإن معالمها لم تظهر بعد ولكن أهم ما اتصفت به هذه المرحلة هو ظهور عملية التبادل.

3- ظهور النقود: نظرا لصعوبة إجراء عملية التبادل و المقايضة، وذلك لعدم تكافؤ السلع والخدمات من حيث الجودة والقيمة، فإن ذلك دفع إلى إيجاد سلعة وسيطة تمكن الأفراد من التوصل إلى عملية تبادل مرضية، مما أدى إلى ظهور النقود، والذي حقق تحول كبير في الأنشطة المالية.

4- الإيداع: بعد ظهور المسكوكات الذهبية و الفضية والنقود، و بعد أن أصبح هناك أفراد يمتلكون ثروات و أصبحوا يخشون عليها من السرقة و الضياع، قاموا بإيداعها في المعابد، وبذلك تعتبر هذه المرحلة البداية لفكرة المصارف والخدمات المصرفية، بشكل بسيط ألا وهو الإيداع.

5- الإيداع والقروض: لقد لجأ أصحاب الثروات إلى إيداع ثرواتهم لدى الصياغ وهؤلاء أخذوا يقومون بإعطاء القروض لقاء فائدة معينة، ويكون القرض لفترة قصيرة.

6- بداية المصارف: تطور عمل الصياغ من الإيداع والقروض والتحصل على الفائدة إلى التنسيق والتعاون فيما بينهم وقاموا بإنشاء المصارف وإصدار أوراق البنكنوت لإجراء عملية المقايضة.

ثانيا: الخدمات المصرفية في مرحلة التصنيع: تميزت هذه المرحلة،[1] بتراكم رأس المال، مما دفع أصحابه إلى استثماره في المشاريع الصناعية وان هذا الاستثمار أدى إلى زيادة الثروات، وهنا ظهرت الحاجة بشكل أكبر إلى مصارف أكثر تخصصا من الفترات السابقة

[1] محمود جاسم الصميدعي و ردينة يوسف عثمان، مرجع سابق، ص 45.

بالشكل الذي جعلها تمثل مؤسسات ذات كيان، لها تنظيم إداري، ولديه خبرة بالعمل، وذلك نتيجة لزيادة مبالغ الإيداع، وزيادة رأس مال المصارف وزيادة إمكانياتها في منح القروض وإعطاء الاستثمارات.

ثالثا: الخدمة المصرفية في مرحلة التقدم الصناعي: تتميز هذه المرحلة باستخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم الخدمات المصرفية، ولقد أصبحت المؤسسات تتسابق فيما بينها في استخدام الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة، لكي تتمكن من تلبية حاجات ورغبات الزبائن وجلب أكبر قدر ممكن من الأفراد،لأن عملية الإيداع والاقتراض والاستثمار، أصبحت غير مقتصرة على أصحاب الثروات الطائلة، وإنما أصبح أغلب الأفراد يطلبون الخدمات المصرفية، وذلك من خلال الإيداع، طلب القروض، تحويل الأجور إلى المصارف، طلب بطاقة الائتمان وغيرها من الخدمات المصرفية.

رابعا: الخدمات المصرفية في مرحلة ما بعد التقدم الصناعي و الظروف الحالية: إن أهم ما يميز القطاع المصرفي في هذه المرحلة، هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية، والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تطوير نظم وسائل تقديم الخدمات المصرفية، وابتكار تطبيقات جديدة لخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء.[1]

وتتميز هذه المرحلة بالخصائص التالية:[2]

-تزايد الطلب على الخدمات المصرفية.

- زيادة عدد المصارف وتنوع الخدمات المتنوعة.

- زيادة عدد الفروع التابعة للمصرف.

[1] نادية عبد الرحيم، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2010-2011، ص 8.

[2] محمود جاسم الصميدعى و ردينة يوسف عثمان، مرجع سابق،ص 47.

- اتساع الرقعة الجغرافية التي تنتشر عليها هذه المصارف وفروعها.

- استخدام الحاسب الآلي في تنفيذ العمليات المصرفية.

- الاشتراك في شبكة الانترنت لتسهيل عملية الترويج والاتصال بالزبائن.

المطلب الثالث: خصائص الخدمات المصرفية

الخدمة المصرفية هي عبارة عن مجموعة الأنشطة تتعلق بتحقيق منافع معينة للعميل سواء بمقابل مادي أو بدونه، وضمن هذا السياق برزت للخدمة المصرفية مجموعة من السمات نوجزها فيما يلي:[1]

1- الاعتماد على الودائع: تعتمد المصارف على الودائع في تأدية جميع خدماتها المصرفية، والتي تمثل المصدر الأساسي لتمويل المصارف وتحقيق الأرباح.

2- تعدد وتنوع الخدمات المصرفية: إن الخدمات التي تقدم من قبل المصارف كثيرة ومتنوعة.

3- أهمية انتشار الجغرافي، وذلك من خلال انتشار الفروع المصرفية بشكل متناسب لتقديم لخدمات إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن في مناطقهم.

4- احتياج الخدمات المصرفية إلى نوعية خاصة من العاملين المهرة والذين يتميزون بسرعة الأداء والدقة في العمل وأن يكونوا ذو كفاءات عالية.

5- تتطلب الأنشطة المصرفية استخدام أحدث التقنيات لتنفيذها.

6- صعوبة تحديد السوق المصرفية بدقة، وخاصة في الدول النامية، وذلك لعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية من جهة والقصور الواضح في الجهود والأنشطة التسويقية للمصرف، من جهة أخرى.

[1] محمود جاسم الصميدعي و ردينة عثمان يوسف، مرجع سابق، ص ص: 60-61.

7-صعوبة تقييم الخدمات المصرفية، لأنها غير ملموسة، يصعب لمس الخصائص المادية والمنفعية لها، ولعدم قدرة المصرف على تقديم عرض ملموس للخدمة المصرفية فإن الزبون لا يستطيع تقييم شرائه للخدمة المصرفية قبل الحصول عليها

8- تكاملية الإنتاج والتوزيع: إن الخدمات المصرفية تنتج وتوزع في آن واحد وهي غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى لأجل تحسينها أو بسبب خطأ فيها، ولهذا فإن اهتمام المصارف ينصب في توفير الخدمات المصرفية في المكان والزمان المناسب، هذه الحالة تفرض على المصرف انتهاج سياسة البيع المباشر، باعتبارها الأكثر ملائمة لتسويق الخدمات المصرفية.[1]

9- اللاملموسيـة:

معنى ذلك بأن الخدمة غير ملموسة، أي من الصعب الإحساس بها ورؤيتها أو سماعها، قبل شراءها و هذا أهم ما يميزها عن السلعة، وكلما زادت درجة اللاملموسية للخدمة، انخفضت فرصـة تخزينـها.[2]

10- التـلازم:

ترتبط الخدمة عموما بمؤشر الاستهلاك والانتفاع المباشر بوقت إنتاجها، أي أنها تنتج وتستهلك، أو ينتفع منها بذات الوقت، وعليه فالخدمة المالية مرتبطة أو متلازمة بمنتجها أو مقدمها وهي نتيجة منطقية لتشارك الخبرة والأدوات، والعمليات المنجزة التي ينتج عنها الخدمة.

11 - التبايـــن:

تمثل حالة التباين مشكلة كبيرة عند تقديم الخدمات المالية لأنها تعبر عن كيفية قبول المشتري لشيء لا يخضع إلى المقاييس المعيارية المماثلة في عمليات الإنتاج المادي وبالتالي ستزداد حالة اللاتأكد فيما سيحصل عليها بعد الشراء، ومن هنا فإن القائمين على

[1] ناجي معلا، أصول التسويق المصرفي، (عمان: دار الصفاء، 1994)، ص ص: 53-56.

[2] هاني حامد ضمور، مرجع سابق، ص 22.

تقديم الخدمات المالية يحرصون على جعل مخرجاتهم متماثلة أو متشابهة عند حصول المستهلك عليها، وكما هو مثلا في خدمات الصراف الآلي، خدمات التلفون أو الهاتف البنكي الناطق، الخط المفتوح مع البنك.[1]

12- اتساع نطاق الخدمات المصرفية:

يتعين على المصرف تقديم مجموعة واسعة، أو نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تلبي الاحتياجات التمويلية والائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى المطلوبة من قبل العملاء، فالمصرف يواجه احتياجات المؤسسات المختلفة، سواء كانت صناعية أم خدمية، ويواجه احتياجات العميل الفرد والعائلة.

13- الافتقار إلى هوية خاصة:

تكاد الخدمات التي تقدمها المصارف أن تكون متشابهة أو متطابقة، فالعميل غالبا ما يتعامل مع مصرف معين، أو فرع لمصرف على أساس القرب الجغرافي، وعليه فإن المصرف يسعى لبناء وترسيخ هذه الهوية في ذهن العميل، فالحاجة إلى تمييز الخدمات المصرفية هي إحدى أبرز التحديات التي تواجه المصارف اليوم.[2]

[1] ثامر البكري و أحمد الرحومي، تسويق الخدمات المصرفية، ط 1، (الأردن: دار إثراء للنشر و التوزيع، 2008)، ص ص: 93-94.

[2] أحمد محمود الزامل، تسويق الخدمات المصرفية، ط 1،(الأردن: دار إثراء للنشر و التوزيع، 2012)، ص 60.

المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

تعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي بصفة أساسية على الخدمات المالية والمصرفية، والواقع أن الخدمات المتنوعة الخاصة بالوساطة وإدارة المخاطر، والتي يتبعها النظام المالي، هي التي جعلت من الممكن تطوير الاقتصاديات الحديثة، وتلعب التجارة دورا متزايدا في قطاع الخدمات المالية في العديد من البلدان، من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود، ومع تزايد عولمة النشاط الاقتصادي من خلال التجارة والتدفقات الاستثمارية، تزايدت أيضا الحاجة كذلك للخدمات المالية ذات الطابع الدولي،ومنه سنتناول في هذا المبحث ماهية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وأهميتها، واتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، وأيضا بعض المخاطر والمنافع الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات المالية.

المطلب الأول: الأهمية المتزايدة لتجارة الخدمات المالية والمصرفية في الاقتصاد.

ازدادت مكانة قطاع الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية، وذلك لأهميته المتزايدة في اقتصاديات الدول.

يسهم قطاع الخدمات في استيعاب اليد العاملة بحيث يستوعب قطاع الخدمات المالية والمصرفية أكثر من 5% من اليد العاملة في الدول المتقدمة، كما شهد قطاع الخدمات والمصرفية نموا في القيمة المضافة كنسبة من الناتج الإجمالي في حدود 5% خلال الفترة 1990-1995، أما بالنسبة لحجم القطاع المالي والمصرفي على المستوى العالمي فقد بلغ إجمالي موجودات المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوربي، أكثر من تريليون دولار أمريكي، وتمثل ثلاث أرباع الموجودات في المصارف في العالم.[1]

ينعكس الدور الهام لقطاع الخدمات المالية، في حصته من إجمالي التوظيف، وإجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول، كما أن جميع فروع النشاط الاقتصادي، تعتمد في تأدية وظائفها على تدخل الخدمات المالية، لأن وجود نظام مالي مستقر، يعد أمرا أساسيا لنجاح تجربة النمو والتنمية.

[1] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 105.

ويرجع نمو تجارة الخدمات المالية بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل نذكر منها:

– التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، مثل ظهور نظم المعالجة الالكترونية للبيانات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الحديثة والتي تعتمد على الانترنت، فكلها تقنيات حديثة من شأنها إضافة فرص جديدة للمزيد من الكفاءة والقدرة على المنافسة، واستخدام البنوك العالمية لهذه التكنولوجيا في هذا المجال أدى إلى تطوير وتحسين مستوى الخدمات المصرفية، واستخدام أنواع جديدة من الخدمات.

– تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

– انتشار ظاهرة البنوك الشاملة وانخراط كثير من البنوك العالمية في أعمال مؤسسات الوساطة المالية التي لا تقبل ودائع، مثل القيام بدور الوساطة في الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين، فهناك عمليات دمج بين بعض البنوك وشركات التأمين، وخصوصا في أوروبا، حيث تقدم المؤسسة المندمجة الخدمات المصرفية وخدمات التأمين في نفس الوقت، ومما لا شك فيه أن تقديم مؤسسة واحدة لخدمات عدة (مصرفية، تأمين...) سيجلب كثير من العملاء، وتبقى المؤسسات في وضع تنافسي أفضل.

– الزيادة في التجارة الدولية والتي أدت إلى اتساع الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على التمويل الدولي لهذه الأنشطة. وقد أدى هذا النمو المتزايد لقطاع الخدمات المالية، إلى زيادة نشاط أسواق المال العالمية بشكل كبير، حيث سجل النشاط الافتراضي والتعامل في الأوراق المالية والمشتقات نموا كبيرا خلال السنوات الماضية.[1]

[1] بلقاسم زايري و هواري بلحسن، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية و الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بشار، 24-25 أفريل 2006، ص 2.

المطلب الثانـي: تعريف تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، وهذا ما يفسر الزيادة في تجارة الخدمات المالية والمصرفية بخطوات سريعة، خاصة مع استخدام الأدوات المالية الجديدة والتغيير التقني والتكنولوجي الجديد.

يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات منه في حالة السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبر الحدود" وتعريفات جمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، وهو ما تسعى اتفاقية الجات إلى إزالته وتخفيضه، بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات، يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدولة، والتي تصبح محل التعارض لتحقيق تحرير تدريجي وصولا إلى التحرير الكامل في تجارة الخدمات. [1]

كما يقصد بتحرير تجارة الخدمات المالية إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحكم القطاع المالي في أي دولة، ويقصد بعولمة التجارة في الخدمات المالية إزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين، إلى جانب تنظيم الخدمات المالية والمحلية بالدرجة التي يؤثر فيها هذا التنظيم على عولمة جودة هذه الخدمات وتعزيز المنافسة للمصارف المحلية، وهذا ما يبرر لنا العلاقة القوية بين تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية وعولمة جودة الخدمات، ويتطلب تحرير التجارة في الخدمات المالية توافر عدد من الشروط أهمها: إزالة التحكم في سعر الفائدة، الاتجاه نحو المصارف الخاصة، تخفيض الاتجاه للإقراض بواسطة الحكومة، إعطاء حق الدخول لمصارف أجنبية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية والسياسات النقدية المعمول بها.[2]

---

[1] عبد الرزاق حبار، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2005، ص 14.

[2] رعد حسن الصرن، عولمة جودة الخدمة المصرفية، (عمان: دار التواصل العربي للطباعة والنشر و التوزيع، 2007)، ص 127.

ويقصد كذلك بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات، بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط، و يتم التحرير من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية، وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين.[1]

المطلب الثالث: اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

لقد تم التوقيع على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية "GATS"في سنة 1997 بموافقة 70 دولة انطلاقا من الاتفاقية العامة للتعريفة و التجارة "GATS"، وذلك بعد عدة مفاوضات، أولها كانت خلال جولة الأوروجواي عام 1993، حيث لم تستطع حكومات الدول التوصل إلى اتفاق عام حينها إلى أن تم الاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية (OMC) في 1جانفي 1995.

الفرع الأول: تعريف اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

لقد تحدد مفهوم اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية في إزالة و تخفيض القيود التي تأتي من خلال القوانين و الإجراءات التي تضعها كل دولة على التجارة في الخدمات، كما يحدد الجزء الأول من الاتفاقية، المقصود بالتجارة في الخدمات بالاستناد إلى نمط تأدية الخدمة.

فالتجارة في الخدمات قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها من دولة الموارد إلى دولة المستفيد، كما يحدث في الخدمات المصرفية وشركات التأمين والمكاتب الهندسية، أو انتقال مستهلك الخدمة من دولة إلى دولة تقديم الخدمة كما يحدث في حالة السياحة، أو انتقال المشروع الاقتصادي المؤدي إلى الخدمة للدولة المستفيدة، كما يحدث في حالة إنشاء

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 255.

شركات أجنبية أو فروع لهذه الشركات، أو انتقال مواطني دولة بأداء الخدمة في دولة أخرى، كما يحدث في حالة الخبراء والمستشارين الأجانب.[1]

حيث تهدف الاتفاقية إلى رفع مستويات تحرير التجارة في الخدمات تدريجيا من خلال جولات متتابعة من المفاوضات متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز مصالح المشاركين جميعا على أساس من الفائدة المتبادلة وضمان التوازن بين الحقوق والالتزامات مع مراعاة أهداف السياسات الوطنية، إلى تسهيل زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات، وتوسيع صادراتها منها عن طريق قدراتها في مجال الخدمات المحلية.[2]

كانت انطلاقة اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، ومن بينها الخدمات المالية، اذ تقدم هذه الاتفاقية هيكلا جديدا للتحرير وصياغة جديدة للوضع المالي، لذا يجب على الحكومات أن تؤكد بقوة على التزامها بتطبيق بنود هذه الاتفاقية، لأن تحرير الأسواق المالية يزيد من درجة استقرارها، حيث عقدت عدة مفاوضات في قطاع الخدمات المالية لتحسين التعهدات التي صدرت في جولة اوروجواي، حيث ضمت التعهدات الجديدة مايلي:

– تحسين عدد التراخيص المتوفرة لتأسيس مؤسسات مالية أجنبية.

– مستويات مضمونة من المشاركة الأجنبية في أسهم الفروع والشركات الفرعية أو الشركات المرتبطة بالمصارف وشركات التأمين.

– إزالة أو تحرير شرط الجنسية أو الإقامة لأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية.

– مشاركة مصارف مملوكة لأجانب في أنظمة مقاصة الشركات التسويات، حيث أن نطاق الخدمات المالية يتعلق بالإجراءات المتعلقة بتوريد هذه الخدمات أي عملية إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها.

ويتعلق الإجراء بالتالي:

[1] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية،2005)، ص ص: 109–110.

[2] عبد القادر قادة، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الشلف، 2008–2009، ص 35.

أ- شراء الخدمة أو التسديد مقابلها أو استخدامها.

ب- وسيلة الوصول إلى الخدمات التي يشترط للأعضاء تقديمها للجمهور عامة والاستفادة منها في توريد الخدمة.

جـ_ تواجد عضو ما في أراضي عضو أخر، أي التواجد التجاري لتوريد خدمة مالية ما.[1]

الفرع الثاني: مكونات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

لقد تجسدت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية من خلال وثيقة ختامية في 15 ديسمبر 1193، والتي احتوت مقدمة وستة أجزاء (الجزء الأول يتضمن نطاق الاتفاقية وتعريفها، الجزء الثاني يتضمن الإطار العام والمبادئ العامة، الجزء الثالث يتضمن الالتزام والارتباطات المحددة للدول، الجزء الرابع يتناول موضوع التحرير التدريجي للخدمات، الجزئين الخامس والسادس يتم فيهما تناول الأمور التنظيمية التعريفية، وكذلك الملاحق والمرفقات الخاصة بالاتفاقية فيما يمكن تسميته بالإطار المؤسس للاتفاقية، ومن أهم الخدمات المصرفية التي تشملها الاتفاقية مايلي:[2]

- قبول الودائع والأصول بين الأفراد والجهات.

- الإقراض بكافة أشكاله، بما فيها القروض الاستهلاكية، والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.

- التأجير التمويلي.

- خدمات المدفوعات والتحويلات بما فيها بطاقات الائتمان والخصم على الحسابات والشيكات المصرفية.

- خطابات الضمان والاعتمادات المستندي.

[1] رعد حسن الصرن، مرجع سابق، ص ص: 128-129.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ص: 120-121.

-التجارة لحساب المؤسسة المالية أو للغير في السوق الأولية أو غيرها، وذلك في الأدوات المالية (النقد الأجنبي، المشتقات المصرفية والمالية بأنواعها، أدوات سعر الفائدة، وسعر الصرف مثل المبادلة والاتفاقيات الآجلة، الأوراق المالية القابلة للتحويل، الأدوات الأخرى القابلة للتفاوض والأصول المالية الأخرى).

- الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية.

- أعمال السمسرة والنقد.

- إدارة الأصول مثل الإدارة النقدية ومحافظ الأوراق المالية، وخدمات الإيداع وحفظ الأمانات.

- خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية.

- تقديم وإرسال المعلومات المالية وخدمات البرامج الجاهزة المرتبطة بها، بواسطة مقدمي الخدمات المالية الأخرى.

- تقديم الاستشارات والوساطة المالية والخدمات المالية والمصرفية المساعدة الأخرى، وذلك لكافة الأنشطة.

وتعد اتفاقية تحرير الخدمات المالية من ضمن محتويات الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، حيث ألحق بالاتفاقية ملحقان يتناولان قطاع الخدمات المالية وكيفية إلغاء القوانين التي تحول دون دخول الأجانب كمقدمي للخدمات في هذا القطاع. [1]

[1] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 250.

المطلب الرابع: مزايا ومخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

إن لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية أثار عديدة منها ايجابية، تضيف أشياء جديدة للنشاط المصرفي مما يساعده على تطور الجهاز المصرفي، وتحسين أداءه، وأخرى سلبية قد تكون سببا في أزمات حادة تعرقل مسيرته.

الفرع الأول: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

لقد جاءت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية بعدة فوائد ومزايا لاقتصاديات الدول، خاصة فيما يتعلق بانفتاح هذه الاقتصاديات، ومن أهم المزايا والمنافع المتوقعة من خلال تحرير تجارة الخدمات المالية مايلي:[1]

أولا: يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقرارا.

ثانيا: إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال زيادة عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة، حسب الميزات التي يمكن أن تنتج منها.

ثالثا: يؤدي تحرير التجارة في الخدمات كذلك إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفي.

رابعا: توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية.

خامسا: يمكن لتحرير تجارة الخدمات المالية أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة و التمويلية، كأن يستفيد المودعون مثلا من النصائح الخاصة باستراتيجيات الاستثمار.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 128-129.

سادسا: يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفة أفضل الممارسات الإدارية والمحاسبية، ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.

سابعا: تمكن عمليات التحرير في تجارة الخدمات المصرفية من تخفيض مخاطر السوق، وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.

ثامنا: كما يحتمل أن تتحسن السياسة النقدية، حيث أن التحرير المصرفي وضع ضغطا على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة ومناسبة.

ومن **المنافع الأخرى** للتجارة الدولية في الخدمات المالية:[1]

1- أنها تسهل من تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها نقص في رأس المال، إن ذلك يخفض تكلفة فوائد الاستثمارات للدول التي تعاني من النقص، وبالنسبة للدول التي يتوافر لديها مدخرات مرتفعة وعوائد منخفضة نسبيا للاستثمار، يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال، وبذلك ترفع من عوائدها، وهكذا فإن تجارة الخدمات المالية وتدفقات رأس المال الخاصة بها، يمكن أن تساهم في تساوي معدلات الفائدة بين الدول.

2- كما يمكن لتحرير التجارة الدولية أن يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد المؤقتة المتبادلة والدولية، حيث أن الأسواق المالية المفتوحة والأكثر كفاءة تؤثر على المدخرات والاستثمارات، وتؤدي إلى تحسين التخصيص المؤقت المتبادل للموارد، ويؤدي التنافس بين المؤسسات المالية وتحرير معدلات الفائدة وظهور أدوات الادخار الجديدة إلى زيادة العائد على الاستثمار، ونلك يحفز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات مم يؤدي بدوره إلى دعم النمو.

[1] طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011)، ص ص:32-33.

الفرع الثانـي: التحديات و المخاطر المحتملة لتحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية

يمكن لعمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية أن تخلق العديد من التحديات والمخاطر أمام حكومات الدول، وكذلك العاملين في المجال المصرفي، وصانعي السياسة النقدية والمصرفية، ومن أهم هذه المخاطر مايلي:[1]

1- تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وأنها سوف تسيء استخدام مواقعها في السوق المحلية، وسيكون الموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من المحليين وبالتالي سيكون الموردون أكثر تأثيرا على نفاذ الأسواق.

لكن ليس من الضروري تكون البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية والموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من الموردين المحليين، بل من الضروري أن يكون ذلك حافزا على المنافسة، وتزايد القدرة التنافسية لدى البنوك المحلية، وأن يسعى الجميع إلى زيادة القدرة التنافسية، وفي الحالات التي تحتاج فيها البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية إلى فترة زمنية لتوفيق أوضاعها، وإكمال استعدادها للوضع التنافسي الجديد، فإن تحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية يمكن أن يتم على مراحل بمرور الزمن، ويمكن أن تلعب الحكومة دورا فعالا في هذا المجال.

ومحاولة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية إساءة استخدام السيطرة على السوق، فإن ذلك لن يحدث، لأن انفتاح السوق لمنافسين جدد سوف يقلل من درجة الاحتكارية للسوق، وبالتالي سيقلل من خطر الاستخدام السيئ، وهنا يبرز دور الحكومة و البنك المركزي بوضع السياسات وشروط المنافسة التي تعمل على تأمين المنافسة، وفي نفس الوقت لا تسيء البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية إلى موقعها.

2- إن تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي، وإتاحة الفرص للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ نتيجة تأثير سياسات البنوك

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 131.

الأجنبية على السياسات الداخلية بالدولة، بل يؤثر على سياسات التنمية في ظل المنافسة الضارة، مما يؤثر على بعض السياسات الاقتصادية بالدولة، نتيجة لهذا التحرير ومن أمثلة هذه السياسات، السياسات النقدية وتخفيض الائتمان وسياسة الرقابة على النقد الأجنبي، ويصل في نهاية المطاف إلى عرقلة نمو الصناعات المحلية الوليدة والتي تقوم بدعمها البنوك المحلية.

3- كما يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية والمصرفية إلى عجز ميزان المدفوعات، نظرا لأن الدول التي تتمتع بميزة نسبية كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ إلى استيراد هذه الخدمات، ويساعدها في ذلك التحرير المالي، وفتح أسواق الخدمات المحلية لاستيرادها، مما يؤدي إلى زيادة أعباء إضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة (استيراد الخدمات)، دون أن يؤدي إلى زيادة بالمقابل في الجانب الدائن (تصدير الخدمات)، وينتج عنه ازدياد المشاكل التي يمكن أن يواجهها ميزان المدفوعات التي من أهمها العجز الدائم في إجمالي بنوده.[1]

3- قد يؤدي تحرير قطاع الخدمات إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات بنكية ويعتبر هذا الأثر من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية، ففي السنوات الأخيرة عرف القطاع البنكي في عدد كبير من الدول النامية و الدول المتقدمة، العديد من المشاكل المتتالية ولقد تم مباشرة القول بأن تحرير القطاع المصرفي والمالي هو السبب أدى إلى خلق هذه الصعوبات والمشاكل، هذا التخوف يبرر على أساس أن تكلفة الأزمات البنكية أثقلت كاهل المالية العامة واقتصاديات بعض الدول.

4- كما أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ينقص من قدرة البنوك المحلية على الاستمرار، حيث أن حدة المنافسة، خاصة في مجال الخدمات المصرفية الحديثة، يؤدي إلى خروج بعض البنوك من السوق المصرفي.

5- ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات البنكية الوليدة في ضوء المنافسة الشديدة.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية، ط1، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 282.

6- تأثير السياسة النقدية للدولة، خاصة إذا قامت البنوك الأجنبية بحجب بعض من العمليات المصرفية عن السلطات الإشرافية والرقابية للدولة.[1]

7- يمكن لتحرير تجارة الخدمات المالية أن تؤثر كذلك على الاستقرار المالي بصورة غير مباشرة، عن طريق تأثيره على تدفقات رأس المال، حيث إن تحرير التجارة يحفز تدفقات رأس المال، ولكن على العكس من ذلك فإن التدفقات في فترات فقدان الثقة يمكن أن تجعل موقف المؤسسات المالية أسوأ، وبذلك تزيد درجة التأثير على الاقتصاديات الكلية الضعيفة والسياسات التنظيمية على الاستقرار المالي.[2]

[1] بلقاسم زايري وهواري بلحسن، مرجع سابق، ص 10.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 39.

خلاصة الفصل الثاني

دفعت الآثار السلبية لسياسات الكبح المالي بالدول إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي والتحرير المالي، حيث يندرج التحرير المالي ضمن سياق الإصلاحات المالية والمصرفية. ولتحرير المالي مستويين، على المستوى المحلي ويتمثل في تحرير أسعار الفائدة، وإلغاء الاعتمادات والاحتياطات الإلزامية، وتشجيع المنافسة البنكية، أما على المستوى الخارجي، فيتمثل في إلغاء ضوابط الصرف، وتحرير حساب رأس المال والأسواق المالية.

كما أن الخدمات العامة والخدمات المصرفية تلعب دورا مهما في المؤسسات المالية والمصرفية، إذ تعتبر الركيزة الأساسية للمصارف، حيث من خلالها يتم تحقيق الأهداف المسطرة للمؤسسات المصرفية، كما تتسم الخدمات المالية والمصرفية بالعديد من الخصائص، من أهمها عدم تجانس في الخدمة المصرفية ذاتها، ارتباط الخدمة المصرفية باسم البنك مقدم الخدمة، تنوع وتعدد الخدمات المصرفية والحاجة إلى تنوع وتعدد الخدمات المصرفية والحاجة إلى نوعية خاصة من المهارات البشرية.

ونظرا لأهمية التجارة الدولية في الخدمات المالية والمصرفية، سعت الكثير من الدول جاهدة نحو تحريرها، من مختلف القيود التي من الممكن أن تعوقها، سواء كانت قيود تعوق انتقال الخدمة المالية عبر الحدود، أو القيود التي تؤثر على النفاذ للأسواق.

ومن بين المحاولات الكثيرة لتحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية من القيود نجد اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المالية التي جعلت المفاوضات في مجال التحرير يأخذ شكلا متعددة الأطراف، حيث تحمل هذه الاتفاقية العديد من المزايا والمنافع التي ممكن أن تستفيد منها الدول النامية عند تنفيذها، وبالمقابل هناك تحديات كبيرة يستوجب الحذر والتخطيط المسبق لها.

ومما لا شك أن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالم، أمر من شأنه إتاحة آفاق واسعة أمام تحفيز النمو في هذا القطاع الحيوي وتحقيق العديد من المكاسب لعدد كبير من دول العالم، فما هي أهم الانعكاسات لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على كل من الجزائر ومصر؟

الفصل الثالث

انعكاسات تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الجهاز المصرفي

الجزائر - مصر

مدخل الفصل الثالث

نظرا للتحديات التي أصبحت تواجه العمل المصرفي في ظل التطورات الاقتصادية العالمية يتوجب من المشرفين على البنوك في الدول النامية ومن بينها الجزائر ومصر الدراية الكاملة بهذه التحديات والرهانات، ومن ثم إتباع استراتيجيات ملائمة للتكيف مع هذه التحديات والمستجدات التي حدثت في الساحة المصرفية العالمية، حيث نجد أن البنوك في الكثير من الدول أعدت العدة لمواجهة هذه التحديات، وذلك من خلال الانتقال من الأشكال التقليدية للعمل المصرفي إلى تبني أسلوب وفلسفة البنوك الشاملة، كما شهدت الساحة العالمية تنامي عمليات الاندماج بين البنوك سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بالإضافة إلى التوجه نحو خوصصة البنوك في مواجهة التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل التغيرات المصرفية العالمية والتكييف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

وعليه سنتناول في هذا الفصل، النظام المصرفي الجزائري المبحث الأول وفي المبحث الثاني نتناول القطاع المصرفي في مصر، أما في المبحث الثالث فيكون

تحليلا مقارنا لتحرير القطاع المصرفي في كل من الجزائر ومصر.

المبحث الأول: واقع المنظومة المصرفية الجزائرية

تميز الجهاز المصرفي قبل الاستقلال بوجود عدد من البنوك، موزعة عبر كافة التراب الوطني، تخدم مصالح الاحتلال الفرنسي، أما بعد الاستقلال عملت السلطات الجزائرية على بناء جهاز مصرفي جديد برأس مال عمومي، وذلك من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة في إطار التخطيط المركزي، ومع بروز شعارات مختلفة كالعولمة، التحرير المالي واقتصاد السوق، والاستثمار الأجنبي، وجدت المصارف الجزائرية نفسها مجبرة على مسايرة التطورات الدولية، وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية تتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الإصلاحات التي حدثت على مستوى القطاع المصرفي الجزائري قبل وبعد قانون النقد والقرض (90-10)، وأيضا هيكل النظام المصرفي الحالي وأهم العراقيل التي تواجهه.

المطلب الأول: تطور النظام المصرفي الجزائري

إن التطرق للنظام المصرفي الجزائري، يقودنا للمراحل المختلفة التي مر بها، قبل أن يصبح على ماهو عليه في يومنا هذا، وفيما يلي عرض وجيز لأهم المراحل التي مر بها قبل قانون النقد والقرض (90-10).

الفرع الأول: النظام المصرفي الجزائري غداة الاستقلال

بعد حصول الجزائر على الاستقلال، كان لابد أن تتخذ عدة إجراءات، لاسترجاع كامل حقوقها وسيادتها، لأن النظام البنكي الموروث كان مكونا في الأغلبية من بنوك أجنبية والتي رفضت تمويل الاقتصاد الجزائري، ومن بين هذه الإجراءات إنشاء الهياكل الضرورية لذلك.

تم اتخاذ قرار تأميم البنوك الأجنبية عام 1966، أسست على إثره بنوك وطنية تملكها الدولة، حيث يقوم كل بنك منها بتمويل مجموعة من قطاعات الاقتصاد الوطني، ومن

الملاحظ أن هدف السلطات من وراء كل ذلك كان واضحا، حيث أنه بالنسبة لدولة فتية كان من اللازم التحكم في الموارد المالية الوطنية وتوظيفها من أجل إقامة تنمية وطنية سريعة ومستقلة.[1]

الفرع الثاني: الإصلاح المالي والمصرفي لعام 1971

شهدت بداية السبعينات بعض الإصلاحات والتعديلات على السياسة المالية والنقدية، تماشيا مع السياسة العامة للدولة في إطار الاقتصاد المخطط.

وقد أنشئ مجلس القرض والهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية بموجب الأمر 71-47 الصادر في 1971/06/30، والمتضمن تنظيم البنوك، حيث أعطى هذا الأمر صلاحيات إضافية للبنك المركزي، بعدما كانت تنحصر مهامه في خدمة الخزينة العامة، وذلك بمنحها قروض وتسبيقات بدون قيد أو شرط.

وفي إطار هذه الإصلاحات تم إنشاء البنك الجزائري للتنمية في1971، كامتداد للصندوق الجزائري للتنمية، وهو بنك استثماري حل محل الخزينة العامة في منح القروض طويلة الأجل في إطار تمويل المخططات التنموية.

لقد حمل الإصلاح المالي لسنة 1971، رؤية جديدة من خلالها تم استناد مهمة تسيير ومراقبة العمليات المالية للمؤسسات العمومية للبنوك، وفرض مراقبة صارمة على التدفقات النقدية، وتماشيا مع سياسة إعادة الهيكلة، أي إعادة هيكلة البنوك وإضافة المزيد من التخصص في مجال نشاطها، حيث تم إعادة كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، مما انبثق عنهما بنكان هما:

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 181.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR": وقد جاء لإعادة تعزيز نموذج النمو المتوازن للاقتصاد الجزائري، وتتمثل وظائفه الأساسية في تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، والصناعات الزراعية، بالإضافة للحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة.

بنك التنمية المحلية: وهو بنك إيداع واستثمار، أوكلت له مهمة القيام بتمويل الاستثمارات المخططة من قبل الجماعات المحلية، وقد بلغت فروعه 160 وكالة في بداية 2000، ومنه تولى هذا البنك جزء من نشاطات القرض الجزائري، وكان الغرض من إنشاءه خلق تنمية جهوية متوازنة.[1]

وقد أبرز الإصلاح المالي لسنة 1971 ثلاث ميزات:[2]

- نزع التخصص للبنوك .

- مركزيتها.

- هيمنة الخزينة العمومية.

و بالفعل فإن ذلك الإصلاح قد أتى بقواعد جديدة للتمويل، ليأخذ بالقبضة القطاع الإنتاجي، ومركزية نظام التمويل الذي أصبح بمقتضى تلك الأحكام يعتمد على وساطة الخزينة العمومية، فالخزينة العمومية أصبحت تلعب دور الوسيط المالي، وطبقا لأحكام المادة السابعة من قانون المالية لعام 1971 فإن مصادر تمويل الاستثمارات المخططة، تمولها الخزينة ويتعلق الأمر ب:

[1] شافية بن عيسى، آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3-، 2011/2010، ص ص: 109-110.

[2] محفوظ لعشب، الوجيز في القانون المصرفي الجزائري، ط 2، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص ص: 35-36.

– المساعدات الخارجية الناجمة عن عقود مع الخزينة أو المؤسسات.

– القروض طويلة المدى الممنوحة على مصادر الادخار، التي جمعتها الخزينة والتي وافقت عليها المؤسسات المالية المتخصصة.

– القروض المصرفية متوسطة المدى، المعاد خصمها من قبل بنك الإصدار، حيث أن نتائج هذا الإصلاح قد أبعد البنك المركزي عن مهامه الأساسية.

الفرع الثالث: الإصلاحات المصرفية لعام 1986

بهدف تغيير الجانب الوظيفي للنظام المصرفي وإعادة النظر في سياسة التمويل التي لم تعد تتماشى والمتطلبات الحديثة، قامت السلطات الجزائرية بإصدار قوانين لتحقيق الأهداف السياسة الاقتصادية، ونتيجة للأزمة المزدوجة التي عاشها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينات، بسبب انخفاض أسعار البترول وانهيار سعر صرف الدولار، سجلت سنة 1986 الشروع في بلورة النظام المصرفي الجزائري، وذلك بتوصية البنوك بأخذ التدابير اللازمة، كمتابعة القروض الممنوحة، واستعادة البنك المركزي في نفس الوقت صلاحياته فيما يخص على الأقل تطبيق السياسة النقدية، بحيث كلف البنك المركزي بإعداد وتسيير أدوات السياسة النقدية.[1]

وجاء القانون البنكي الصادر في 19-08-1986، بعدة تغييرات على مستوى هياكل النظام البنكي حيث جعل الدولة تختص وحدها بامتياز إصدار الأوراق المصرفية، وقطع النقود المعدنية عبر التراب الوطني، ويقتصر تفويض ممارسة هذا الامتياز على البنك المركزي الجزائري. [2]

[1] مفيد عبد اللاوي، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، (الجزائر، مطبعة مزوار، 2007)، ص 122.
[2] المادة 2، القانون رقم 86-12، المؤرخ في 19-08-1986، المتعلق بنظام القرض والبنك، الجريدة الرسمية رقم 34، الجزائر.

كما تنسب إلى البنك المركزي مهام عدة منها:[1]

– يضبط ويراقب توزيع الاعتمادات على قطاعات الاقتصاد بالوسائل الملائمة من خلال ممارسة امتياز الإصدار.

– يساعد الخزينة العمومية.

– يجمع احتياطات الصرف في المستوى المركزي، ويسيرها ويوظفها.

– ينفرد بجميع العمليات الخارجية الخاصة بالذهب، ويرخص باستيراد مواد الذهب وتصديرها وكل المواد والمعادن الثمينة غير المدرجة في المنتوجات الصناعية .

– يوفر أنسب الظروف لاستقرار العملة وحسن سير المنظومة المصرفية.

– يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة النقدية، وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الحسم المخصصة لمؤسسات القرض.

وقد عرف القانون 86-12 البنك بأنه :[2]

تعد بنكا كل مؤسسة قرض تقوم لحسابها الخاص، بحكم وظيفتها الاعتيادية بالعمليات التالية:

– تجمع من غيرها الأموال بصفتها ودائع كيفما كانت مدتها وشكلها.

– تمنح القروض كيفما كانت مدتها وشكلها.

[1] المادة 19، القانون رقم 86-12، المؤرخ في المتعلق بنظام القرض والبنك، الجريدة الرسمية رقم 34، الجزائر.

[2] المادة 17، رقم 86-12، المؤرخ في 19-08-1986، المتعلق بنظام القرض والبنك، الجريدة الرسمية رقم 34، الجزائر.

– تقوم بعمليات الصرف والتجارة الخارجية مع مراعاة التشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

– تتولى تسيير وسائل الدفع.

– توظف القيم المنقولة وجميع العوائد المالية، وتكتتب بها وتشتريها، وتسيرها، وتحفظها وتبيعها.

– ترشد وتساعد، وعلى العموم تقدم جميع الخدمات المالية الكفيلة بتسهيل نشاط زبائنها.

كما حدد القانون 86-12 مضمون المخطط الوطني للقرض والمتمثل فيمايلي:[1]

– حجم الموارد الداخلية المطلوب جمعها، وطبيعتها، والقروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض.

– حجم الاعتمادات الخارجية التي يمكن رصدها.

– مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد.

– استدانة الدولة وكيفيات تمويلها.

كما تشكل المصادقة على القانونين 88-01 و 88-04 بالنسبة للبنوك الجزائرية مرحلة أساسية، نظرا لكونها تابعة في مجملها في الفترة الحالية على الأقل –إذا استثنينا بنك البركة– للقطاع العمومي، وانتقالها إلى الاستقلالية يمنحها بالفعل القدرة وحتى الالتزام بالتدخل في السوق حسب قواعد المتاجرة، وعليه أصبح القانون المصرفي لسنة 1986 المندرج في إطار الاقتصاد المخطط غير الملائم، وهو ما يدرج البنوك بالتأكيد ضمن دائرة المتاجرة لتحضيرها، قصد النظر في علاقتها مع المؤسسات العمومية الاقتصادية المستقلة التي تحددها القواعد التقليدية التي تقود البنوك إلى اقتصاد السوق الحرة.

[1] المادة 26، القانون رقم 86-12، المؤرخ في 19-08-1986، المتعلق بنظام القرض والبنك، الجريدة الرسمية رقم 34، الجزائر.

وأيضا استقلالية البنوك بصفتها مؤسسات اقتصادية عمومية، قد تمت فعلا سنة 1988 وهذا طبقا القوانين التي تمت المصادقة عليها في هذه السنة، حيث يوجد هنا تأكيد واحد على دور البنك المركزي في ميدان السياسة النقدية فهو مكلف بموجب ذلك بإعداد وتسيير السياسة النقدية بما في ذلك تحديد شروط البنوك وتحديد سقوف إعادة الخصم.[1]

ويوضح الشكل رقم (1-3) أهم مؤسسات النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة عليه سنه 1986.

[1] محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ط 3، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص ص: 140-141.

الشكل رقم (3-1): النظام المصرفي الجزائري وأجهزة الرقابة وفق قانون "نظام القرض والبنوك" لعام 1986

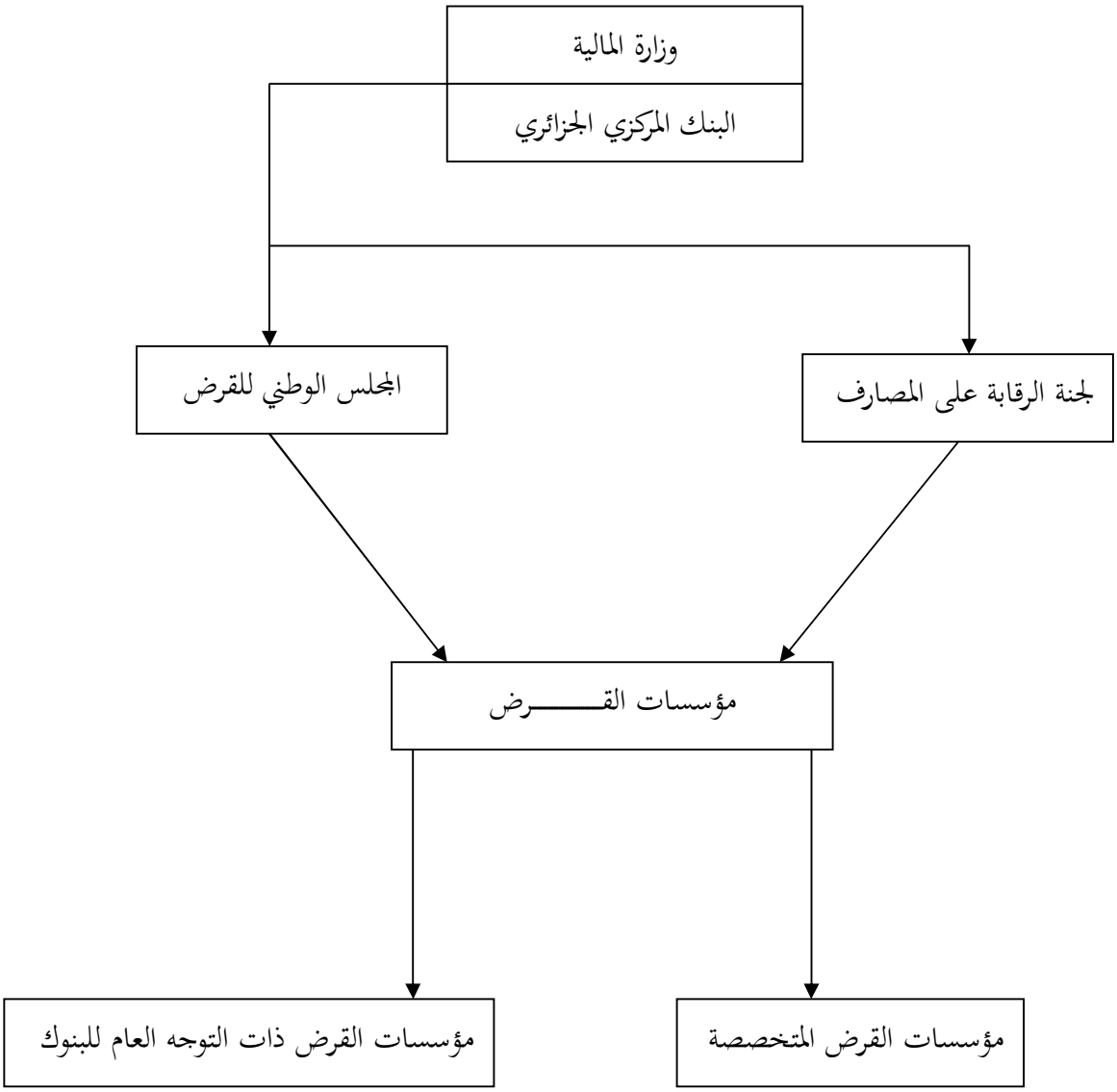

المصدر: شافية بن عيسى، مرجع سابق، ص 115.

نقلا عن:

Ammour Ben Halima, Le système bancaire Algérien texte et réalité, édition dehleb, Alger, 2001, p 60.

المطلب الثانـي:الإصلاحات المصرفية من خلال قانون النقد والقرض (90-10)

بالرغم من الإصلاح الذي عرفه النظام المصرفي في نهاية الثمانينات، اتضح أنه لا يكفي للانخراط في عجلة اقتصاد السوق، مما استدعى المصادقة على قانون جديد تمثل في قانون النقد والقرض، الذي ادخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي، سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي لبنك الجزائر، حيث حدد هذا القانون مجموعة من المبادئ على قدر كبير من الأهمية، كان الغرض منها تنشيط وظيفة الوساطة المالية وتفعيل دور السياسة النقدية، والإسهام في دعم الاقتصاد الوطني الذي يقوم على قواعد السوق وحرية المنافسة.

الفرع الأول: مضمون الاصلاحات المصرفية لقانون (90-10)

يعتبر القانون (90-10)، الصادر في 14 أفريل 1990 من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانونا 1986-1988، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وقواعد العمل التي يعتمدها، تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل.[1]

ويهدف هذا القانون إلى مايلي:[2]

- ضبط العلاقة بين بنك الجزائر وبين الخزينة العمومية، بعدما كان هذا الأخير أداة لتمويل الخزينة دون قيود.

- منح صلاحية أكبر للبنك المركزي من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا، وذلك من خلال إنشاء مجلس للنقد والقرض، ومنحه صلاحيات واسعة لمراقبة أعمال البنوك

[1] الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 196.

[2] رحيم حسين، مرجع سابق، ص 301.

والمؤسسات المالية، وقد تم في هذا الصدد إصدار تعليمة البنك المركزي الخاصة بقواعد الحذر في تسيير المؤسسات المصرفية والمالية.

– فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي، بعدما كان حكرا على القطاع العام، وهو ما يترجم هدف دعم الوساطة المالية وخلق جو من المنافسة.

– منح استقلالية أكبر للبنك المركزي عن السلطة التنفيذية، حيث أصبح البنك المركزي يؤدي دور المستشار للحكومة، كما أن هذه الاستقلالية تعني تحميل مؤسسة الإصدار المسؤولية عن الاستقرار النقدي.

يعود امتياز الإصدار النقدي بصفة خاصة للدولة، ويفوض حق ممارسة هذا الامتياز للبنك المركزي.[1]

– إنشاء بنوك أجنبية أو خاصة أو مختلطة، وبموجب ذلك فقد تم إنشاء بنك البركة الجزائري على شكل شراكة بين مجموعة البركة "السعودي"، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية "الجزائري".[2]

– العمل على تصحيح الوضعية المالية للبنوك، عن طريق إلغاء مبدأ التخصص وأصبح بإمكانها القيام بكل أنواع العمليات البنكية في كل القطاعات الاقتصادية، وبذلك تكون البنوك العمومية قد حصلت على نظام البنك الشامل.[3]

[1] المادة 4، القانون رقم 90–10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16، الجزائر.

[2] محمود حميدات، مرجع سابق، ص 150.

[3] محمد إليفي، دور حماية نظام الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي– حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة الشلف2004–2005، ص 159.

كما يهدف كذلك إلى:[1]

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي، ذلك لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما كبيرا.

- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.

- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي.

- ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.

- إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.

- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.

- حماية الودائع.

- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة.

- ترقية الاستثمار الأجنبي.

- تخفيض المديونية.

- إدخال منتوجات مالية جديدة.

[1] محفوظ لعشب، مرجع سابق، ص 44-45.

الفرع الثاني: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001

بعد عشر سنوات صار من الضروري إعادة تهيئة بعض أحكام قانون النقد والقرض، لذا تم سن الأمر 01-01 المتمم والمعدل لبعض أحكام مواد القانون 90-10.

ومن بين هذه المواد المعدلة والتي مست الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي، دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، حيث جاء التعديل من خلال:

تنص المادة 02 من الأمر 01-01، على أن يتولى تسيير البنك المركزي وإدارته ومراقبته على التوالي، محافظ يساعده ثلاثة نواب، محافظ ومجلس الإدارة ومراقبان.[1]

- تنص المادة 03 من الأمر 01-01، أن لا تخضع وظائف المحافظ ونواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية، كما لا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية، ذات طابع مالي أو نقدي، أو اقتصادي.[2]

* كما هدفت تعديلات الأمر 01-01، أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هيئتين:[3]

الهيئة الأولى: تتمثل في مجلس الإدارة، والمكلف بإدارة وتوجيه بنك الجزائر.

الهيئة الثانية: تتمثل في مجلس النقد والقرض، والذي يختلف عن المجلس السابق، حيث أصبح مكلف بدور السلطة النقدية.

---

[1] المادة 02، القانون 01-01، المؤرخ في 28 فيفري 2001، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 14، الجزائر.

[2] المادة 03، القانون 01-01، المؤرخ في 28 فيفري 2001، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 14، الجزائر.

[3] سامية نزالي، التأهيل المصرفي للخوصصة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، البليدة، 2005، ص 180.

– كما قد ألغى الأمر 01–01 مدة التعيين المنصوص عليها في القانون 90–10 والمقدرة ب06 سنوات للمحافظ، و05 سنوات للنواب، مما أدى إلى الحد من استقلالية المصرف المركزي.

الفرع الثالث: تعديلات قانون النقد والقرض لسنتي 2003 و2004

بعد إفلاس وانهيار بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون رقم (90–10) بالأمر رقم 03–11 الصادر في 26 أوت 2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض، والتي تخص القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المصرفي وإخضاع النظام المصرفي إلى القواعد والمعايير المصرفية العالمية والاستمرار في تعميق مسار الإصلاحات، وكانت تهدف هذه التعديلات أساسا إلى تحقيق:[1]

1– السماح لبنك الجزائر بممارسة أحسن لصلاحياته عن طريق:

أ– الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض، وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر.

ب– توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وذلك بإضافة شخصين يعينان بموجب مرسوم رئاسي، بالإضافة إلى المحافظ ونوابه الثلاثة، وثلاثة موظفين سامين لهم خبرة ودراية بالمسائل المالية.

ج–تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية، وتفعيل دورها في مراقبة نشاط البنوك.

2–تقوية الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة عن طريق:

أ– إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية، لتسيير الموجودات الخارجية والدين الخارجي.

[1] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 71.

ب- إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية، وتسيير بنك الجزائر.

ج- التداول الجيد للمعلومات الخاصة بالنشاط المصرفي والمالي، والعمل على توفير الأمن المالي للبلاد.

3- توفير أحسن حماية للبنوك ولادخار الجمهور عن طريق:

أ- تدعيم الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل المصرفي.

ب- إنشاء صندوق التأمين على الودائع، الذي يلزم البنوك بالتأمين على جميع الودائع.

ج- توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

كما يهدف هذا التعديل إلى فتح عهدة المحافظ ونوابه، حيث أصبحت غير محدودة وبالتالي أصبحت خاضعة لسلطة رئيس الجمهورية، بعدما كانت عهدة المحافظ 06 سنوات وعهدة نوابه 05 سنوات، قابلتين للتجديد مرة واحدة، ولا يمكن إقالتهم إلا بمبررات محددة قانونيا.[1]

وهناك **تعديلات أدخلت على قانون النقد والقرض سنة 2004:**[2]

القانون (01-04) الصادر في 04 مارس 2004 المحدد للحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية بـ2.5 مليار دج للأولى، و500 دج للثانية، فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينزع منها الاعتماد.

- القانون رقم 02-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص شروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر بنك الجزائر.

[1] حسين رحيم، مرجع سابق، ص 303.

[2] جازية حسيني، خوصصة البنوك في الجزائر- واقع و آفاق-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الشلف، 2007-2008، ص 128.

– القانون رقم 03-04 الصادر في 04 مارس 2004، الذي يخص نظام ضمان الودائع المصرفية، ويهدف هذا النظام إلى تعويض المودعين في حالة عدم إمكانية الحصول على ودائعهم من بنوكهم.

– إن تدعيم دور البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية، والمكلف الرئيسي بالمراقبة، أمر مهم وضروري، إلا أنه لا يجب المبالغة في منحه صلاحيات قد تعيق الأداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوض تفعيله، ومثال ذلك التعليمة الصادرة عن رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة إيداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة، حيث طرحت هذه النقطة إشكالا كبيرا وأثارت تساؤلات عديدة، حتى من طرف الهيئات النقدية المتخصصة العالمية، على غرار صندوق النقد الدولي، إذ لا يمكن تحميل البنوك الخاصة – رغم الفضائح المرتبطة بها– المسؤولية بمفردها عن نقائص ومشاكل الجهاز المصرفي الوطني.

المطلب الثالث: واقع الجهاز المصرفي الجزائري الحالي

شهدت المنظومة المصرفية في الجزائر توسعا ملحوظا في الفترة الأخيرة، حيث وصل عدد البنوك المعتمدة سنة 2014 إلى36 بنكا ومؤسسة مالية إذ يتميز الجهاز المصرفي بنقاط ضعف كثيرة.

الفرع الأول: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائـري

لقد كان لصدور قانون النقد والقرض دورا بارزا في إعادة تشكيل وهيكلة الجهاز المصرفي الجزائري في شكله الحالي، فقد أتاح إمكانية إنشاء بنوك و مؤسسات مالية خاصة وأجنبية، و مزاولة أنشطتها البنكية في الجزائر. ويتكون الجهاز المصرفي الجزائري من ثلاث قطاعات أساسية وهي: البنوك، المؤسسات المالية، ومكاتب التمثيل، وهو ما يبينه الشكل (3-2).

حيث بلغ عدد المصارف في الجزائر بنهاية شهر مارس 2014، إلى 20 مصرفا، شملت 6مصارف حكومية و14 مصرفا خاصا، وهذه الأخيرة تتوزع بين مصارف محلية، عربية وأجنبية وقد بلغ مجمل عدد الفروع الداخلية للمصارف الجزائرية 1323 فرعا، ويعمل في القطاع المصرفي الجزائري حوالي 35.000 موظف، كما تنقسم المصارف في الجزائر إلى حوالي 17 مصرفا تجاريا، و03 مصارف إسلامية، أما بالنسبة للتقسيم من حيث الملكية المحلية أو الأجنبية، فيوجد 07 مصارف محلية و 13 مصرفا أجنبيا وتسيطر المصارف الحكومية على الحصة الأكبر من النشاط المصرفي في الجزائر إذ تستحوذ على حوالي 80% من القروض و 90 % من الودائع.[1]

ويبين الشكل الموالي رقم (3-2) مكونات الجهاز المصرفي في الجزائر لسنة 2014.

[1] اتحاد المصارف العربية، 2014، نقلا عن الموقع: http://www.uabonline.org/ar/magazine/issues/p/1
تاريخ الاطلاع 02-04-1-2015 الساعة 21:00

الشكل رقم (3-2): هيكل النظام المصرفي الجزائري الحالي سنة 2014

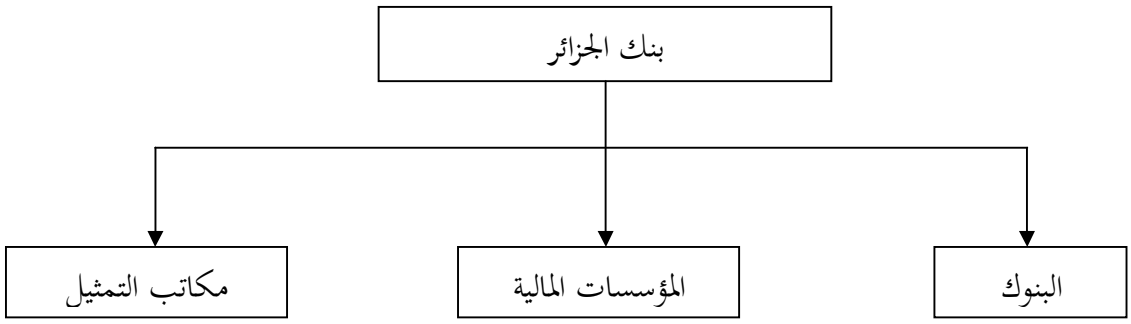

البنك الخارجي BEA
بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR
بنك التنمية المحلية BDL
القرض الشعبي الجزائري CPA
صندوق التوفير والاحتياطCNEP
بنك البركة الجزائري
بنك العرب للتعاون ABC
بنك نتيكسي NB
سوسيتي جينرال SG
سيتي بنك CB
بنك العرب- الجزائر-
بنك ترست الجزائر TBA
Fransa Bank El djazaair
البنك الوطني الشعبي باريبا (Bnppribas)
بنك الخليج – الجزائر- GBA
بنك الإسكان للتجارة و المالية HBTF
بنك السلام SPA
H.S.B.C
البنك الجزائري للتنمية.
Crédit agricole Corporate and Investment Bank

سوفيناس.
شركة إعادة التمويل الرهني CETELEM
القرض الايجاري المغاربي
الشركة الوطنية للإيجار SPA
الشركة العربية للإيجار ALC
ايجار الجزائر El Djazair Ijar
الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

البنك البريطاني العربي التجاري
اتحاد البنوك العربية والفرنسية
القرض الصناعي التجاري
فورتيس بنك
البنك التونسي الدولي
BANCO SABADEL
القرض الفلاحي أندوسيوز

المصدر: نقلا عن موقع بنك الجزائر، http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm، تاريخ الاطلاع 01-04-2015، الساعة 20:00.

الفرع الثاني: صعوبات الإصلاحات في الجهاز المصرفي الجزائري

رغم الإصلاحات المتعددة التي اعتمدتها الجزائر في مجالها المصرفي، إلا أن هذا الأخير لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك نظرا للعراقيل التي يواجهها، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات ونقاط الضعف التي يعاني منها الجهاز المصرفي الجزائري فيما يلي:[1]

أولا: التركز المصرفي

يشكل التركز في النشاط المصرفي الميزة الأساسية للجهاز المصرفي الجزائري، حيث تمتلك البنوك المملوكة للدولة أكثر من 95% من إجمالي الأصول المصرفية، وتحد هذه النسبة العالية من المنافسة في النشاط المصرفي، وما لذلك من انعكاسات سلبية على أداء البنوك وتطوير الصناعة المصرفية.

ثانيا: تجزئة النشاط المصرفي

لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر، والمركزة على تخصيص الموارد بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة ، إلى خلق نوع من التخصص في النشاط المصرفي، وسيطرة الإدارة الروتينية على عمل البنوك، وانعكس ذلك على تجزئة النشاط المصرفي، وما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط المصرفي بشكل عام، ألا وهي المنافسة في السوق المصرفية، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنويع محافظها المالية، وتسيير المخاطر المترتبة عنها.

ثالثا: هيكلة ملكية البنوك

يسيطر القطاع العام على هيكل ملكية البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبالرغم من تحرير القطاع المصرفي، إلا أن القطاع العام مازال يهيمن على النشاط المصرفي، حيث

[1] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص ص: 89-90.

أن بقاء هيمنة البنوك العمومية على النشاط المصرفي لا يتيح الظروف الملائمة للمنافسة، وهذا ما دفع بكل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي إلى التأكيد على ضرورة خصخصة البنوك العمومية.

رابعا: محدودية استخدام التكنولوجيا

لا يزال استخدام البنوك الجزائرية للتكنولوجيا محدودا، حيث اقتصر استعمالها على الإعلام الآلي، والمعالجة الآلية لبعض الخدمات، ففي ظل التطورات الحاصلة خاصة فيما يخص اتفاقية" GATS" تحتاج البنوك الجزائرية إلى الاستثمار في التكنولوجيا المصرفية الحديثة وتطبيق الأنظمة والبرامج العصرية لتكون قادرة على الوقوف في وجه المنافسة سواء الداخلية أو الخارجية، بالتالي ضمان استمراريتها في السوق.

خامسا: هيمنة الخدمات التقليدية

لازالت تعاني الجزائر من سيطرة الخدمات التقليدية من عمليات إيداع وسحب وتحويل، وقروض على هيكل خدماتها، فالبنوك الوطنية تميزت بتباطؤ في عرضها لمنتجات جديدة.

سادسا: غياب الثقافة البنكية

أي ضعف نسبة مجموع عملاء البنوك بالنسبة لإجمالي عدد السكان، فالمجتمع الجزائري، يفتقر إلى وجود ثقافة أو وعي مصرفي، حيث نجد الكثير من الأفراد الذين لديهم مبالغ مالية لا يقومون بإيداعها في البنك، فمنهم من يفضل ادخارها في شكل ذهب، أو في شكل سيولة وتعود قلة الوعي هذه إلى ضعف انتشار المصارف أو تدني مستويات أسعار الفائدة.

سابعا: ضعف الرأسمالين البشري والتقني

تفتقر البنوك الجزائرية إلى التكنولوجيا المصرفية الحديثة، فهذه البنوك لا تزال تقدم الخدمات التقليدية، في الوقت الذي نجد فيه أن البنوك الأجنبية على أعلى مستوى من التطور، فقد ظهر ما يعرف بالبنوك الالكترونية، التي تقدم خدماتها عبر شبكة الانترنت بالإضافة إلى ندرة الإطارات الإدارية، والتنفيذية ذات الخبرة والدراية بالعمل المصرفي الحديث.[1]

الفرع الثالث: التحديات الخارجية للمنظومة المصرفية الجزائرية

تتمثل أهم التحديات التي تواجهها البنوك الجزائرية فيما يلي:[2]

1- التطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني، وسهلت الترابط بين الأسواق العالمية، في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصال الحديثة.

2- اعتماد الاقتصاد العالمي على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط، فيما يعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج، وهذا يعني أنه لرفع القدرة التنافسية، فإن على الاقتصاد الجديد معالجة المعلومات بسرعة واستغلال أفضل الفرص في الأسواق العالمية.

3- دخول مؤسسات وشركات مالية غير مصرفية في مجال الخدمات المصرفية، بحيث أصبحت تنافس المصارف التقليدية في تقديم الخدمات.

4- توافر الأدوات المالية والمصرفية المبتكرة التي تؤدي إلى أنواع جديدة من الخدمات المصرفية من خلال مصارف ومؤسسات مالية تعمل على نطاق السوق العالمية، ومن خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

[1] بلقاسم زايري والهواري بلحسن، مرجع سابق، ص 87.

[2] عبد الرزاق حبار، مرجع سابق، ص 128.

5- الاتجاه نحو توحيد مختلف الأعمال المصرفية والخدمات المالية، وحتى خدمات التأمين، تحت سقف واحد، وتضاؤل الفوارق بين المصارف والمؤسسات المالية الاستثمارية، وشركات التأمين، وشركات السمسرة المالية، وهو ما يعرف بإستراتيجية البنك الشامل.

6- التزام البنوك العالمية بالاتفاقيات الدولية، مثل نسبة رأس الملاءة (معيار بازل لكفاية رأس المال)، والاتفاقيات الدولية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، ولاسيما في مجال الخدمات المصرفية فيما يتعلق بالالتزام بفتح القطاع للمشاركة الدولية.

المبحث الثانـــي: واقع المنظومة المصرفية المصرية

يعد القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد المصري، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل الأساس في النشاط الاقتصادي، بل لكونه يمثل حلقة اتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي.

المطلب الأول: تطور المنظومة المصرفية المصرية

نشأ النظام المصرفي في مصر في القرن التاسع عشر وكان يتكون من توكيلات لمؤسسات أجنبية، بحيث لم تكن هناك بنوك وطنية إذ أن أول بنك وطني تم إنشائه كان بنك مصر الذي أنشئ عام 1920.[1]

الفرع الأول: مرحلة النشاط المصرفي الأجنبي (1856– 1920)

يعد أول بنك أنشئ في مصر هو بنك أجنبي يسمى البنك المصري، وكانت معظم عملياته في بداية عهده مع الحكومة المصرية لقلة أهمية النشاط الاقتصادي في البلاد بصفة عامة، وقد أفلس هذا البنك عام 1911 بسبب نقص في السيولة وانغماس في قروض طويلة الأجل، وقد زادت في هذه الفترة محاولات البنوك الأجنبية لإنشاء فروع لها في مصر، إما لأن مصر كانت سوقا مستقرا لاستثمار رؤوس الأموال لرعايا الدول، أو لكبر حجم الجاليات الأجنبية التي كانت موجودة في مصر، وإما بقصد التوسع المصرفي والائتماني، ومن أهم الأحداث التي حدثت في هذه الفترة تأسيس البنك المصري الأهلي كشركة مصرية في 1828 برأس مال مكتتب فيه بلندن وقد أعتبر بنك محكومة فور قيامه وأعطي حق إصدار البنكنوت فضلا عن قيامه بالأعمال المصرفية الأخرى، ويمكن تلخيص أهم خصائص هذه المرحلة في:[2]

---

[1] سهام محمد السويدي، استقلالية البنوك المركزية ودورها في السياسة النقدية في الدول العربية، ط1، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010)، ص 139.

[2] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 37.

1- تعتبر هذه البنوك فروعا لبنوك أجنبية مراكزها في الخارج تعمل تحت إشراف وتوجيه الدول التي تنتمي إليها.

2- لم تكن هذه البنوك بنوك ودائع بالمعنى المعروف في الوقت الحاضر بل انحصر عملها في كونها وكالات مالية تمارس أعمال الصيرفة، عمليات الاقتراض وبعض الخدمات المصرفية المحدودة، وكانت تعمل لخدمة مصالحها الخاصة.

3- تركز دور هذه البنوك في خدمة الجاليات التي تخدمها في مصر تمويل التجارة الخارجية خاصة تمويل تجارة القطن .

4- تركز نشاط هذه البنوك في المدن الرئيسية لخدمة الجاليات الأجنبية وبصفة خاصة في القاهرة والإسكندرية و بورسعيد، واخذ الكثير من هذه البنوك شكل الفرع الواحد.

الفرع الثاني: مرحلة إنشاء البنوك المصرية (1920-1996)

بدأت هذه المرحلة بإنشاء أول بنك مصري وطني و برأس مال محلي عام 1920 ومن أهم ما تميزت به هذه الفترة مايلي:

- زيادة المعاملات بين البنوك التجارية الانتشار التدريجي للتعامل بالشيكات بين الأفراد خاصة في نهاية الثلاثينيات مما ساعد على إنشاء غرفتي المقاصة في القاهرة والإسكندرية.

- الزيادة المظطردة في عدد البنوك العاملة، وقد تساعد على ذلك انتشار التعامل مع البنوك التجارية وزيادة الوعي المصرفي .

- افتتاح عدد كبير من البنوك وبرأس مال وطني نذكر منهم بنك القاهرة 1952، البنك المصري العربي 1950، بنك الجمهورية 1956، وبنك الاتحاد التجاري 1957.

– تركيز عمليات النشاط المصرفي على التمويل الموسمي، خاصة فيما يتعلق بتمويل تجارة القطن، وصادراته، ما ساعد على تخلف القطاع الصناعي وغيره من القطاعات الأخرى .

– امتد نشاط عدد من البنوك العربية إلى مصر، ونذكر منها البنك العربي والبنك اللبناني، والبنك العقاري العربي.[1]

– بدأت في هذه الفترة أول محاولة لتنظيم الإشراف على الجهاز المصرفي، وذلك بصدور القانون رقم 57 لسنة 1951 الذي أعطي لبنك الأهلي بعض اختصاصات وسلطات البنك المركزي فيما يتعلق بالسياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وقد اقتصر دور الحكومة في هذه المرحلة على الإشراف والتوجيه بصورة غير مباشرة .

الفرع الثالث: مرحلة منح الهوية المصرية للبنوك

شهدت هذه المرحلة بتطورات هامة، حيث تكون هيكل الجهاز المصرفي من بنوك تابعة للأجانب بالإضافة إلى بعض البنوك المصرفية، وخلال الفترة من 1952– 1957 كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة المصرفية التي تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية للمجتمع، الأمر الذي دعا حكومة الثورة إلى تمصير البنوك خلال الفترة من 1958–1960 وتحويلها إلى شركات مساهمة مملوكة للمصريين،[2] وتتمثل أهم التغييرات التي حدثت في هذه المرحلة فيما يلي:

1– إخراج الأجانب من ملكية البنوك أو إدارتها وبذلك قضى على تحكم الأجانب في نشاط ومعاملات الجهاز المصرفي.

[1] عبد الغفار حنفي، مرجع نفسه، ص 38–39.

[2] جريدة لوجيستيكس نيوز، العدد الثالث، الخميس 21نوفمبر2013، مصر، ص 2، تاريخ الاطلاع: 28–4–2015الساعة12:30 http://www.logisticsnews.org

2- استبعاد البنوك ذات رأس المال الصغير، ومنحت البنوك ماعدا البنوك الخاضعة للحراسة مهلة خمس سنوات لتطبيق قانون التمصير وقد أصبح الوضع بعد صدور هذا القانون كما يلي:

أ- على الشركات المساهمة المصرية تحويل أسهمها إلى أسهم اسمية وتملك للمصريين وعلى أن لا يقل رأسمالها عن نصف مليون جنيه.

ب- أن تقوم الشركات المصرية المملوكة لأجانب بنقل الإدارة والأسهم إلى المصريين إذا توافر لها شرطي رأس المال (نصف مليون جنيه).

جـ - على شركات الأشخاص أن تتحول إل شركات مساهمة وتزيد رأسمالها إلى الحد المصرح به (نصف مليون جنيه).

د- أن تقوم الفروع الأجنبية التابعة لبنوك مراكزها في الخارج بتصفية نشاطها كما تقوم البنوك الصغيرة بتصفية أعمالها تستكمل اشتراطات القانون.[1]

الفرع الرابع : مرحلة التأميم وإعادة تنظيم الجهاز المصرفي

تم تأميم جميع المصارف التجارية وغير التجارية وشركات التأمين وغيرها من وحدات قطاع المال سنة 1961، كما أنشأت المؤسسة المصرية العامة للمصارف عام 1961 لتشرف على النواحي الإدارية والمالية لجميع المصارف التجارية والمتخصصة .

وفي سنة 1964 صدر قرار محافظ البنك المركزي والذي نص على توزيع العمليات المصرفية لوحدات القطاع العام على المصارف التجارية حيث اختص كل مصرف بخدمة قطاع أو مجموعة قطاعات.

[1] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 40.

وفي عام 1971 أعيد تنظيم القطاع المصرفي على أساس تخصيص المصارف لخدمة مجالات الأنشطة ذات الطبيعة الواحدة، لكن هذا التنظيم عرف صعوبات من بينها قصور موارد بعض المصارف عن تسهيلاتها الائتمانية.[1]

الفرع الخامس : مرحلة الانفتاح الاقتصادي

صدر في يونيو 1973 القانون رقم 43 الخاص باستثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة بهدف تشجيع الاستثمارات الأجنبية لدعم سياسة الإنتاج الاقتصادي وأهم الجوانب الايجابية لهذا القانون مايلي :[2]

– التصريح بإمكانية فتح وحدات للبنوك الأجنبية في مصر على أن تأخذ شكل بنوك استثمار، وبنوك أعمال، وتتم كافة معاملاتها بالعملات الحرة.

– إمكانية قيام بنوك مصرية وأجنبية مشتركة، بشرط أن لا تقل نسبة رأس المال المملوك للمصريين عند 51%.

– إلغاء التخصص الوظيفي وإطلاق حرية التعامل للبنوك مع كافة وحدات القطاعيين العام والخاص.

– دعم البنوك المتخصصة للقيام بدور فعال في خدمة خطة التنمية.

– تعديل هيكل أسعار الفائدة المدينة والدائنة برفع معدل الفائدة الدائنة على الودائع وكذا معدل الفائدة على القروض.

[1] سامية نزالي، مرجع سابق، ص 148.

[2] عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، مرجع سابق، ص 44.

وقد تميزت مرحلة الانفتاح الاقتصادي بزيادة عدد البنوك نسبيا،[1] وقد استحوذ القطاع العام على الجزء الأهم من القطاع المصرفي في مصر، وفي سنة 1999 تكون الجهاز المصرفي المصري من 101 مصرفا ثلاث منها غير مسجل لدى المصرف المركزي، من بينها 40 مصرفا مشتركا وخاصا، 11 مصرفا للاستثمار والأعمال المشتركة والخاصة بالإضافة إلى 22 فرعا لمصارف أجنبية، و31 مكتب تمثيل

بحيث تتميز المصارف التجارية العامة بالانتشار الجغرافي الأوسع، حيث وصلت فروعها إلى 890 فرعا، كما تستحوذ هذه المصارف على 60.1% من إجمالي الودائع المصرفية، و47 % من إجمالي القروض و71.3% من إجمالي الاستثمارات المالية وأذون الخزانة، كما أن المصارف الأساسية الأربع تتمثل في المصرف الأهلي المصري ومصرف مصر ومصرف القاهرة ومصرف الإسكندرية، وتوجه مصارف القطاع العام التجارية معظم قروضها إلى قطاع الصناعة، يليه قطاع الخدمات ثم التجارة،[2] ويمثل الشكل رقم (3-3) مكونات الجهاز المصرفي المصري.

[1] طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ب ت)، ص 177.

[2] سامية نزالي، مرجع سابق، ص 179.

الشكل رقم (3-3): هيكل الجهاز المصرفي المصري 1988

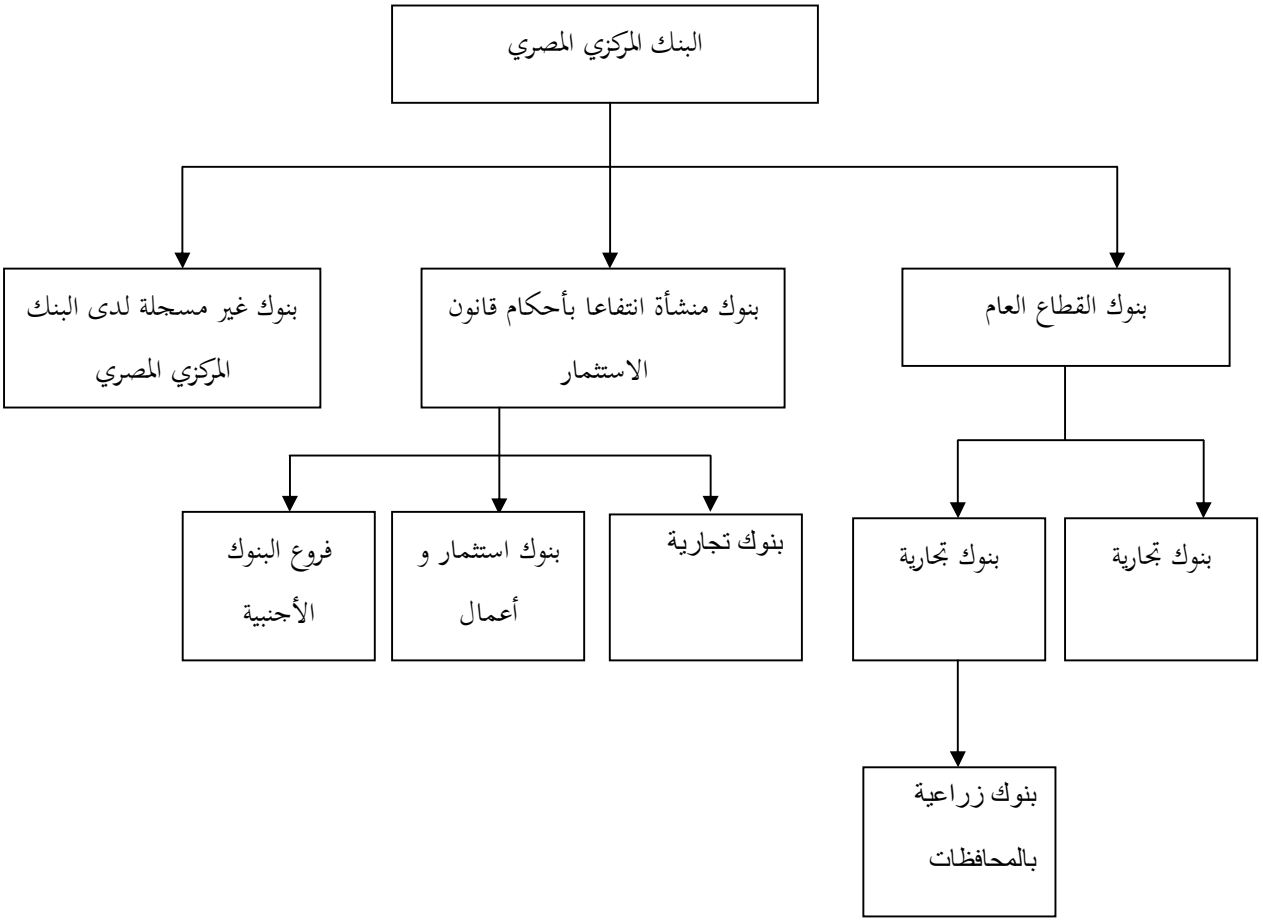

المصدر: عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 55.

نقلا عن: النشرة الاقتصادية- البنك الأهلي المصري، العدد الرابع، المجلة الواحد والأربعون، (1988)، ص 333.

المطلب الثاني: الهيكل الحالي للجهاز المصرفي المصري

شهد السوق المصرفي موجة من التغييرات في القيادات المصرفية، لتحقيق أهداف تحديث وتطوير الجهاز المصرفي.

الفرع الأول: البنك المركزي المصري

تشير متابعة التطورات في المراكز المالية للجهاز المصرفي إلى ارتفاع المركز المالي للبنك المركزي المصري بمقدار 6.7 مليار جنيه، بمعدل 9.1% نتيجة تصاعد صافي أصوله المحلية بمقدار 67.1% مليار جنيه، وانخفاض صافي أصوله الأجنبية بما يعادل 0.4 مليار جنيه، أما بالنسبة للبنوك الأخرى بلغ اجماليها 518.3 مليار جنيه بزيادة قدرها 23.2 مليار جنيه، بمعدل 4.7% خلال نفس الفترة، مقابل 35.7 مليار جنيه بمعدل 10.7% خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة.[1]

وقد حدد القانون رقم88 لعام 2003 أهداف البنك المركزي المصري، واختصاصاته على النحو التالي:[2]

1- يعمل البنك المركزي على تحقيق الاستقرار في الأسعار وسلامة النظام المصرفي، في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

2- يضع البنك المركزي أهداف السياسة النقدية بالاتفاق مع الحكومة، وذلك من خلال مجلس تنسيقي يشكل بقرار من رئيس الجمهورية.

3- يختص البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية، الائتمانية والمصرفية.

---

[1] البنك المركزي المصري 2002-2003، التطورات النقدية والمصرفية، المجلة الاقتصادية، العدد 2، المجلد 43، القاهرة، ص 4.

[2] سهام محمد السويدي، مرجع سابق، ص 149.

4- يخطر محافظ البنك المركزي مجلسي الشورى والشعب بأهداف السياسة النقدية، عند عرض مشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، كما يخطر المجلسين بأي تعديل يطرأ على هذه الأهداف.

وفي إطار توجه البنك المركزي المصري لتطبيق أفضل الممارسات الدولية، بما يتماشى مع مستجدات السوق المصرفية ومقررات لجنة بازل، فقد تمت الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال، بحيث تلتزم البنوك المصرية بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى 10.0%، كما بدأت البنوك المصرية في تطبيق مبادئ الحوكمة من أول مارس 2012، بحيث تلتزم البنوك بوضع أو تطوير نظم الحوكمة لديها، على أن يقوم كل بنك بتطبيق تلك العمليات بما يتناسب مع حجم أعماله و درجة تعقيدها وسياساته، وبما يتماشى مع قدرته على استيعاب المخاطر.[1]

الفرع الثاني: الجهاز المصرفي المصري الحالي

يضم القطاع المصرفي المصري أربعين مصرفا، تديره شبكة من الفروع، تبلغ 3.683 فرعا لنهاية عام 2013، وتنقسم المصارف العاملة في مصر إلى ثلاث مجموعات، مصارف القطاع العام، ويبلغ عددها 8 مصارف، مصارف أهلية ويبلغ عددها 12 مصرفا بالإضافة إلى 20 مصرفا عربيا وأجنبيا.

ويتصدر البنك الأهلي المصرفي المصارف المصرية من حيث الأصول، حيث بلغت أصوله حوالي 61.5 مليار دولار نهاية 2013، وهي شكلت حوالي 25.4% من مجمل أصول القطاع المصرفي المصري، كما أن أكبر ثلاث مصارف مصرية قد دخلت ضمن لائحة أكبر 1000 مصرف في العالم.[2]

[1] علي أحمد بلبل وآخرون، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي (حالة مصر)، أوراق صندوق النقد العربي، العدد09، 2004، ص 149.

[2] القطاع المصرفي المصري، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 406، بيروت، سبتمبر 2014.

ويظهر الجدول رقم (3-1) تقسيم المصارف العاملة في مصر من بنوك عامة، بنوك أهلية، وبنوك عربية وغير عربية.

الجدول رقم(3-1): المصارف العاملة في مصر في سنة 2013

بنوك القطاع العام	بنوك أهلية	بنوك عربية وأجنبية
بنك التنمية الزراعية والعمال المصري	البك الأهلي المتحد	بنك قطر الوطني الأهلي
البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي	البنك الأهلي المصري	البنك الأهلي اليوناني
البنك العربي الإفريقي الدولي	البنك التجاري الدولي	البنك العربي
البنك العقاري المصري الدولي	البنك المصري الخليجي	البنك الوطني العماني
المصرف العربي الدولي	البنك المصري لتنمية الصادرات	البنك الوطني المصري
المصرف المتحد بنك الاستثمار	بنك الإسكندرية	بنك أبوظبي الإسلامي
بنك الاستثمار العربي	بنك التعمير والإسكان	بنك أتش.إس.بي.سي
بنك مصر	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	بنك أبوظبي الوطني
	بنك القاهرة	بنك الإتحاد الوطني
	المؤسسة العربية المصرفية	بنك البركة مصر
	بنك فيصل الإسلامي المصري	بنك المشرق
	بنك قناة السويس	بنك ماركيز مصر
		بنك بلوم مصر
		بنك بي.إن.بي باريبا
		بنك بيريوس مصر
		بنك عودة
		بنك كريدي اجريكول مصر
		بنك مصر-ايران للتنمية
		بنك أف نوفا سكوتشيا
		سيتس بنك

المصدر: نقلا عن موقع اتحاد المصارف العربية،

http://www.uabonline.org/ar/magazine/issues/p/1، تاريخ الإطلاع 12-04-2015 الساعة 14.00

المبحث الثالث: تحليل مقارن لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في كل من الجزائر ومصر

شملت الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات عدة أنواع من الخدمات، كان من أهمها الخدمات المالية والمصرفية بكل أثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي ي كل من مصر والجزائر، ومن ثم أصبح من الضروري على الجهاز المصرفي لكلا الدولتين بمكوناته المختلفة، البحث في الآليات والاستراتيجيات والأسس التي يمكن من خلالها التعامل مع الآثار والتحديات تخلقها وستخلقها عمليات تحرير تجارة الخدمات المصرفية على اقتصاديات البنوك لهذه الدول، حيث سنتناول في هذا المبحث، آثار تحرير تجارة الخدمات المصرفية على القطاع المصرفي في مصر والجزائر، وأيضا أهم أوجه المقارنة بينهما في مجال تحرير القطاع المصرفي.

المطلب الأول: الآثار المتوقعة لتحرير القطاع المصرفي في الجزائر ومصر

إن عملية تحرير الخدمات المصرفية أصبح ضرورة ملحة بالنسبة للمصارف الجزائرية والمصرية، على ضوء ما تشهده الساحة المصرفية العالمية في الآونة الأخيرة من خطوات متسارعة نحو التحديث والتطوير.

الفرع الأول: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي الجزائري

لقد كان لاتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية، وقعها على الجهاز المصرفي الجزائري، حيث لجأت السلطات الجزائرية إلى إبرام عقد مع الاتحاد الأوربي لتطبيق مايسمى بسياسة التوأمة، وهي عملية تعني تولي بنك أجنبي تقديم مساعدة لبنك جزائري بغرض

عصرنته، وفقا لما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المصرفية،[1] كما اختلفت الآراء حول الآثار المتوقعة من هذه الاتفاقية على المنظومة المصرفية الجزائرية، فهناك توقعات حول آثار سلبية وأخرى ايجابية.

أولا: توقعات الآثار السلبية

تتمثل هذه الآثار فيما يلي:[2]

– إن المنافسة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية ستكون في صالح البنوك الأجنبية نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خبرة فنية وعمالة مؤهلة وتنوع خدماتها، بالإضافة إلى توظيفها للتكنولوجيا المصرفية.

– إن الواقع يشير إلى أن البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهة المنافسة نظرا لضآلة رؤوس أموالها، ومحدودية وصغر أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الخاصة والأجنبية المنافسة.

– إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية بما يمكنه من إتاحة الفرصة للبنوك الأجنبية من تقديم خدماتها المنظورة في السوق المحلية، يؤدي إلى خسائر تنشأ من تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

– إن تحرير الخدمات المالية والمصرفية قد يؤدي إلى إضعاف سلطات البنك المركزي الجزائري في توجيه السياسة النقدية وضبط النشاط المصرفي.

---

[1] محمد زيدان، النظام المصرفي و تحديات العولمة، الملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري، جامعة قالمة، 5–6 نوفمبر 2001، ص 31.

[2] فاطمة بوسالم، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010–2011، ص 273.

– إن البنوك الأجنبية التي تتواجد في السوق المصرفية الجزائرية، تخدم فقط القطاعات المربحة وخاصة قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي لا يخدم التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها.

– يؤدي فتح السوق المصرفية الجزائرية إلى تضخم البنية المصرفية وسوء توزيعها الجغرافي.

– تفضل البنوك الأجنبية تمويل المشروعات الضخمة ذات الكثافة التكنولوجية العالية، لأنها ذات عائد مرتفع، ولا تميل إلى تمويل المشروعات الصغيرة ذات العمالة الكثيرة، ومن هنا ترتفع نسبة البطالة في المجتمع الجزائري.

ثانيا: توقعات الآثار الايجابية

وتتمثل هذه الآثار في:[1]

– من الممكن أن تزداد درجات كفاءة وفعالية واستقرار النظام المصرفي في الجزائر، مع تدرج ظاهرة تحرير الخدمات المالية والمصرفية على المستوى العالمي، وانفتاح الأسواق على بعضها البعض، ففي ظل السوق المصرفية المفتوحة تزداد حدة المنافسة، وهذا ما يدفع كل بنك إلى السعي لتقديم أفضل الخدمات وأجودها وبالتالي تزداد كفاءة الجهاز المصرفي واستقراره.

– إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحريره سوف يؤدي إلى تزايد عملية الاندماج المصرفي، وتعميق درجة المنافسة، وهذا ما سوف ينتج عنه تخفيض تكاليف الخدمات البنكية وتحسين جودة تلك الخدمات.

[1] بلقاسم زايري والهواري بلحسن، مرجع سابق، ص 8.

– توفير المزيد من الخدمات البنكية للعملاء، بحيث يصبح في مقدورهم الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات، فالتحرير من شأنه أن ينوع ويطور الأدوات المصرفية من جهة، ونظم أساليب العمل في المجال المصرفي من جهة أخرى.

– التحسين في المناخ الذي تعمل فيه البنوك الجزائرية، والعمل على تطوير نظم الإشراف والرقابة على البنوك، وذلك ضمانا لسلامة جهاز البنكي واستقراره، وخاصة في ظل تواجد الاحتكاك مع الخدمات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى زيادة القدرة على مواجهة العولمة المالية.

– يمكن أن تستفيد السوق المحلية من تدفق أحدث التكنولوجيا العالمية، وإتاحة الفرصة للممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة ومتنوعة، وتوفير الكوادر المصرفية المؤهلة عالميا، وكذا زيادة التنافسية وبالتالي تطوير العمل المصرفي.[1]

– تفتح المجال للمنافسة بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية، وذلك يؤدي إلى تحفيز البنوك الوطنية على تطوير خدماتها للمحافظة على حصتها في السوق.

– إن المنافسة تدفع بالبنوك الوطنية إلى تحسين نظم الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.

– يمكن أن يؤدي تحرير تجارة الخدمات المصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر تنافسية.

– سوف يسمح اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية بتوسيع السوق المالي والمصرفي ويدفع بالبنوك الجزائرية للقيام بأعمال الصيرفة الشاملة، وتقديم الخدمات المالية والاستثمارية بالإضافة إلى ما ستحمله تيارات التحرير والانفتاح على العالم الخارجي من أنواع الابتكارات المالية التي لم تكن الموجودة على الساحة المحلية.

[1] محمد عربي ساكر وغالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية – إشارة خاصة لحالة الجزائر– الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر، 21–22 نوفمبر 2006، ص 12.

– يمكن البنوك الجزائرية من التواجد في الدول التي تقيم بها الجالية ، والاستفادة من ادخاراتهم من خلال زيادة التحويلات المالية للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، خاصة المقيمة بفرنسا.[1]

الفرع الثاني: الآثار المتوقعة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي في مصر

اختلفت التوقعات الآراء حول انعكاس اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الجهاز المصرفي المصري، والبنوك العاملة في مصر، مابين توقعات ايجابية وتوقعات سلبية.

أولا: التوقعات الايجابية

تتمثل فيما يلي:[2]

1– إن البنوك المصرية تستطيع المنافسة، ولا تخشى المنافسة الحرة لأنها التزمت بقرارات لجنة بازل فيما يتعلق بكفاية رأس المال، واحتساب درجة المخاطرة، وقد استوفت معظم البنوك المصرية شروط الملاءة والسيولة والمخاطرة التي قدرتها لجنة بازل الدولية، ومن ثم فالبنوك المصرية قادرة على المنافسة في ظل تحرير الخدمات المالية دوليا.

2– إن تحرير الخدمات المصرفية في السوق المصرفية يسمح للبنوك الأجنبية ويعطي لها الحق في فتح فروع لها في مصر، والتعامل بالجنيه المصري بجانب النقد الأجنبي.

3– تعد أسعار الخدمات المصرفية في البنوك المصرية ارخص منها في البنوك الأجنبية.

[1] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 112.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 112.

4- إن صمود القطاع المصرفي أمام التحديات المتمثلة في السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها في مصر، وتطور الخدمات المصرفية المصرية خير دليل على قدرة البنوك المصرية على المنافسة، بل إن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة في الخدمات في قطاع البنوك سيجعل السوق المصرفية مواكبا للتطور العالمي.

5- إن السماح للبنوك الأجنبية بممارسة نشاطها في أسواق الدول الأخرى لا يعني بالضرورة غزو الأجانب لهذه الأسواق والإضرار بها.

6- أتاحت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات لكل دولة نامية الحق في تحديد التزاماتها بشأن القطاعات الخدمية، التي تقبل أن يعمل بها الموردون الأجانب، وفي مصر نجد أنه فيما يختص بالبنوك فإن البنك المركزي له حق تقدير السعة المصرفية التي تسمح بقبول طلب الترخيص لبنك أجنبي في العمل في السوق المصرفية المحلية من عدمه.

7- إن مصر يمكنها الاستفادة من مبدأ الدولة بالرعاية والمعاملة بالمثل، والحصول تيسيرات وتسهيلات مماثلة من الدول الأعضاء في اتفاقية تحرر التجارة في الخدمات في قطاع البنوك.

8- زيادة فرصة نفاذ الخدمات المصرفية إلى الأسواق في الدول المتقدمة، بما في ذلك تأسيس الفروع.

9- نقل التكنولوجيا المصرفية إلى مصر بما يمكن من مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.[1]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع نفسه، ص 112.

10- تحفيز البنوك على تحسين خدماتها المصرفية بصورة جذرية في ظل اعتبارات المنافسة مع فروع البنوك الأجنبية، لأن فرض القيود على هذه الأخيرة، يقلل من التحديث ويضعف الكفاءة المصرفية للبنوك المحلية.[1]

ثانيا: التوقعات السلبية

تشير أهم التوقعات للآثار السلبية إلى ما يلي:

1- بعض الدول ومن بينهم مصر، قد شهدت نموا في قطاع الخدمات، وتكوين حصيلة هامة من النقد الأجنبي، إلا أنها لا تزال تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في هذا المجال لعدم تمكنها بالمزايا التكنولوجية التي تمتلكها الشركات الأجنبية، وبالتالي فقدرتها على عرض خدماتها في الأسواق العالمية ضعيفة.[2]

2- التخوف من خلق نوع من المنافسة غير المتكافئة مع البنوك الأجنبية.

3- البنوك المصرية لازالت غير مهيأة لمواجهة المنافسة، نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها، وتواضع خدماتها بالمقارنة مع البنوك الأجنبية والتي قد تغزوا الأسواق المصرفية والمالية، مع تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات.

4- إن تواجد البنوك الأجنبية سوف يمكنها من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها، بما يجعلها تنزح و تستنزف النقد الأجنبي المتاح إلى الدولة الأم التي تنتمي إليه، وتعيد تصديره إلى أي مكان، أو تستخدمه في مجالات تحمل مخاطر سوق عالية، مثل استخدام في أنشطة المضاربة دون تمويل الأنشطة الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 113.

[2] محمد قويديري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة، 2002، ص 22.

5- قد يحدث في ظل تحرير الخدمات المصرفية أن تتورط البنوك المصرية عملية من العمليات المصرفية الحديثة التي لا تتفق واحتياجات السوق المصرفية مثل المضاربات.

6- يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر كوادر مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل، وانجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة في أقل وقت ممكن، وهو ما لا يتوافر بالقدر الكافي في البنوك المصرية وخاصة أنه في ظل تحرير تجارة الخدمات المصرفية تزداد احتمالات اقتراب مقدم الخدمة ومتلقيها، واتساع شبكة الفروع على مستوى العالم، واتساع المنافسة بين كل من البنوك المحلية والبنوك الأجنبية.[1]

المطلب الثاني: تحرير تجارة الخدمات المصرفية في كل من الجزائر ومصر

بعد دخول البنوك العربية الساحة المصرفية العالمية، وجدت نفسها في عالم يختلف عما تشهده اقتصادياتها، ذلك أن ظاهرة تحرير الأسواق العالمية واشتداد حدة المنافسة التي يتوقع أن تتزايد بعد اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، من شأنها أن تؤثر على الساحة المصرفية العربية، وفي ظل هذا تجد البنوك نفسها مضطرة لاقتحام هذا المجال.

الفرع الأول: تحرير القطاع المصرفي في مصر

وقعت مصر على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات في ديسمبر عام 1997، ولا شك أن هذه الاتفاقية تتضمن بعض التدخلات في السياسات التي تؤثر على القطاع المالي كما تحمل معها منافسة كبيرة مع البنوك الأجنبية، ورغم أن الاتفاقية تحتوي على مبدأ التحرير التدريجي والذي يتم تحقيقه من خلال الدورات المتعاقبة من المفاوضات والذي يفيد إلى خفض أو إلغاء الآثار العكسية للتدابير الحكومية على تجارة الخدمات لتسهيل الوصول إلى السوق.[2]

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 142.

[2] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 218.

وقد تم إعطاء البنوك الحرية في تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة اعتبارا من 3 يناير 1991، وصولا إلى أسعار فائدة حقيقية تعكس قوى السوق ومتطلباته، ونتيجة لذلك ارتفع سعر البنك المركزي للإقراض والخصم إلى أن وصل إلى 19.8% وسرعان ما انخفض إلى 17% في يونيو 1992 ثم إلى 15.25% في يونيو 1993، ثم 14.5% في سبتمبر 1994، ثم انخفض إلى 14% في أكتوبر 1995،[1] وكان ذلك بغرض الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية تعكس قوى السوق ومتطلباته، وبالتالي بات للبنوك الحرية في تحديد أسعار الفائدة على القروض والسلفيات وأيضا على الودائع، وكما تقرر إلغاء هيكل أسعار الفائدة على القروض، وما يشتمل عليه من تمييز فيما بين القطاعات، ومن ثم صار توزيع الائتمان يتم وفقا لقوى السوق.[2]

أما بالنسبة للخدمات المالية " البنوك و التأمين" يتضمن العرض المصري السماح بإنشاء فروع للبنوك الأجنبية في مصر وفقا للشروط التي تحددها الدولة وعلى أساس النتائج التي تنتج عن اختبارات الحاجة الاقتصادية للسوق المصري لمثل هذه الفروع والسماح أيضا بإنشاء مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية، بشرط عدم الجمع بين الفرع ومكتب التمثيل بنفس البنك الأجنبي.[3]

حيث أن التزامات مصر في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تمت في إطار ما يسمح به قانون البنوك وتعديلاته، حيث سمح القانون 37 لسنة 1992 بأن يمتلك الأجانب الأسهم الاسمية وذلك تشجيعا للاستثمار الأجنبي في مصر، كما أجاز القانون 37 لسنة 1992، لمحافظ البنك المركزي التصريح للبنوك الأجنبية بفتح مكاتب تمثيل لها في

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، (القاهرة: مجموعة نيل العربية ، 2003)، ص 229.

[2] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 386.

[3] أسامة المجدوب، الجات ومصر والدول العربية، ط3، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2002)، ص 275.

مصر لكن بشروط معين، كما صرح أيضا للبنوك وفروع البنوك الأجنبية بالتعامل بالعملة المحلية بضوابط معينة، أما القانون رقم 97 لسنة 1996 فقد أجاز تملك القطاع الخاص المحلي والأجنبي لأكثر من 49% من رأس مال المصدر لأي بنك وإعطاءها مزيد من التحرير المصرفي.[1]

الفرع الثاني: تحرير القطاع المصرفي في الجزائر

انطلاقا سنة 1988، استلزم وضع هندسة جديدة للجهاز المصرفي والمالي تتماشى ومبادئ الاقتصاد الحر، ونص القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض، على إعادة تعديل هذا الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسساته، بهدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق الذي يعني دخول مصارف أجنبية للمنافسة.[2]

لقد بادر بنك الجزائر في ماي 1990 بتحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية وجعلها تتحدد وفق قوى السوق، مع إبقاء أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، مما جعل تطبيق القرار الأول أمرا صعبا طيلة الفترة الممتدة من ماي 1990 إلى غاية1994 تاريخ إزالة الحد الأقصى على إقراض البنوك التجارية ولكن هذه الخطوة في التحرير تم حصرها تطبيقيا، حيث وضع هامش بين أسعار الفائدة على إقراض واقتراض البنوك التجارية بنسبة 5% وتم إلغاء هذا الإجراء في ديسمبر1995، وفي النهاية أدى تحرير أسعار الفائدة مع تراجع معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا إلى ظهور أسعار الفائدة الحقيقية الموجبة منذ بداية عام 1996 كما تطورت

[1] عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص 123-124.

[2] ياسين الطيب، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد 03، جامعة ورقلة، 2003، ص 55.

أيضا أسعار الفائدة على إقراض بنك الجزائر للبنوك التجارية وتم إلغاء الحد الأقصى على أسعار الفائدة في سوق المال في أفريل 1994 [1].

وفي الأخير ورغم المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كالقيام ببعض التعديلات، خاصة قانون الجمارك، كما أن القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض أكد على مبدأ المساواة وعدم التمييز بين رأس المال الوطني ورأس المال الأجنبي، كما يؤكد القانون على حماية الاستثمار الأجنبي والأجهزة القانونية الدولية التي تنتمي الجزائر إليها، إلا أن الجزائر تأخر موعد انضمامها إلى هذه المنظمة خاصة فيما يتعلق بتحرير القطاع المالي والمصرفي ومن بين العوامل التي أدت إلى هذا مايلي:[2]

1- عدم وجود خطة واضحة تسير وفقها للتفاوض وإتباعها لأسلوب واحد في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوربي.

2- تضييق الخناق على المفاوض الجزائري، وتقليص صلاحياته، بحيث يغلب على هذه المفاوضات الجانب السياسي على المالي والمصرفي.

3- المشاكل السياسية والاقتصادية التي عانت منها الجزائر مؤخرا والتي أدت إلى التغيير المستمر في الحكومات والقوانين، واختلاف المعطيات المقدمة للمنظمة وتضاربها وعدم قدرتها على تحديد الخيارات الدقيقة.

في حين أن مصر التزمت باتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (جاتس)، حيث تمسك المفاوضون المصريون بتطبيق التحرير التدريجي للخدمات المالية والمصرفية، إلى

[1] هارون الطاهر ونادية العقون، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة؛ مخاطر؛ تقنيات؛ كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، يومي 6-7 جوان 2005.

[2] محمد حمو، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية في البنوك الجزائرية، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009، 140.

جانب وضع الضوابط والقيود التي تراها مصر مناسبة لحماية قطاعها المصرفي، فقد اتخذت مصر موقفا اختارت بموجبه الاندماج في الاقتصاد العالمي والالتزام بقوانين التجارة الدولية.

المطلب الثالث: إستراتيجية عمل البنوك الجزائرية والبنوك المصرية لمواجهة تحديات التحرير المصرفي

تظهر ضرورة عصرنة وإصلاح الجهاز المصرفي وتعزيزه بآليات الوساطة المصرفية التي تعتمد في تقييمها للمخاطر المالية على معايير عالمية، وتكييف وسائلها مع القواعد التنافسية الجديدة التي تعتبر أحد الشروط اللازمة لدعم ثقة المستثمرين الأجانب في المنظومة المصرفية الوطنية، هنا وجب على البنوك الجزائرية وكذا البنوك المصرية مسايرة التطورات الراهنة .

الفرع الأول: الاندماج المصرفي

يعد الاندماج المصرفي أحد أهم التغيرات المصرفية العالمية التي تزايد تأثيرها بقوة، خاصة خلال العقد الماضي مع تسارع وتيرة العولمة والتحرر المالي في ظل بيئة اقتصادية تنطوي على العديد من المخاطر، ويبدو أن عملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها وشمولها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم تقريبا.

أولا: مفهوم الاندماج وأهدافه

الاندماج المصرفي هو عملية تكاملية إدارية تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج من ذوبان بنكين معا عن طريق الاندماج المكون من كيانين متقاربين ومتفقين في الحصول على منافع أكبر لكليهما بعد الاندماج، حيث يكون الكيان

الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي.[1]

و تتمثل أهداف الاندماج المصرفي فيما يلي:[2]

1- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى جمهور العملاء والمتعاملين، ويتحقق ذلك بتقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة، وبتسويق الخدمات المصرفية بشكل أفضل.

2- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد، حيث تزداد فيه القدرة التنافسية للبنك الجديد وخلق فرص استثمار أكثر عائدا وأقل مخاطرة.

3- إحلال إدارة جديدة أكثر خبرة تؤدي وظائف البنك بدرجة أعلى من الكفاءة، وبالتالي تتكسب المصرف الجديد شخصية أكثر نضجا، وأكثر فعالية من جانب العاملين بعد دمج الكفاءات الموجودة في البنوك السابقة.

4- الاندماج والمزج بين المؤسسات المصرفية سوف يؤدي إلى توفير رؤوس أموال ضخمة، القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الودائع والقروض المقدمة، وتحسن مستوى اليد العاملة نتيجة توفر الخبرة والتدريب الجيد، وكذا القدرة الفائقة على الاتصال بفضل وجود المعلوماتية، وشبكة قوة المعلومات المرتبطة بأنظمة الاتصال المختلفة بما فيها الانترنت إلى غير ذلك.

[1] عبد القادر مطاي، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد السابع، بسكرة، جوان2010، ص 111.

[2] عمار بوزعرور ومسعود درواسي، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية –حالة الجزائر– الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية "واقع وآفاق"، جامعة الشلف، ديسمبر 2004، ص 138.

ثانيا: واقع الاندماج المصرفي في الجزائر

لم تحدث أي حالة اندماج مصرفي بالجزائر ، ولعل السبب في ذلك يعود لطبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها، أو بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة، سواء كانت وطنية أو أجنبية حيث أن التشريع الجزائري كان يسمح للأجانب تملك 49% فقط من أسهم البنوك الجزائرية وهو ما اعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة وفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري CPA حيث فشل مشروع التوأمة والخوصصة الجزئية لهذا البنك ، بعدما أشرف بنك الإخوة "لازار"الفرنسي بإجراء تقييم لـ CPA، إلا أن بنك "سوسيتي جينرال" تراجع عن الأمر وطالب بتملك أكثر من 49% من هذا البنك.[1]

ولعل القرار الذي تم اتخاذه من طرف وزارة المالية في جوان 2005 ، والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من 51% من رأس مال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة وهي القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، كان من شأنه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر، سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة أجنبية، أو فيما يتعلق بين البنوك الجزائرية، ولذلك فمن الضروري على البنوك الجزائرية أن تتبنى سياسة الاندماج المصرفي وأن تولي لها أهمية كبيرة في مواجهة التحديات. فعلى الرغم من وجود بنوك عمومية وبنوك خاصة في الجزائر، خاصة أن البنوك الخاصة يمكن أن يحدث فيها اندماج على غرار باقي الدول فالهدف منه زيادة المنافسة والقيام بأعمال البنوك الشاملة.[2]

---

[1] حسني مبارك بعلي، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير في علوم التسييرى (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2012، ص ص: 132-133.

[2] عمار بوزعرور ومسعود درواسي، مرجع سابق، ص 144.

ثالثا: واقع الاندماج المصرفي في مصر

شهد السوق المصرفية في مصر حالات اندماج سابقة ، فبالإضافة إلى الاندماجات التي تمت في أواخر الخمسينات وبداية الستينات، فقد اندمج 15 بنكا من بنوك التنمية بالإضافة إلى اندماج بنك الاعتماد والتجارة وبنك مصر.[1]

حيث نجد أن النظام المصرفي المصري أصبح في حكم الواقع تبني الأنظمة الرقابية المرنة، فمع التسليم بواقع اتجاه الاقتصاد والبنوك المصرية إلى الاندماج في اقتصاديات العالم المتقدم، والذي يتوقع معه أن تشهد البنوك الوطنية منافسة كبيرة مع بنوك الدول المتقدمة، بحيث تتاح لها حرية حركة واسعة، تمكنها من التصرف في الأسواق الائتمانية طبقا لمقتضيات الحال، ومع التسليم أيضا بأن القطاع المصرفي المصري جزأ لا يتجزأ من النظام المصرفي العالمي، الأمر الذي يستوجب دخول عصر المنافسة الدولية في الأنشطة المصرفية، خاصة بعد مشاركتها في اتفاقية تحرير الخدمات المالية، وما تلقيه عليها هذه الإتفاقية من التزامات.[2]

وقد أدت عملية الدمج في مصر إلى خفض عدد المصارف العاملة فيها إلى حوالي 42 مصرفا،[3] وقد تأثرت تجربة الدمج المصرفي في مصر بمختلف المتغيرات المصرفية العالمية، إذ أنه خلال سنة 1963 تمت أغلبية عمليات التأميم بفعل الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الحر،حيث تم دمج كل من بنك مصر السويس والبنك الأهلي التجاري السعودي وبنك التضامن المالي وبنك سوارس في بنك مصر، والبنك التجاري الايطالي والبنك الايطالي المصري، و"ذي فرست ناشيونال أوف أمريكا"، وكذلك البنك التجاري

[1] طارق عبد العال حماد، اندماج وخصخصة البنوك، مرجع سابق، ص 59.

[2] عبد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، (مصر: دار النهضة العربية، 2004)، ص ص: 124-125.

[3] سعاد حوحو، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 11، بسكرة، جوان 2012، ص 41.

اليوناني والبنك المصرفي لتوظيف الأموال، وبنك التجارة مع البنك الأهلي المصري، وبنك الاتحاد التجاري في بنك القاهرة، وبنك الجمهورية في بنك بور سعيد، هذا بالاضافة إلى عمليات الدمج القسري كدمج بنك بور سعيد في بنك مصر، وبنك الائتمان العقاري في البنك العقاري المصري.[1]

نستنتج مما سبق أن عملية الاندماج المصرفي كانت أكثر فعالية وأكثر تطبيقا في البنوك المصرية منها في البنوك الجزائرية، حيث تعتبر مصر من بيع أكثر الدول العربية التي عرفت حالات الاندماج المصرفي حيث بلغت 17 حالة، حيث اشتملت على أربعة أنواع من الاندماج المصرفي، اندماج إيرادي لأغراض التركز المصرفي، انتهت بدمج 15 بنكا من البنوك الوطنية بالمحافظات المصرية في البنك الوطني للتنمية، أما النوع الثاني فهو الدمج القسري بسبب الإفلاس، أما النوع الثالث هو الاندماج بالاستحواذ، حيث قام بذلك البنك الأهلي المصري عندما استحوذ على البنك العربي الأمريكي ABB، أما النوع الرابع فهو دمج قسري لأغراض التركز المصرفي.[2]

أما في البنوك الجزائرية لم يحدث أي اندماج مصرفي بها، وذلك لطبيعة النظام المصرفي فيها، ويمكن إرجاع عدم وجود اندماجات مصرفية بين البنوك الجزائرية إلى عاملين هما:[3]

– أن البنوك الجزائرية و خاصة منها العمومية ذات أحجام كبيرة تجعلها في غنى عن أي اندماج.

– عدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك الجزائرية، وهو ما لا يدفعها إلى القيام بعمليات اندماج لمواجهة المنافسة.

---

[1] روفية ضيف، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2004–2005، ص 165.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 200.

[3] فاطمة بوسالم، مرجع سابق، ص 208.

الفرع الثاني: خوصصة البنوك

الخوصصة هي عملية تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص تمليكا أو إدارة، وكذا تشمل قيام الفعاليات الاقتصاديات بدور فعال في تحرير النشاط الاقتصادي، وإتاحة الفرصة لها كي تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد المشاريع الجديدة والإبداع في تطوير المنتجات الاقتصادية، ويسود في الجزائر الاتجاه نحو تقييم تقييم أداء بعض البنوك التجارية بطريقة جدية، إما إصلاحها بما يتلائم واقتصاد السوق، وإما بيعها للخواص لأنها إذا بقيت على ما هي عليه فهي مهددة بالزوال.[1]

أولا: الخوصصة في البنوك الجزائرية

ولقد بقي الحديث عن خوصصة البنوك العمومية في الجزائر أمرا نظريا فقط، ولم يتم خوصصة أي بنك عمومي، وذلك لوجود عدة عوائق حالت دون ذلك، فرغم الجهود المبذولة لانطلاق أول عملية خوصصة لبنك عمومي بالجزائر، حيث شرعت السلطات في فتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري الذي أعتبر أكثر جاهزية للخوصصة، لكن هذه التجربة باءت بالفشل سنة 2001، كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من بنك التنمية المحلية والبنك الوطني الجزائري، ويمكن حصر العراقيل التي حالت دون التمكن من خوصصة بعض البنوك العمومية في:

- الديون المتعثرة التي تعاني منها البنوك العمومية الجزائرية.

- غياب طبيعة قانونية واضحة وخصوصا في مجال العقار.

[1] وهيبة بوخدوني، واقع وآفاق النظام المصرفي في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية–واقع وتحديات– (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 14–15 ديسمبر 2004، ص 132.

– عدم تحديد الأهداف المنشودة من الخوصصة هل لإنهاء الاحتكار الحكومي أم تغطية المداخيل، أم زيادة التنافسية في المجال المصرفي.

– المتاعب المالية التي لحقت ببعض البنوك التي كانت تنوي المشاركة في مسار الخوصصة.[1]

ثانيا: الخوصصة في البنوك المصرية

لقد كانت مصر متقدمة على غيرها من الدول العربية في مجال الخوصصة، إلا أنها كانت بطابع آخر وهو طابع الانفتاح الاقتصادي عام 1974،[2]حيث أن الخصخصة في مجال البنوك تأتي في إطار المنظومة التشريعية الجديدة التي تتفق من المرحلة النهائية للإصلاح الاقتصادي، وتعد رسالة إلى العالم أن مصر على أعتاب مرحلة جديدة من الانطلاقة الاقتصادية الجديدة في إطار آليات السوق الحر واستمرار إصلاح القطاع المالي لضمان سلامة المعاملات المصرفية والمالية.[3]

بدأت خوصصة المصارف المشتركة في مصر سنة 1994، حيث كان هناك 27 مصرفا الملكية العامة فيه مابين 51% و90%، وقد تم بيع أسهم المصارف العامة ولم يبق سوى 3 مصارف مشتركة لا تتجاوز فيها ملكية المصارف 51%، كما وافقت اللجنة الوزارية عام 1998 على بيع حصة المال العام في مصرف قناة السويس، وحصة المصرف العقاري العربي، وحصة المال العام في مصرف مصر الدولي، وفي المصرف المصري الأمريكي، ومصرف التمويل السعودي ، كما تم بيع المساهمات الحكومية في كل من مصر العمال،

[1] حسني مبارك بعلي ، مرجع سابق، ص142.

[2] شهاب حمد شيحان، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2008، ص 12.

[3] طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص 225.

المصرف المصري الخليجي، ومصرف الإسكندرية، الكويت الدولي، المصرف المصري الوطني ومصرف مصر العربي الإفريقي.[1]

كما وقد نص قانون رقم 97 لسنة 1996 على إمكانية زيادة نسبة ما يملكه الأجانب في رؤوس أموال المصارف المشتركة والخاصة عن 49% من رأس مال المصدر لأي مصرف، مع منع تملك أي شخص طبيعي أو اعتباري على ما يزيد عن 10% من رأس مال أي مصرف إلا بموافقة المصرف المركزي، وقد أصبح هذا القانون مدخلا لخوصصة المصارف العامة في إطار الخوصصة الجزئية، وإعطاء المزيد من التحرر المصرفي وزيادة القدرة التنافسية للجهاز المصرفي.[2]

مما سبق يمكن القول أن خوصصة البنوك في الجزائر تبقى حبرا على ورق، ومجرد مشاريع تنتظر الحسم فيها وتنفيذها على أرض الواقع، حيث أن النظام رقم 04-01 الخاص بتحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية، هو المتسبب في نهاية وخروج البنوك الخاصة برأس مال وطني من السوق المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى التضييق الذي كانت تعني منه البنوك الخاصة الجزائرية، أضف إلى ذلك تداعيات إفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري سنة 2003، الذي أدى إلى سحب الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين لأرصدتهم من البنوك الخاصة، وفقدان الثقة في القطاع المصرفي الخاص بشكل عام،[3] وعلى عكس خوصصة البنوك في مصر فقد كانت متقدمة بشكل كبير على ما هو عليه الوضع في الجزائر، ويرجع السبب للتسهيلات التي قدمها المشرع المصري للبنوك، حيث أجاز أن تزيد نسبة ما يملكه الأجانب في رؤوس أموال البنوك المشتركة والخاصة على

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 205.

[2] سامية نزالي، مرجع سابق، ص 153.

[3] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 72.

49%، كما سمح بمشاركة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام المملوك رأسمالها بالكامل للدولة.[1]

الفرع الثالث: البنوك الشاملة

تعرف البنوك الشاملة بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما إلى وراء تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر من المدخرات من كافة القطاعات، ويوظف مواردها، وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجد أنها تجمع مابين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.[2]

أولا: البنوك الشاملة في الجزائر

أما فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بالبنوك الجزائرية، فنجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد و القرض أو من خلال الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، مازال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية، والتي يسمح لها بممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية، وإن كانت هذه الأخيرة مازالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجيري، والاستثمارات المالية، والخدمات المالية الاستثمارية الأخرى.

من جانب آخر نجد أن قانون النقد و القرض 90-10 منح للبنوك التجارية صفة البنوك الشاملة "Banque universelle"، وهذا من خلال المادة 110 و 116 اللتان تفتحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال المصرفية التي تدخل في إطار ممارسات البنك الشامل، إلا أن الملاحظ على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص 203.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، (مصر: الدار الجامعية، 2000)، ص 19.

المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع و منح القروض في مقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات مصرفية يمكن ممارستها في ظل صبغة البنك الشامل.

ثانيا: البنوك الشاملة في مصر

اتجهت البنوك في مصر في السنوات الأخيرة إلى التحول إلى ممارسة الصيرفة الشاملة والتوسع في الخدمات الاستثمارية كتأسيس صناديق الاستثمار والقيام بخدمات أمناء الاستثمار، والتعامل بالأوراق المالية في السوق المالي.[1]

حيث تقوم البنوك الشاملة العالمية بوظيفة التأمين إلى جانب الوظائف التقليدية كقبول الودائع ومنح الائتمان، ولقد تزايدت العلاقة بين البنوك الشاملة وشركات التأمين وترابطت وتنوعت ما بين تملك شركات التأمين لأسهم في البنوك، أو تملك البنوك لأسهم في شركات التأمين، إذ قام البنك الأهلي المصري بوضع حوافز تأمينية لأحد الأوعية الادخارية، وهي الشهادات ذات الإيراد الشهري، كما قام بنك مصر بإنشاء صندوق استثمار يتميز بميزة التأمين على أموال المستثمرين، ولقد تطورت العلاقة بين البنوك في اتجاهها إلى الصيرفة الشاملة وإتباع أسلوب البنك الشامل، حيث قامت بتأسيس صناديق تأمين وشركات تأمين تحمل اسم البنك، وتكون تابعة له ومروجة لمنتجاته المصرفية، ومن أوائل هذه البنوك في مصر التي قامت بتأسيس شركات تأمين تابعة للبنك، "البنك التجاري الدولي–مصر–"حيث نشأت "شركة التجاري الدولي للتأمين" ، وأكبر مؤسسيها هم: البنك التجاري الدولي –مصر– بالاشتراك مع شركة "ايجال اند جنرال العالمية" و"مجموعة منصور والمغربي"، وبدأت الشركة العمل بالتعاون والالتزام مع جميع فروع البنك التجاري الدولي، في محاولة لسد خانة من خانات التقصير في نشر الوعي التأميني والمصرفي في جميع أنحاء مصر، بما يحقق خطوة هامة في طريق انتشار خدمات البنوك الشاملة في مصر.[2]

من خلال ما سبق، نجد أن صفة البنوك الشاملة قد تم تجسيدها فعليا وبشكل ملموس في البنوك المصرية، في حين أن البنوك الجزائرية مازالت تقتصر أعمالها في تقديم الوظائف التقليدية، وذلك راجع لطبيعة التشريعات المطبقة في البنوك الجزائرية.

---

[1] عبد القادر بريش، مرجع سابق، ص 175.

[2] رابح عرابة، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية– مع الإشارة إلى حالة مصر– مجلة شمال إفريقيا، العدد 06، جانفي 2009، جامعة الشلف، ص ص: 206–207.

خلاصة الفصل الثالث

إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ستضع القطاع المصرفي الجزائري أمام محل المنافسة المفروضة عليه من قبل البنوك الأجنبية التي تملك كل عوامل التفوق على البنوك الجزائرية، وانطلاقا من الواقع والهيكل الحالي للجهاز المصرفي الجزائري فإن اتفاقية (الجاتس) ستترك أثار إيجابية وأخرى سلبية على المنظومة المصرفية الجزائرية الأمر الذي يستوجب على البنوك الجزائرية الاستعداد للاستجابة لمقتضيات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار المنظمة العالمية للتجارة من خلال تحسين نوعية الخدمات وإدخال التقنيات الحديثة في التسيير وتبني الشفافية والمراقبة المستمرة .

في حين أن رغبة مصر في الاندماج في الاقتصاد العالمي ومسايرة التطورات العالمية، جعلها تكون من ضمن الدول المشاركة في اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية (الجاتس) وقد توجهت نحو الالتزام بتحرير خدماتها المصرفية والمالية أمام الهيئات الدولية، حيث يطرح هذا الكثير من الانعكاسات والآثار الايجابية والسلبية المحتملة على النظام المصرفي والمالي في مصر، التي تمثل في حد ذاتها تحديات مستقبلية حيث تصبح هذه التحديات ضرورة يجب الإعداد لها والبحث عن إستراتجيتها من خلال وضع آليات تسمح بإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية في إطار التحول إلى البنوك الشاملة والعمل على اندماج وخوصصة البنوك، مما يسهل لها الفعالية تطوير أدائها لزيادة القدرة على مواجهة منافسات الكيانات المصرفية العملاقة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

فتحت التحولات السريعة التي يشهدها القطاع المصرفي في العقود الأخيرة مجالات أوسع للبنوك والمؤسسات المالية للاستثمار وتحقيق الأرباح، خصوصا في ظل نظام الاقتصاد الحر، حيث من خلاله تحررت المبادلات التجارية وكذا حركة رؤوس الأموال، وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية، ولقد استفادت البنوك كثيرا من اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في إطار منظمة التجارة العالمية، سواء بالنسبة للدول المتقدمة من خلال فتح أسواق جديدة، أو للدول النامية ومن بينها الجزائر ومصر، عن طريق نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الأجنبية.

وفي خضم هذا فإن الإشكالية الرئيسية لبحثنا تتمحور حول أهم انعكاسات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على كل من البنوك الجزائرية والبنوك المصرية، وبغرض الإجابة عن هذا التساؤل والأسئلة الفرعية المندرجة تحته، بالإضافة إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي اعتمدناها في هذا البحث.

وقد ترتب عن معالجتنا لهذا الموضوع نتائج متعددة، تنوعت بين:

- نتائج اختبار الفرضيات.
- النتائج العامة للدراسة.
- التوصيات.
- آفاق البحث.

I.نتائج اختبار الفرضيات:

لقد وضعنا في بداية البحث ثلاث فرضيات أساسية، وفي اطار معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج ذات الصلة باختبار صحة الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

*الفرضية الأولى: والمتعلقة بأن من دوافع تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية هو الأهمية النسبية لهذا القطاع والتطور التكنولوجي الحاصل في مجال الصناعة المصرفي، فقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية وذلك لما حملته العولمة المالية

والمصرفية من تحديات أهمها اشتداد المنافسة في المجال المصرفي، خاصة في ظل ما يتيحه التقدم التكنولوجي من تطور في الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى حدوث اندماجات مصرفية واتجاه البنوك نحو الشمولية.

*الفرضية الثانية: والتي تنص على أنه على عكس وظائف البنوك الجزائرية التي لم تسمح الإصلاحات فيها في جانبها التشريعي والتنظيمي من تحسين أداء وتنافسية البنوك العمومية، فان الإصلاحات المصرية كان لها الأثر الايجابي على وظائف البنوك المصرية فقد توصلنا إلى أن هذه الفرضية صحيحة، لأن الإصلاحات المصرفية في الجزائر، سواء تلك الموجودة في قانون النقد والقرض، أو التعديلات التي جاءت بعده والتي كانت قد ركزت على جوانب محددة فقط كتحديد العلاقات الوظيفية التي تحكم مكونات وهياكل النظام المصرفي، آليات الرقابة عليه، ولم تقم بتفعيل آليات لتحسين الأداء والتنافسية في البنوك، في حين أن المشرع المصري ومن خلال قوانينه سمح للنظام المصرفي بتبني أنظمة رقابية مرنة، وأتاح للبنوك حرية حركة واسعة.

* الفرضية الثالثة: والمتعلقة بأن البنوك العمومية الجزائرية تتميز بسيطرتها على السوق المصرفي، وتمتاز بتقديم خدمات محدودة وتقليدية فلقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن هذه الفرضية صحيحة حيث أنه لم يتغير أسلوب تعامل الدولة مع البنوك العمومية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، حيث كان من المفروض أن تتمتع هذه البنوك بالاستقلالية، غير أن الواقع أثبت أن هذه البنوك مازالت موضوعة تحت رقابة إدارية، كما أنها تمتاز بضعف تنافسيتها وذلك بالنظر إلى محدودية الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك الجزائرية، وكذا ضعف استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

II. النتائـج العامة للدراسـة:

لقد قادنا هذا العمل للوصول إلى مجموعة من النتائج العامة لعل أهمها نتائج:

* أن البيئة المصرفية الدولية عرفت عدة تحولات، كان أهمها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، هذه التحولات غيرت من ملامح الصناعة المصرفية.

* الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات بصفة عامة والمالية والمصرفية بصفة خاصة هو ما زاد من الاتجاه نحو تحرير هذا القطاع وإدراجه ضمن أعمال المنظمة العالمية للتجارة.

* إن اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية تمثل أول جهد متعدد الأطراف حيث يعمل على إيجاد إطار قانوني وتنظيمي لتحقيق المزيد من حرية التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وتعميق عولمة هذا النشاط.

* تختلف مكونات النظام المصرفي والمالي من بلد لآخر، وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي ودرجة الابتكار المالي التي وصلت إليه كل دولة، فوجود نظام مصرفي ومالي متطور يعتبر من بين مقومات ومتطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

*عند فتح الأسواق أمام خدمات المصارف الأجنبية يمكن أن تواجه المصارف العربية خطر سيطرة المصارف الأجنبية على عدد من الخدمات المصرفية ثم السيطرة تدريجيا على القطاعات المصرفية المحلية، في حين يمكن أن تستفيد السوق المحلية من تدفق أحدث التكنولوجيا العالمية، وإتاحة الفرصة لممارسة أنشطة وخدمات مصرفية جديدة ومتنوعة وتوفير الكوادر المصرفية المؤهلة عالميا، وزيادة التنافسية وبالتالي تطوير العمل المصرفي العربي.

* المنظومة المصرفية الجزائرية يغلب عليها الطابع العمومي، ومرد ذلك إلى عوامل تاريخية، كما أن هذا الطابع يؤدي إلى غياب المنافسة وروح الإبداع والابتكار المالي والمصرفي في هذه البنوك، الأمر الذي سيقلل من قدرتها التنافسية.

* تعتبر مصر من بين الدول العربية السباقة إلى الالتزام باتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وخوصصة بنوكها، وتبنيها للصيرفة الشاملة.

* إن انفتاح الاقتصاد العالمي وظهور العولمة المالية، تضع البنوك المصرية والجزائرية في مواجهة تحديات التطورات المالية، وذلك من خلال تبني عدة استراتيجيات، لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

* بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاح المصرفي إلا أنه لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين مستوى الخدمات المصرفية المقدمة.

* البنوك الجزائرية لازالت غير مهيأة لمواجهة المنافسة، نظرا لانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها وتواضع خدماتها مقارنة بالبنوك الأجنبية، على عكس البنوك المصرية التي هي أكثر استعدادا للمنافسة أمام البنوك الأجنبية.

* إن تحرير السوق المصرفية الجزائرية لم يؤدي إلى بروز المنافسة نتيجة تعثر تجربة البنوك الخاصة.

III. التوصيـــات:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، ومن أجل جعل هذه الدراسة أكثر عملية، نقوم بتدعيمها بمجموعة من التوصيات، نذكر منها:

* لابد من السعي نحو المزيد من تحرير النشاط المصرفي المحلي من القيود الحكومية، وذلك عن طريق إزالة كافة أشكال التدخل في قوى السوق الحر، وإطلاق قوى المنافسة بين البنوك لتحسين فرص رفع مستويات الخدمة المصرفية بكفاءة وتكلفة منخفضة.

* يجب على الجزائر مواصلة الإصلاحات المصرفية وتعميقها تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

* العمل على تحديث الخدمات المصرفية، إضافة إلى تحديث وسائل الدف لضمان المنافسة المصرفية المرتقبة.

* إعادة هيكلة البنوك الجزائرية وتنويع خدماتها لتضطلع بخدمة البنك الشامل التي تمارس على مستوى البنوك العالمية، وزيادة عمليات الاندماج المصرفي.

* زيادة درجة المنافسة من جانب بنوك القطاع الخاص لبنوك القطاع العام.

* الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر.

* الإسراع في استخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة، وتعميق وتشجيع التعامل بوسائل الدفع الالكترونية كبطاقات السحب وبطاقات الائتمان.

* العمل بنظام الإنذار المبكر لتجنب المخاطر والأزمات، والتي تعد من الأسس التي يجب اعتمادها في كل البنوك لمواجهة الضغوط التنافسية الناتجة عن التحرير المصرفي.

IV. آفـاق البـحث:

من خلال دراستنا هذه تبين لنا بأن هناك جوانب هامة جديرة بالدراسة والبحث في حين إن أتيحت لنا الفرصة لإكمال هذا البحث في الدكتوراه لتطرقنا بشكل معمق في جانب الاندماج المصرفي والبنوك الشاملة، وكذلك البحث في جانب العراقيل التي تمنع الجزائر من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وسبل مواجهة هذه التحديات وأيضا البحث في دور التكنولوجيا المصرفية في تطوير القطاع المصرفي في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتـب:

1- إبراهيم هندي منير، إدارة البنوك: مدخل اتخاذ القرارات، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996.

2- إسماعيل علم الدين محي الدين، موسوعة أعمال البنوك، الطبعة الثانية، دار حراء، القاهرة، 1993.

3- أنور سلطان محمد سعيد، إدارة البنوك دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

4- بحيح عبد القادر، الشامل لتقنيات أعمال البنوك، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

5- البكري ثامر والرحومي أحمد، تسويق الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر، الأردن، 2012.

6-جمال خطيب شذا، العولمة المالية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

7- حافظ عبد الرحمان رمضان، موقف الشريعة الإسلامية من البنوك، الطبعة الأولى، دار السلام، 2005.

8- حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008-2009.

9- حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي: مفاهيم تحاليل وتقنيات، الطبعة الأولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.

10- حماد عبد العال طارق، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011.

11-حماد عبد العال طارق، اندماج وخصخصة البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية،

12- حمزة كريم حسن، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

13- حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

14- الحناوي صالح محمد، وفريد مصطفى نهال، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

15-حنفي عبد الغفار وأبو قحف عبد السلام، تنظيم وإدارة البنوك، المكتب العربي الحديث، مصر، 2000.

16- حنفي عبد الغفار ورسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

17- حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، الدار الجامعية، مصر، 2008.

18- رشدي شيحة مصطفى، الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1998.

19- رمضان زياد، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

20- الزامل محمود أحمد، تسويق الخدمات المصرفية، الطبعة الأولى، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

21- السويدي محمد سهام، استقلالية البنوك المركزية ودورها في السياسة النقدية في الدول النامية، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.

22- سويلم محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، دار هاني للطباعة، مصر.

23- سيف النصر سعيد، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

24- الشناوي أحمد إسماعيل ومبارك عبد النعيم، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

25- الصرن حسن رعد، عولمة جودة الخدمة المصرفية، دار التواصل العربي للطباعة والنشر، عمان، 2007.

26- صفوت قابل محمد، منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009/2008.

27-الصميدعي جاسم محمود والعلاق عباس بشير، أساسيات التسويق الشامل والمتكامل، الطبعة الأولى، دار المناهج، عمان، 2002.

28- الصميدعي جاسم محمود وعثمان يوسف ردينة، التسويق المصرفي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، عمان، 2005.

29- الصميدعي جاسم محمود، مداخل التسويق المتقدم، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والطباعة، عمان، 2000.

30- الصيرفي محمد، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2006.

31- الضمور هاني حامد، تسويق الخدمات، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

32- الطاهر عبد الله وعلي الخليل موفق، النقود والبنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، مركز يزيد للنشر، الأردن، 2004.

33- طه طارق، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

34- عبد الباسط وفا، القطاع المصرفي بين التحرير المالي والرقابة المرنة، دار النهضة العربية، مصر، 2004.

35- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، مصر، 2000.

36- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة نيل العربية، القاهرة، 2003.

37- عبد اللاوي مفيد، محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزوار، الجزائر، 2007.

38- عبد الله الدوري مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك، الطبعة الأولى دار وائل للنشر، الأردن، 2000.

39- عبد الله خالد أمين، العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر،الأردن، 2000.

40- عبد الله غالم ، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

41- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

42- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

43- فارس فضيل، التقنيات البنكية: محاضرات وتطبيقات، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013.

44- القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

45- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

46- لعشب محفوظ، الوجيز في القانون المصرفي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

47- المجدوب أسامة، الجات ومصر والدول العربية، الطبعة الثالثة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة،2002.

48- مجيد ضياء،ى الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

49- محمد غنيم أحمد، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2007.

50- محمد هاشم إسماعيل، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1996.

51- محمود عبد العزيز عمارة رانيا، تحرير التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2007.

52- معلا ناجي، أصول التسويق المصرفي، دار الصفاء، عمان، 1994.

53- المؤذن صالح محمد، مبادئ التسويق، الطبعة الأولى، دار الثقافة، الأردن، 2002.

54- الهندي خليل، العمليات المصرفية والسوق المالي، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1991.

الأطروحات والرسائل:

1- العاني ايمان، البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2006-2007.

2- إيليفي محمد، دور حماية نظام الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005/2004.

3- بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

4- بعلي حسني مبارك، إمكانيات رفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي الجزائري في ظل التغيرات الاقتصادية والمصرفية المعاصرة، مذكرة ماجستير(غير منشورة،) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012.

5- بن يوسف فوزية، العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008-2009.

6- بو عبد الله علي، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2014.

7- بوسالم فاطمة، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية – حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011/2010.

8- بوضياف مختار، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر لفترة (1990-2010)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012/2011.

9- حبار عبد الرزاق، المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2005.

10- حريري عبد الغني، آثار التحرير المالي على اقتصاديات الدول العربية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2007.

11- حسيني جازية، خوصصة البنوك في الجزائر- واقع وآفاق -، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2008.

12- ضيف روفية، إستراتيجية النمو المصرفي من خلال عمليات الاندماج، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005/2004.

13- عبد الرحيم نادية، تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

14- غفصي توفيق، تقييم أداء البنوك الجزائرية من خلال أدوات التحليل المالي- دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط-، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2010-2011.

15- قادة عبد القادر، متطلبات تأهيل البنوك العمومية الجزائرية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 2009/2008.

16- ميهوب سماح، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2005.

17- نزالي سامية، التأهيل المصرفي للخوصصة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.

التقاريـر:

1- صندوق النقد العربي(2004): التطور والهيكل المالي و النمو الاقتصادي(حالة مصر)، النشرة الفصلية، العدد 09، الإمارات العربية المتحدة.

2- البنك المركزي المصري(2002-2003)، التطورات النقدية والمصرفية، المجلة الاقتصادية، العدد 2، المجلد 43، القاهرة.

القوانين والتشريعات:

1- القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19-08-1986، المتعلق بنظام القرض والبنك، الجريدة الرسمية رقم34.

2- القانون رقم90-10، المؤرخ في 14-04-1990،المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 16.

3- القانون رقم 01-01 الؤرخ في 28-04-2001، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 14.

4- القانون رقم 03-04، المؤرخ في 04-04-2004، المتعلق بالنقد والقرض.

المقـالات:

1- حمد شيحان شهاب، إشكالية الخصخصة وانعكاساتها في رفع كفاءة الأداء الاقتصادي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2008.

2- حوحو سعاد، واقع الاندماج المصرفي في الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد11، جامعة بسكرة، جوان 2010.

3- الطيب ياسين، النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، مجلة الباحث، العدد03، جامعة ورقلة، 2003.

4- عرابة رابح، دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر، مجلة شمال إفريقيا، العدد06، جامعة الشلف، جانفي 2009.

5- قويديري محمد، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة الباحث، العدد الأول، ورقلة، الجزائر، 2002.

6- مطاي عبد القادر، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07، جامعة بسكرة، جوان 2010.

الملتقيـات:

1- بريش عبد القادر وطرشي محمد، التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية- أزمة الرهن العقاري- ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية "النظام المصرفي الإسلامي"، جامعة الشلف، يومي 5-6 ماي 2009.

2- بن طلحة صليحة ومعوش بوعلام، دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات- جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004.

3- بوخاري عبد الحميد وبن ساحة علي، التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر،ملتقى دولي حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيني، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر 2011.

4- بوخدوني وهيبة، واقع وآفاق النظام المصرفي في اطار التحول إلى اقتصاد السوق، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع و تحديات-، جامعة الشلف، يومي 14-14 ديسمبر 2004.

5- بوزعرور عمار ودرواسي محمد، الاندماج المصرفي كآلية لزيادة القدرة التنافسية – حالة الجزائر- الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات- جامعة الشلف، ديسمبر 2004.

6- حريري عبد الغني، دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية، والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

7- زايري بلقاسم وبلحسن هواري، أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، يومي 24-25 افريل 2006.

8- زيدان محمد، النظام المصرفي وتحديات العولمة، الملتقى الوطني حول النظام المصرفي الجزائري، جامعة قالمة، نوفمبر 2001.

9- ساكر محمد العربي وغالم عبد الله، موقع الدول العربية من العولمة المالية -اشارة إلى حالة الجزائر- الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، الجزائر، يومي 21-22 نوفمبر 2006.

10- شايب محمد، تأثير النقود الالكترونية على دور البنك المركزي في إدارة الساسة النقدية، الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على اقتصاديات الدول، جامعة سطيف، يومي 13-14 مارس 2012.

11- الطاهر هارون والعقون نادية، الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة المالية، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة، مخاطر، تقنيات، جامعة جيجل، يومي 6-7 جوان 2005.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية:

books:

1- J.BAKER Michael, the Marketing Book, fifth Edition, Butter Worth Heinemann publishing, Great Britain, 2003.

thesis:

2- Lukasz Kuguel, fund Transfer Pricing in commercial Bank, master thèses in finance and international business, Aarhus school of business, DANISH, 2009.

المواقع الالكترونية:

1- http://www.uabonline.org/ar/magazine/issues/p/1

2- http://www.bank-of-algeria.dz/html/banque.htm

3-http://www.logisticsnews.org

تم بحمد الله

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات التحرير المالي المصرفي على النشاط المصرفي بشكل عام، وعلى وظائف البنوك في الجزائر ومصر على وجه التحديد، ومن أجل الوصول إلى ذلك اعتمدنا على تحليل أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في كل من الجزائر ومصر على القطاع المصرفي، وأيضا أسلوب المقارنة لإبراز أوجه الاختلاف لتأثير ظاهرة تحرير القطاع المصرفي في البنوك الجزائرية والبنوك المصرية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن تحرير القطاع المصرفي الجزائري والمصري أدى إلى زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، خاصة فيما يتعلق بالبنوك الجزائرية فيحتم عليها الأمر، بذل المزيد من الجهد لزيادة كفاءتها وقدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: النظام المصرفي، المصارف، التحرير المالي.

Astract:

This study aims to show the impact of financial and banking liberalization on the banking activity in general and on the functions of banks in Algeria and Egypt specifically. in doing so we relied on analyzing the impact of liberalization of financial and banking services trade on the banking sector in both countries, and also we compare between them to demonstrate the differences in the impact of this phenomenon on the banks of each country.

the study concluded that the liberalization of Algerian and Egyptian banking sector has led to increase the openness to the world, and that puts the Algerian banks under the necessity of working to increase their efficiency and competitiveness.

Key words: banking system, banks, financial liberalization.